

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and faint, dark smudges or stains near the bottom edge. A prominent dark, irregular tear or hole is visible near the top center of the page.

معلوم وخصوص مطلق

فرض المطلق لا يوجد كونه في الطرفين
ولس باله في كونه في طرف الاخر
لكن ان يكون في طرف الاخر
ليس بان في نفس الطرفين

تساوي ورجوع اليانين الى سبقتين كلتيهما في الطرفين
تساوي لا يشترط ان يكونا في نفس الطرفين
تساوي لا يشترط ان يكونا في نفس الطرفين

منه كما في الشكر العرفي وهو صرف العبد لجميع ما
انعم الله عليه من السمع والبصر وغيرهما الى ما خلق له
واعطاه لا لاجل كسوفه النظر الى مطالعة ما هو
كل واحد مما انعم الله عليه من
تعالى من الصنوعات ~~التي~~ ليستدل به على وجود
ووحده الله والسمع الى تلقى ما ينبغي عن رضائه من
عطفه على خلقه من اوصاف السمع
والاجتناد عن مساخط ومساخات من التواهي وقس
على هذا سائر انعم الظاهرة والباطنة وارجو ان كما في
الحمد العرفي والشكر العفوي وهما فعل ينبغي عن تفضيلهم
بسبب كونه من غيرا ومن هذا ظهر ان الحمد معنيين لغوي
وعرفي وللشكر ايضا معنيين لغوي وعرفي والنسبة بين
هذه المعاني الاربعة تصور على ستة اوجه ~~الاول~~ النسبة
بين الحمد العفوي والعرفي بالعقود والخصوص من وجه
في الوصف بالتساوي مقابلته الفاضلة وهي التهمة الساترة
الى الغير كحدث زيدا على انعامه وصديق الحمد العرفي
بدون العفوي في فعل القلب الجوارح وصدق العفوي
بدون العرفي في الوصف بالتساوي مقابلته الفضيلة وهي
التهمة الساترة الى الغير كحدث زيدا على شجاعته

وارجع العدم والخصوص مطلقا الى موجه كلية موضوعها الاتصاف وتجوهرها الاعمال
وبالنسبة فخرية موضوعها الاتصاف وتجوهرها الاعمال
وبالنسبة فخرية موضوعها الاتصاف وتجوهرها الاعمال

والنعم الظاهرة والباطنة
والنعم واللفظ والمادة
والنعم واللفظ والمادة

والنعم واللفظ والمادة
والنعم واللفظ والمادة
والنعم واللفظ والمادة

والنعم واللفظ والمادة
والنعم واللفظ والمادة
والنعم واللفظ والمادة

والنعم واللفظ والمادة
والنعم واللفظ والمادة
والنعم واللفظ والمادة

التاسية النسبة بين الشكر العفوي والشكر العرفي والعموم
والخصوص مطلقا الصدق العفوي على كل ما صدق عليه
العرفي اعني صرف الجميع من غير عكس كل صدق في الشكر
على كل جزء من اجزاء العرفي وهي فعل القلب واللسان
وافعال الجوارح دون الشكر العرفي الثالثة النسبة
بين الحمد العفوي والشكر العرفي بالعموم والخصوص
لانها متى تحقق صرف الجميع تحقق الوصف بالتساوي من
غير عكس كل اى ليس كما تحقق الوصف بالتساوي تحقيق
صرف الجميع وفيه نظر لاننا ان بينهما عموم وخصوص
مطلقا بالنسبة بينهما عموم وخصوص من وجه تحقيق
الشكر العرفي في الانسان الاخر من اذ صرف جميع ما انعم
عليه الى ما خلق له ولم يتحقق الحمد العفوي في عدم
بالتساوي وهو طرقل في السوابق المراد بالشكر العرفي
الشكر الكامل الذي لا يكون شكر اكمل منه ولم يتحقق
هذا في الاخر من ان شكر غير الاخر من اكمل من شكر
الاخر وان تعلم ان هذا الجواب لا ينفي العليل الرابعة
النسبة بين الحمد العرفي والشكر العفوي بالعموم والخصوص

من غير عكس كل صدق في الشكر

من غير عكس كل صدق في الشكر

من غير عكس كل صدق في الشكر

من غير عكس كل صدق في الشكر

من غير عكس كل صدق في الشكر

من غير عكس كل صدق في الشكر

من غير عكس كل صدق في الشكر

من غير عكس كل صدق في الشكر

من غير عكس كل صدق في الشكر

من غير عكس كل صدق في الشكر

من غير عكس كل صدق في الشكر

في مقابلة النعمة من غير ان تكون اضافة
الواصلة الى اسم النعمة الذي هو الموصوف
اي في مقابلة النعمة من غير ان يكون الموصوف
او في مقابلة النعمة من غير ان يكون الموصوف
او في مقابلة النعمة من غير ان يكون الموصوف

مطلقا الصدق والحمد العرفي على كل ما صدق عليه
الشكر اللغوي من غير عكس كل صدق والحمد العرفي
بدونه في مقابلة النعمة الواصلة الى غير الشكر
هذا اذا قيدت النعمة في الشكر اللغوي بولي بالي
واما اذا لم يقيد فما امتد ان الخامسة التسبب بين
والشكر العرفي بالعموم وطلقا الصدق والحمد العرفي
على كل ما صدق عليه الشكر العرفي من غير عكس كل
لصدق والحمد العرفي على كل واحد من فعل القلب واللسان
وافعال الجوارح دون الشكر العرفي السادسة النسبة
بين الحمد والشكر اللغويين بالعموم والخصوص من
لا الحمد اللغوي قد يترب على الفضائل وهي جمع
والشكر اللغوي يختص بالفاضل وهي جمع فاضلة في
كل واحد منهما في الوصف باللسان في مقابلة الانعام
الشكر اللغوي بدونه في فعل القلب وافعال الجوارح
في مقابلة الفاضلة والحمد اللغوي بدونه في الوصف
باللسان في مقابلة الفضيلة كهدية زيدا على شجاعة
قيل كيف يكون الشجاعة محمود اعلم بما مع انما صفة

ان يكون النسبة بين الحمد العرفي والشكر
اللغوي بالعموم والخصوص مطلقا فان
اذا قيدت اياه

بخصوصها

بصدقها

بفضلها

بالانعام

مطلقا
مطلقا
مطلقا

وجان يكون الحمد العرفي

غير اختيارية واجبة بان الشجاعة كما تطلق على الكلبة
التي هي غير اختيارية تطلق على اثارها من الامور الاختيارية
كالخوض في الممالك والاقدام في الحروب وغير ذلك
وهذه النسبة الستة ثلثة منها بحسب الوجود والتحقق
وثلثة منها بحسب الحمل اما التي بحسب الوجود فهو
ما بين الحمد اللغوي والعرفي وبين الحمد والشكر
وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي ويدل على هذا استعمال
الصدق في هذه الثلثة بولي بالي التي بحسب الحمل ففي الثلثة
الباقية وهي الشكر اللغوي مع الشكر العرفي والحمد العرفي
مع الشكر اللغوي والحمد العرفي مع الشكر العرفي ويدل
ايضا على هذا استعمال الصدق بولي بالي واما الفرق
بين المدح والحمد اللغويين بالعموم مطلقا لان الحمد
بالفاعل المختار كما يشهد به موارد استعماله
كما يقال مدحت اولو على صفاتهم ولا يقال حمدت
ولا الحمد يعبر فيه قصد التعظيم ولم يقترن بالمدح
الاولو في المثال المذكور غير مقصود فان قلت قد

بصدقها
بفضلها
بالانعام

اعلم ان الصدق له ثلث معان احدها اطلاق مع يستعمل بين المذوات بكلمة علم
وثانها الحق والوجود يستعمل بكلمة في اذا استعمل فيما بين الغضائيا
وثالثها معنى مطابقة الحكم للواقع كما وقع في تعريف القضية
وهذا ايضا في القضايا

اعلم ان النسبة بين الحمد العرفي والشكر
اللغوي بالعموم والخصوص مطلقا فان
اذا قيدت اياه

بصدقها
بفضلها
بالانعام

بصدقها
بفضلها
بالانعام

والله يقع على كل معبود ثم علم المعبود بحق والاشتقاق بغير عيب وقيل من الله اذا تحير لان المعقول يحير معرفته او من الهة الى مكان
اي سكت لان نقول نظير نكره والارواح نسك الى معرفة او من الله اذا فرغ في امر نزل عليه او من الله الفصيل اذا اوجع بانه
اذا بعد ان يكون ما يضرع اليه في الشدايد او من الله اذا تحير ونحوه عقله وقيل اصله لا مصدر عليه اذا احتجب لانه تعالى
نحوه عما دلت الابصار وقيل علم لذاته المخصوصة لانه لا يوصف ولا يوصف به ولانه لا يتبدل في اسم تحير عليه صفاته
ولا يصح له مما يطلع عليه سواه ولا لو كان وصفا لم يكن لاله الا الله توحيداً مثل لاله الا الرحمن فانه لا يمنع الشبهة
والحي والاطهر انه وصف في اصله كلفه لما علب بحيث لا يستعمل
في غيره وصار كالعلم مثل الشيا والسعق اجري مجازاً في اجزاء الاوصاف
عليه وامتناع الوصف به وعدم تحقق احتمال الشبهة اليه لان ذاته
في حقيقته هو لا اعتباراً من احوال حقيقه او غير حقيقه غير معقول
لكن لا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولا لانه لو دل
على مجرد ذاته المخصوص لما افاد ظاهر قوله تعالى
وهو انه في السموات معني صحيح ولا في
معنى الاشتقاق هو كون احد
اللفظين مشاركا للاخر في المعنى والتركيب
وهو ما حصل بينه وبين الاصول
المذكورة وحصل ما
بالسريانية
فوت كذا
الافت
الاخرة
واو قال
اللام
عليه
ما هو

الفرق من وجه اخر بين المدح والحمد غير الوجه الذي
يكون باختصاص الحمد بالفاعل المختار دون المدح
وهو لزوم كون المحمود عليه اختيارياً يادون المدح
عليه قلت اختصاص الحمد بالفاعل المختار لا يقتضي
كون متعلقه وهو المحمود وعليه اختيارياً يامع
ذلك ليس بشرط في الحمد عند التحقيق لان حقيقة الحمد
ونعمومه بحسب اللغة لا تقتضي ذلك اذ معنى
في التحقيق ليس الا الباعث عليه امر اختيارياً ياكذلك
يجوز ان يكون امر غير اختيارياً ي الله اسم للذات
المستجمع لجميع الصفات الواجب المستحق لجميع
الحامد واصله الاله حذف الهمزة على غير القياس
وهو حذفها مع حركة ما من غير نقل الى ما قبلها
ولذلك التزم الادغام لان التجانس بين اذ اكانا في كلمتين
واسطة والاقل منها ساكن يجب الادغام وقيل حذف
على القياس وهو حذفها بعد نقل حركتها الى ما قبلها
لان القياس في تخفيف هذه الهمزة ان ينقل حركتها الى

فقد قال ان النسبة على حصة
وقد قال على ما قبل
وقد قال في هذا هو
الناسي اسم للشيء
ونذا هو اسم للشيء
فقد قال ان النسبة على حصة
وقد قال على ما قبل
وقد قال في هذا هو
الناسي اسم للشيء
ونذا هو اسم للشيء

هذه العلة لا تنضم كانه لوصل ان هذا
الفتيل يكون في الهمزة التي كانت واحدة
ان هذا الفتيل يخص من الهمزة واحدة
الفتيل في تخفيف هذه الهمزة لان
الفتيل كذلك ان ينقل حركتها الى ما قبلها
ولا علة في هذا الباب

ما قبلها لان القياس في تخفيف هذه الهمزة ان ينقل حركتها
الى ما قبلها من لام التعريف فتخفيفها التزام الادغام يكون
مخالفاً للقياس لان حرفي التثنية ليسوا واحداً اكانا
في كلمتين لا يجب الادغام غايث ما في الباب انه يجوز
ذلك بحوقوله تعالى ما سلككم في سقر وقيل الله اسم موضوع
كاسماء الاعلام لا اشتقاقه فان قلت لم قال الحمد لله ولم
يقال الحمد للخالق والمرتزا وغيرهما من الاوصاف المستقاة قلت
لانه يتوهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف
فلو قال الحمد للخالق لتوهم ان استحقاقه الحمد يخص
بمذا الوصف دون الوصف الاخر فان قلت من القائل
المقررة ان التعليق بالمشق يفيد علمية مأخذ
لاشتقاق فتعلق الحمد بلفظ الخالق منتهى يفيد
علمية الخلق لا اشتقاق فيما معنى التوهم قلنا نعم
لان التعليق بما يفيد العلم لا اختصاص العلم
والتوهم ناشئ بالنسبة اليه الواجب هو الذي يقتضيه
ذاته وجوده وينتفع عليه العلم كالباري عز
وقيل هو الذي يلزم من فرض عدمه مع والوجود

هذا هو الوجه الذي
يكون باختصاص الحمد بالفاعل المختار دون المدح
وهو لزوم كون المحمود عليه اختيارياً يادون المدح
عليه قلت اختصاص الحمد بالفاعل المختار لا يقتضي
كون متعلقه وهو المحمود وعليه اختيارياً يامع
ذلك ليس بشرط في الحمد عند التحقيق لان حقيقة الحمد
ونعمومه بحسب اللغة لا تقتضي ذلك اذ معنى
في التحقيق ليس الا الباعث عليه امر اختيارياً ياكذلك
يجوز ان يكون امر غير اختيارياً ي الله اسم للذات
المستجمع لجميع الصفات الواجب المستحق لجميع
الحامد واصله الاله حذف الهمزة على غير القياس
وهو حذفها مع حركة ما من غير نقل الى ما قبلها
ولذلك التزم الادغام لان التجانس بين اذ اكانا في كلمتين
واسطة والاقل منها ساكن يجب الادغام وقيل حذف
على القياس وهو حذفها بعد نقل حركتها الى ما قبلها
لان القياس في تخفيف هذه الهمزة ان ينقل حركتها الى

فان قلت قد مر في غير هذا
نقدم من غير هذا
لا كانت الهمزة واحدة
وهو ما حصل بينه وبين الاصول
المذكورة وحصل ما
بالسريانية
فوت كذا
الافت
الاخرة
واو قال
اللام
عليه
ما هو
فقد قال ان النسبة على حصة
وقد قال على ما قبل
وقد قال في هذا هو
الناسي اسم للشيء
ونذا هو اسم للشيء
فقد قال ان النسبة على حصة
وقد قال على ما قبل
وقد قال في هذا هو
الناسي اسم للشيء
ونذا هو اسم للشيء

هذا هو الوجه الذي
يكون باختصاص الحمد بالفاعل المختار دون المدح
وهو لزوم كون المحمود عليه اختيارياً يادون المدح
عليه قلت اختصاص الحمد بالفاعل المختار لا يقتضي
كون متعلقه وهو المحمود وعليه اختيارياً يامع
ذلك ليس بشرط في الحمد عند التحقيق لان حقيقة الحمد
ونعمومه بحسب اللغة لا تقتضي ذلك اذ معنى
في التحقيق ليس الا الباعث عليه امر اختيارياً ياكذلك
يجوز ان يكون امر غير اختيارياً ي الله اسم للذات
المستجمع لجميع الصفات الواجب المستحق لجميع
الحامد واصله الاله حذف الهمزة على غير القياس
وهو حذفها مع حركة ما من غير نقل الى ما قبلها
ولذلك التزم الادغام لان التجانس بين اذ اكانا في كلمتين
واسطة والاقل منها ساكن يجب الادغام وقيل حذف
على القياس وهو حذفها بعد نقل حركتها الى ما قبلها
لان القياس في تخفيف هذه الهمزة ان ينقل حركتها الى

واجب بقسمه
واجب بالذات
واجب بالغير
كالوجودات
المتكسر الحسنة
المتكسر بالذات
الغايي غايي بالغير
الغايي الممكن
كالعقار ممكن
فهي ممكن
كالوجودات
الذات كالمعدوم
والممكن المعدوم
كالعقار

[illegible]

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and faint smudges, characteristic of old paper. A dark binding edge is visible along the bottom of the page.

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and a small red rectangular mark near the bottom left corner. The right edge of the page shows the binding of the book.

فان قلت العاجب
صفحة
غير من
كالمتنوع والكنز
بعد وصف
الغفر لا وصف
تعالى
هو جو وعين
وهو الباري

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and a small dark mark near the bottom right corner. There is no text or other markings on the page.

فقطه البسلة أما مطلقه عادة
أو مطلقه فاضحة
أو فقطه مطلقه
أو فقطه عادة
أو مطلقه مطلقه عادة

الفرق بين الوثنية والوثنية إن
الوثنية لا يكون بوجود الوثنية
وإن أطلقوا
صفات الآلهة بل أخذوها على
عليها اسم الآلهة والزهادة والآلهة
انها تماثل الآلهة واشتغلوا بخلقها على
والعقاب وتوحيدها إلى ما هو الحقيقي
العبادة التي يمكن أن
فإن قيل لا يمكن
أن يكون لها
بوجودها
موجودها والوجود
موجودها
اشترط ذلك كما
المتنوع في العدد
وإن صدق غير الممكن
ومفهوم الممكن عددي
وإن صدق غير الوجود
والوجود في تقدم
العدم
العدم
فإن قيل بوجوب الضم
أن يكون له
فإن قيل بوجوب الضم
العدم

8

لا ندم هذا لأن أصل الجميع ما نساووه
كلا يغني مذهب

[illegible]

اولان الشراقل و فاخته اول
التقدم اولان في الفتح و هو
الفتح و التقدم و الفتح و هو
الفتح و التقدم و الفتح و هو

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a small dark mark near the top left corner. A dark, irregular stain is visible along the bottom edge, possibly from the binding or a previous page.

ما بعد ان كان له في الامام قدوة في كل ما كان عليه من علم ودين وخلق
 او اقل من ذلك في كل ما كان عليه من علم ودين وخلق
 ما بعد ان كان له في الامام قدوة في كل ما كان عليه من علم ودين وخلق
 ما بعد ان كان له في الامام قدوة في كل ما كان عليه من علم ودين وخلق

الاصله حتى لان الطالبين ليسوا مساويين المطلوب
 عنه وهو الشارح مع ان التساوي مقبر في حقيقة الالتما
 وانما قال او دقا ولم يقل حروفا مع ان المكتوب هو الحرف
 لا الوراق ارادة للحال من كل المحل فان قلت لم قال او
 ولم يقل كتابا قلت للتواضع اولدلالة على صفوح شرحه
قوله وتعميم تيسره **اقول** اي يجعل قللك الوراق عاما
 تيسر هذا الكتاب غير مخصوص ببعض الاخوان دون بعض
 فان قلت انما اذلت التفسير في عن ذكر تعميم التيسر لانه يستلزم
 آياه قلت لانما استلزمه لان ازالة التفسير تدل على تعميم
 التيسر نعم تدل على التيسر فقط بل تعميم التيسر فيهم من سوق الكلام
 فقوله وتعميم تيسره نصح بما يفيهم من السوق **قال** والله
 خير الميسرين والوفقين **اقول** والله خير الميسرين اشارة
 الى ازالة التفسير بدون تعميم التيسر وقوله والوفقين اشارة
 الى تعميم التيسر لان التوفيق جعل الاسباب حاضرا والحصول
 المقصود وقيل التوفيق جعل الله تعالى فعل عباده موافقا
 لما يحبّه ويرضاه **اقول** اعلم ان المنطقين اصطلاحا **اقول**
 الاصطلاح اتفاق قوم على استعمال اللفظ في معنى معين

لا يكون
 اصطلاحا

انما بعد ان كان له في الامام قدوة في كل ما كان عليه من علم ودين وخلق
 او اقل من ذلك في كل ما كان عليه من علم ودين وخلق
 ما بعد ان كان له في الامام قدوة في كل ما كان عليه من علم ودين وخلق
 ما بعد ان كان له في الامام قدوة في كل ما كان عليه من علم ودين وخلق

صدور الشر والخير عن الممكن قلت لان صدورهما بعد
 وجود الممكن **قال** تيسره وامره **اقول** قدّم التمهيد على الامر
 السابق لان التمهيد لا يكون الا في التمهيد عنه وهو الشر والامر
 لا يكون الا في الامر به وهو الخير **قال** فان كتاب الشيخ
 قدوة للحكام **اقول** الشيخ الكبير سنا ويطلق على الكبير علما
 وفضلا الامام المتقدم به القدوة بكسر القاف وضمها
 بمعنى المتقدم **قال** انير الدين اليميني **اقول** اي مختاره
 والدين الاطاعة والانقياد والعمل وقيل لقب الشيخ الا
 اليميني بفتح الباء وسكون الهماء اسم قبيلة واما اليميني
 بسكون الباء وفتح الهماء فعلاط مشهور ولذا قيل اعلم
 بامر او امر بامر **قال** طيب الله شراؤه وجعل الجنة مثواه
 اي طيب الله حاله في شراؤه فيكون من قبيل الجار والمثوى
قال لما كان على بعض الاخوان متفسرا **اقول** الاخوان بكسر
 جمع الاح كما يجمع على الاخوة **قال** اردت ان اكتب بالتماسم
 او اقا **اقول** وقع في بعض النسخ كتبت بالتماسم وهذا
 اولى منه لان الارادة لا توجب الفعل بسبب طلبهم والمراد
 بالالتماس معناه التقوى وهو الاستدعاء والطلب لامعناه

اصطلاحا

انما بعد ان كان له في الامام قدوة في كل ما كان عليه من علم ودين وخلق
 او اقل من ذلك في كل ما كان عليه من علم ودين وخلق
 ما بعد ان كان له في الامام قدوة في كل ما كان عليه من علم ودين وخلق
 ما بعد ان كان له في الامام قدوة في كل ما كان عليه من علم ودين وخلق

اصطلاحا

العلم اعتقاداً وداراً ثم ثابت مطابق للواقع
او منه نوعان النوع الأول العلم
الاحصائي وهو الذي لا يتغير
والثاني هو العلم

شئ ما يصلح ان يعلم ويخبر عنه وهو علم
لعام كما ان الله اعلم خاص بحري
كلما الجسم والوض والقدم والمعدوم
والحال وقول الاستعارة والمعدوم
ليس شئ معناه انه غير ثابت
في الاما عبا

هو ان يعترف الفلاس انهم لا يدرسون
الاشياء على ما هي في ذاتها بل على ما
يبدو لها في افهامهم

٥
سأله لان فضله لا يجوز ان يكون راجعا
الى غيره في شيء وهو وان خضع على
الاستخدام في شيء فكيف راس ابيه
فيكون هو كونه على راس الاجال

من هذا
 في هو الطريق
 الى الجنة
 طريق الى الجنة
 هو الطريق
 روي
 انفسوا اليه
 من المنفوعة
 الى الجنة
 الا انهم
 انفسوا على

مينة
 علم انتهى مع انه استغفر
 التنية
 مع بين
 لان الاستغفر مع علم
 الفعل

بحسب احتضارها من يندى في شتى من العلوم مستغنياً به قواعده بمقتضى الخبر والمواد
 الرسالة هي بواسطة بين الرسائل والمسائل اليه في البصائر والخبر والادعاء
 ثم الطائفة في العرف على العبارة المؤلفة المستعملة في القواعد
 العلمية على سبيل الاختصار وعلى اعتبار اعمدة وكذلك
 فعلى الاول يكون الشارح في الالفاظ والعبارات التي تلي
 بعد او التي قبلها في بعض وعلم الشارح في بعض
 في الالفاظ المستعملة في القواعد والادعاء

انما هو في الالفاظ المستعملة في القواعد والادعاء
 في الالفاظ المستعملة في القواعد والادعاء
 في الالفاظ المستعملة في القواعد والادعاء

في اصل الوضع كذلك واصطلاحاً المنطقين هي المذكورة
 في ابواب المنطق وهواله قانونية تفصم مراعاتها الذهن
 عن الخطاء في الفكر والابواب تسعة الاول الكلمات الثاني
 القول الشارح الثالث القضايا الرابع القياس الخامس البرهان
 السادس الجدل السابع الخطابة الثامن المغالطة التاسع
 شعر وتعرفياتها تكرر في مواضعها والمراد من الوجوب
 قوله يجب استحضارها الوجوب العادي لا الوجوب الشرعي
 الذي يكون تاركه اتماما كالصلوة والصوم والزكاة ولا الوجوب
 الذي يمتنع الشرع بدونه كالتصور بوجه ما
 تصديق بغايدة لان كثير من المحلصين يحصل كثير من
 العلوم غير شعور بشيء من تلك الاصطلاحات فان قيل في هذا
 كلام اشارة الى ان المنطق الة للعلوم فيلزم من كونه
 لنفسه لانه من جملة العلوم قلنا المراد من العلوم في قوله
 يشترع في شيء من العلوم سوى ^{المنطق} قال منها ايساغوجي
 اول هذا اللفظ مركب من ثلثة كلمات ايسو واعوجي
 بل اى قلبا لكافي الى الجيم فصار اجي ومعنى الاول
 وثية انت ومعنى الثاني انا ومعنى الثالث ثمة الا انه

[illegible]

وقبيرة اعداء الانبياء حاسه
من مفاوضه

حذف الفاجي للاختصار ثم نقله النطقيون وجعلوه علما
للكليات الخمس وسبب تسميته بابه ان حكيمها من الحكماء ^{الشيخ}
أودع الكلم الخمس عند شخص اسمه ايساغوجي وسافر
وكان ذلك الشخص بطالع الكليات الخمس فما كان له قوة
ان يستخرج جميع ما فيها ثم جاء الحكميم وقرأها ايساغوجي
عنده وكان يخاطبه في أثناء درسه يا ايساغوجي
هكذا مراد افصار علما لها وهذا الوجه منقول عن الشيخ
فخر الدين الرازي قدس الله روحه فمح يكون تسمية الشيء
باسم قارئه وقيل انه كان علما الحكميم استخرج الكليات
الخمس وقربها ثم جعل علما لها وهذا الوجه منقول عن
ابن جبر ^{منه هذه علوم مطب الدين قطب}
مولانا مبارك شاه قدس الله سره ناقل عن مولانا
الدين الرازي روح الله روحه فعلى هذا يكون تسمية
الخروج باسم الخروج والوجه المشهور في تسميته بابه ان
ايساغوجي في الاصل اسم للورد الذي له خمس اوراق
ثم نقل الى هذه الكليات لمناسبة بين النقول والنبول
عنده فيكون التسمية تسمية للشيء باسم شبيهه والله اعلم
قال راديه الكليات الخمس **اقول** انما انحصرت الكليات

صاحب التفسير الكبير والمختصر الحكيم والمختصر
 في الأصول وقد استدرج وكان على سبع ابن
 من نسله ذكر الصديق رضي الله عنه
 والولي ضيفكم من نسله خامسة
 من نسله الملقب بميرت حكيم شام
 والربابة في الحكمة ازي وبعد ما خصل
 صاحب الملة والدين الشريف وقطن هناك
 معلوم عنه سار الى مصر وقطن هناك
 حتى ان سيدا خصا من على الجاني سار اليه
 والبرد القهية واخذ عنه خامسة

في الجنس ولم تكن رابدة ولا ناقصة لان الكل اذا نسبنا
 الى ما تحته من الجزئيات فاما ان يكون تمام ماهية
 او اخلا في ما او خارجا عنها فان كان الاول في النوع
 كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو وغيرهما فانه تمام
 ماهية زيد وعمرو وان كان الثاني فلا يخلو اما ان يكون
 مقولا في جواب ماهو ولا الاول للجنس كالحوان بالنسبة
 الى الانسان والفرس والثاني الفصل كالتايط بالنسبة
 الى زيد وعمرو وان كان الثالث فلا يخلو اما ان يكون مقولا
 في جواب اي شيء هو ولا الاول الخاصة كالضاحك
 بالنسبة الى زيد وعمرو والثاني العرض العام كالماتني بالنسبة
 اليهما **قال** وهي النوع والجنس **اقول** واما قدم النوع على
 الجنس مع ان الاول عكسه لان الجنس جزء النوع بناء على ان
 ما صدق عليه النوع قليل بالنسبة الى ما صدق عليه الجنس
 وما هو قليل فهو اولي بالتقديم على ما هو كثير وقدمه
 على الفصل مع ان الاول عكسه لان الفصل جزء النوع
 والجزء مقدم على الكل لان النوع يقع في جواب ماهو
 والفصل لا يقع فيه والواقع فيه اولي بالتقديم على الخاصة

لان النوع يصدق على الانسان فقط
 والجنس يصدق على فرس وبعيرهما

عندما يصدق النوع
 على الجنس جزء النوع
 لان الجنس جزء النوع
 والفرس جزء الانسان
 والجنس يصدق على الانسان
 والفرس جزء الانسان

لان النوع يصدق على الانسان فقط
 والجنس يصدق على فرس وبعيرهما

والعرض

والعرض العام لانها عرضان والنوع معروف والعرض متقدم
 على العارض لانه يقوم به وقدم الجنس على الفصل لانه يقع في جواب
 ماهو الفصل لا يقع فيه اولي للجنس منهم غير متجهل بنفسه
 والفصل يحصل ويزيل بهما فلا بد من ان يكونا اولي
 حتى يحصل الفصل ويزيل بهما وعلى الخاصة والعرض لانه
 جنس ذاتي وهما عرضيان والذاتي بالتقديم اولي والفصل
 عليه ما يعين هذا الدليل وقدم الخاصة على العرض العام لانها
 تقع في جواب اي شيء هو ولا ان ما صدق عليه الخاصة قليل
 وما صدق عليه العرض العام كثير والقليل قبل الكثير **قال** وهذه
 معرفة **اقول** هذا اشار الى جواب سؤال متقدم كان قبل
 لم قدم بحث الدلالة واقسام اللفظ على الكليات مع ان
 المقصود الاصل بيانهما فاجاب عنه بقوله وهذه يتوقف
 الخ يعني ان مقصودهم استحصال الجمولات والجمول
 اما تصوري واتصديقي والوصول الى الاول القول الثاني
 المركب من الكليات والى التلويح المركبة من القضايا فنظر
 اما في قول الشارح وما يتركب هو منه واما في الجملة وما
 يتركب هو منه وهو لا يتوقف على الالفاظ ولا على الدلائل فانما

لان كل من ينوع وكما عرضنا
 قبل التام

فانما كان الغرض من
 النظر الى ما يصدق على
 الانسان فقط وانما كان
 المقصود من هذا هو ان
 يبين ان النوع يصدق على
 الانسان فقط وانما كان
 المقصود من هذا هو ان
 يبين ان النوع يصدق على
 الانسان فقط

ولا كان منهم الغنى في اللفظ باعتبار دلالة على وجب التوضيح
والا لم يكن لغنى اللفظ في نفسه وانما يعلم ان الغنى بعد
دلالة اللفظ ما يابى الغنى بل ذكرها في باب اسعوى
من حيث اللفظ ما يابى الغنى بل ذكرها في باب اسعوى
معدوما في حقه ^{بما كان} وبغيرها في حقه
الانفاضة جريا منها فصارت عشرة ^{واحد}

[illegible]

وَقَدْ فَرَّقَ بَيْنَ الدَّبْلِ وَاللَّالِ أَنَّ الدَّبْلَ الْعَمَى
وَاللَّالُ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَعْمِلُ إِلَّا فِي التَّصْلِيفِ فَانْفِكَالُ
يَسْتَعْمَلُ فِي التَّصْلِيفِ وَالنُّصْرَةِ إِذَا سَلَّمَ

واعلم ان الدلالة ههنا انعم في الدليل المعطى عند
 اهل الكلام اي سواء كان يلزم من تصور الشيء
 التصديق او من التصديق التصديق
 روي
 فيجب ان لا يحتاج الى دليل
 دليل روي

العلم بشئ اخر وهو الدلول والمراد من لزوم ههنا انعم
 من ان يكون بينا او غير ليقيم جميع اقسام الدليل ومن العلم
 ههنا الادراك انعم من ان يكون تصورا او تصديقا
 او غير فان قلت حد الدليل غير جامع لمخرج الاقضية
 الاستثنائية باسمها عنه لان ما يلزم منها ليس مغاير لما
 كقولنا ان كان هذا حيوانا فهو جسم لكنه حيوانا فهو جسم
 فان قولنا فهو جسم بعينه مذكور في هذا القياس قلت هذا
 اللزوم وهو قولنا فهو جسم مغاير لما هو المذكور في الدليل
 لان المذكور في الدليل هو القول موصوفا بكونه لازما
 للملزم المذكور في هذا التلخيص وهو قولنا ان كان هذا
 حيوانا وما يلزم من مقدمتين ليس موصوفا بكونه لازما
 للملزم المذكور فيه لكنه موافق له في اللفظ وهذا القدر
 غير كاف في الاتحاد واجيب من وجه اخر وهو ان ما هو
 جزء القياس الاستثنائي لا يحتمل الصدق والكذب وما هو
 لازم القياس محتمل لهما **قال** والدلالة تنقسم الى طبيعية
اقول اعلم اولها ان الدلالة تنقسم الى لفظية وغير لفظية
 لان الدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية

والدلالة الطبيعية هي ما يكون في نفس الذات
 مع اللزوم من غير العقل والادراك يحتاج
 الى الغير كقولنا العالم حادث فيجب كماله
 حادث ولا يحتاج الى الغير ومن الغائبين
 ما لا يكون في نفس الذات مع اللزوم بالذات
 كقولنا ان كان كل انسان لاطم ولا شيء من نفس
 بناتج فيجب لا شيء من الانسان نفسا
 وهذه المقدمة يحتاج الى هذه الاشكال الاول
 وهو لا شيء من الناطق نفسا

اللزوم
 هو جسم
 القياس

هو جسم
 القياس

اللفظية

والدلالة تنقسم الى طبيعية وعقلية ووضعية واخرها دلالة الدلالة الوضعية التي تكون بحسب وضع اللفظ على المعنى وهي دلالة

فاللفظية ايضا تنقسم الى طبيعية وعقلية ووضعية لان دلالة
 اللفظ على المعنى اما بواسطة وضع اللفظ بازاء المعنى او
 بواسطة العقل او بواسطة اقضاء الطبع فان كانت الاولى
 فالدلالة دلالة لفظية وضعية كدلالة الانسان على الحيوان
 الناطق وان كانت الثانية فالدلالة دلالة لفظية عقلية
 كدلالة اللفظ السموي من وراء الجدار لا من المشاهدة
 على وجود اللفظ وان كانت الثالثة فالدلالة دلالة
 لفظية طبيعية كدلالة اخ يفتح الزهرة والحاء للجمعة على
 الوجود مطلقا وكدلالة اخ يفتح الزهرة او ضمتها والحاء للجمعة
 للمملة على وجع الصدر وهو السعال فان قلت لان
 ان دلالة اخ على الوجود بواسطة الطبع بل بواسطة
 العقل لان الطبع يقتضي حدوث ذلك اللفظ فقط
 عند عرض ذلك المعنى اعني الوجود ولا يقتضي دلالة
 ذلك اللفظ على ذلك المعنى بل مقتضى ذلك هو العقل
 فيكون تلك الدلالة عقلية لا طبيعية قلت ليس المراد
 من الدلالة العقلية ما يكون العقل مدخلا فيه والا لكان
 جميع الدلالة عقلية لا طبيعية لان العقل له دخل في الدلالة

الوجود محذور اللفظ سموي وواجب

الطبع والطبيعة الخارج

لأن اللفظ الأول علم اللفظ لا يخفى أن يدل على ما وضع له أو يدل على ما وضع له أو يدل على ما وضع له
 بالخطا به وإن كان التام فالله باللفظ الثاني وإن كان التام فالله باللفظ الثاني وإن كان التام فالله باللفظ الثاني

كل ما يدل المراد من الدلالة العقلية ما لا يكون للوضع ولا
 للطبع مدخل فيه وبما نحن بصدده للطبع مدخل فيكون
 طبقية لا عقلية وغير اللفظية ايضا تنقسم الى ثلاثة اقسام
 طبقية وعقلية ووضعية لان الدلالة الغير اللفظية اما ان
 بواسطة الوضع او بواسطة العقل او بواسطة الطبع
 فان كانت الاولى فالدلالة دلالة غير اللفظية وضعية كدلالة
 الدوال الأربع على ما وضعته وان كانت الثانية فالدلالة
 غير لفظية عقلية كدلالة الأثر على الموروث وان كانت الثالثة
 فالدلالة دلالة غير لفظية طبقية كدلالة تغير وجه العشق
 عند رؤية المفضول على العشق كذا قيل لكن هذا يحتاج
 لما تقرر من أن الدلالة الطبيعية لا يكون اللفظية **قال** والمراد
 من الدلالة ههنا **القول** أي المراد من الدلالة في قول المص
 رحمه الله اللفظ الدال على الدلالة الوضعية لان غير الوضعية
 سواء كانت لفظية او غير لفظية اما طبقية او عقلية وكل
 واحد منهما يختلف باختلاف الطبايع والعقول بخلاف
 الوضعية فيكون الدلالة الوضعية مرادة دون غيرها
 والمراد من الوضعية اللفظية الوضعية لان الافادة والاستفا
 دة

وهي العقلية
 واللفظية
 والنسبية

الدلالة طبقية
 من اقسام
 اللفظية
 لما تقرر
 من ان
 اللفظية
 هي
 العقلية
 والنسبية

كل ما يدل المراد من الدلالة العقلية ما لا يكون للوضع ولا

يحصان من مبادئ تعسف بخلاف الوضعية الغير اللفظية
 فانها يحصان بالتعسف والحاصل ان المراد من الدلالة ههنا
 الدلالة اللفظية لان غرضهم لا يتعلق بغير اللفظ ولذا
 لم يذكر الشارح الدلالة الغير اللفظية باقسامها وتعرض
 لاقسام اللفظية ومن اللفظية اللفظية الوضعية لانها
 على اللفظية الوضعية غير منطوية لا اختلاف باختلاف
 الطبايع والعقول بخلاف اللفظية الوضعية فانها منطوية
 لان من علم وضع اللفظ باذاء المعنى فهم ذلك المعنى
 عند اطلاعه سواء كان ذكيا او غبيا **قال** وهي ثلاثة **القول**
 أي الدلالة اللفظية الوضعية منحصرة في ثلاثة اوجه
 ووجه الحصر معلوم من التشرح واعلم ان الحصر على ثلاثة
 اقسام حصر عقلي وهو الحصر الدائري بين النفي والاثبات
 كتحصيل مطلق الدلالة في اللفظية وغيرها كتحصيل
 الدلالة اللفظية الوضعية في المطابق والتضمني والاشتمالي
 وحصر استقرائي وهو الذي لم يوجد مع استقراء قسم
 فتحكم بالانحصار في الاقسام الموجودة مع كتحصيل الدلالة
 اللفظية في الوضعية والطبقية والعقلية وحصر جملي

كأنسان فانه يدل على الحيوان ان طوق بالمطابقة يكون عام ما وضع له وانما سميت هذه الدلالة بالمطابقة لان اللفظ موافق تمام ما وضع له
 وذلك ما حوذه قولهم عاين النمل النمل اذا نوا ففقا ومثال الدلالة بالتمثيل كالانسان اذا دل على احد هاتين على الحيوان او على الانسان
 وانما سميت هذه الدلالة تضميناً لانه يدل على الخرد الذي في نفسه فيكون دالا على ما في نفسه ومثال الدلالة بالانتماء كالانسان اذا
 دل على قابل العلم وصفه الكتابة وانما سميت هذه الدلالة التزاماً لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه بل على الخارج اللازم له

وانما اذا لم يكن له جزء كما في اللفظ مثل
 الواجب والنقطة فلا يتصور ان يصدق عليه
 يعلم ان اللفظ لا يصدق عليه ان يصدق عليه
 وكذا لا يصدق عليه ان يصدق عليه
 وما كان عاماً لم يكن خاصاً
 قالوا فانه قال لا يدل على كل امر خارج
 فحينئذ لا نراهم لانه لا يدل على بعض مقبوض لعدم الفهم
 وذلك على كل شيء ولا على بعض مقبوض لعدم الفهم
 خارج لازم له
 لا يخفى ان اللفظ لا يصدق عليه ان يصدق عليه
 لا يمكن بدون فهم الخرد يدل على ما لا يكون
 على الخارج عن الموضوع له دالة وانما لا يصدق عليه
 الخارج لازم له فانه لم يكن كذلك لم يكن اللفظ دالا عليه
 حصول اللازم الخارج فانه لم يكن كذلك لم يكن اللفظ دالا عليه
 وانما
 اذا كان اللفظ موضوعاً لمعنى مفرد وليس له لازم ذهني
 فيوجد له دالة اصطلاحية تدور في النفس والاشياء لكن
 دالة اشعشع والاشعشع لا يوجد له دالة اصطلاحية تدور في النفس والاشياء لكن
 واذا كان له لازم ذهني فيوجد له دالة اصطلاحية تدور في النفس والاشياء لكن
 ان يصدق ان كان اللفظ موضوعاً لمعنى مركب ولا يكون له لازم
 وهو موجود له ان يصدق عليه ان يصدق عليه

المعروف
 من المعلوم
 من المعلوم
 من المعلوم

وهو الذي يجعله الجاعل منحصراً كما خصارا لكل في اجزائه
قال كالانسان اذا دل احداهما **اقول** الدلالة التضمن
 دلالة لكل لفظ على جزء معناه المطابقي حين ارادة المعنى
 المطابقي ان كان له جزء دلالة على جزئه مطلقاً لا تدل
 يكون اللفظ دالا على جزء معناه المطابقي ولا يكون دالا
 عليه تضميناً بل مطابقة كدلالة لفظ الانسان على الحيوان
 او على الناطق عند ارادة احدهما من لفظ الانسان عند
 ارادة المجموع من الحيوان والناطق لانه يكون من قبيل
 ذكر الكل وهو الانسان وارادة الجزء وهو اما الحيوان او
 الناطق فيكون معنى مجازي له ودلالة اللفظ على المعنى الجازي
 مطابق لا تضمني فيكون دلالة الانسان على احدهما عند
 ارادة واحد منهما مطابقاً لا تضمينياً **قال** كالانسان اذا
 دل على قابل العلم **اقول** المقصود من الدلالة الالتزامية دلالة
 اللفظ على الامر الخارج عن المعنى الموضوع له او لانه الدلالة
 على الامر الخارج اذا لم يكن حال ارادة المعنى الموضوع له
 التزامية بل مطابقة لانه يكون من قبيل ذكر الملتزم
 اللازم فيكون معنى مجازي او دلالة اللفظ على المعنى المجازي

كالانسان فانه الدلالة
 على كل امر خارج عنه
 على كل امر خارج عنه

على كل امر خارج عنه
 على كل امر خارج عنه

على كل امر خارج عنه
 على كل امر خارج عنه
 على كل امر خارج عنه
 على كل امر خارج عنه

مطابقة

لا التزامية كدلالة لفظ الانسان على قابل العلم وصفه الكتابة
 حال ارادة الحيوان الناطق منه فان قلت لانه ان دلالة
 لفظ الانسان على قابل العلم وصفه الكتابة ان يكون
 لان المقبرة عند المنطقين في الدلالة الالتزامية ان يكون
 الاثر من حيث اذا تصور الملتزم يلزم منه تصور كدلالة
 الاربعة للزوجية والثلاثة للفردية وهما ليس كذلك لانه
 اذا تصور الانسان لا يلزم منه تصور قابلية العلم وصنفة
 الكتابة قلت مقصودهم مجرد التمثيل للدلالة الالتزامية
 سواء كانت مقبرة عند المنطقين ولا والحال ان المناقشة
 في المثال ليست من دأب المحصلين **قال** لان اللفظ لا يدل
اقول اي عن الموضوع له والاى وان كان اللفظ دالا
 على كل امر خارج عن المعنى الموضوع له لزم ان يكون كل
 لفظ وضع لمعنى دالا على معنى غير متناهية لان الامر خارج
 عن المعنى الموضوع له غير متناهية مثلاً الانسان موضوع
 للحيوان الناطق وما عداه من الاشياء الغير المتناهية خارج
 فلو كان اللفظ الموضوع لمعنى دالا على كل امر خارج عنه
 لكان الموضوع للحيوان الناطق دالا على كل امر خارج عنه

على كل امر خارج عنه
 على كل امر خارج عنه

صفحة الإعداد

الخارجية لو جعلت شرطاً لا
اقول لا بد منها من معرفة
الملازمة ٤٩

في الخارج يتحقق اللازم فيه كالزوجية وهي انقسام بمسئلين
لاثنين والفردية وهي عدم كون الانقسام بمسئلين
فان كما تحققت ماهية الاثنين والثلاثة في الخارج تحقق
الفردية والزوجية فيكون الاثنين والثلاثة ملزومين
والزوجية والفردية لازمتين والملازمة الذهنية هي
كون الشيء مقتضيا لآخر في الذهن بمعنى كما ثبت الملزوم
في الذهن ثبت اللازم فيه كالمثالين المذكورين وكإعدام
المضافة الى ملكاتها كالعلم بالنسبة الى البصر والجمال بالنسبة
الى العلم والوجود بالنسبة الى الوجود وغير هاتين كما تحقق
الملزومات في الذهن في جميع هذه الامثلة المذكورة تحقق
التوازم فيه والنسبة بين ما اى بين الملازمة الخارجية بين
الملازمة الذهنية عموم وخصوص مطلقا فان الملازمة
الذهنية اعم مطلقا من الملازمة الخارجية لانه كما تحقق
الملازمة الخارجية تحقق الملازمة الذهنية وليس كما تحقق
الملازمة الذهنية تحقق الملازمة الخارجية فان الملازمة
يتحقق في الاعدام المضافة الى ملكاتها مع بقاء الاعدام بين
الملكات المضافة اليها معاندة في الخارج قيل لا ملازمة بين
الشيئين

اصلا فلم قلتم ان الملازمة الزهنية شرط للدلالة الانشائية
دون الملازمة الخارجية مع انهما قسمان من مطلق الملازمة
لا انه لو تحقق الملازمة بين الشيئين كانت غير اللزوم واللازم
معرفة عدم الملازمة بين الشيئين
تكون بالنسبة بينهما ما لا يخلو اما ان يكون الملازمة لازما
للملزم او لا يكون فالملزم لا يخلو اما ان يكون الملازمة بدون الملازمة
التي عبارة عن كون الشيء مقتضيا للآخر فجاز تحقق
بدون اللازم ايضا لان جواز وجود الملزم بدون الملازمة
يستلزم جواز وجود الملزم بدون اللازم فيلزم وجود
الملزم بدون اللازم فهو باطل قطعا وان كانت لازمة له
اي بدو خلافا للآخرى
فيحقق ملازمة اخرى بالضرورة وهي الملازمة
لا يخلو اما ان يكون لازمة للملزم او لا يكون فان لم يكن
لازمة فهو باطل لما ذكرنا وان كانت لازمة فيحقق ملازمة
اخرى وينقل الكلام اليها فيلزم التسلسل وهو محال وجب
عنه بوجهين الاول ان ما ذكرتم من الدلائل على نفي الملازمة
ان استلزم المدعى وهو نفي اللزوم فيحقق اللازم وان
لم يستلزم المدعى فلا يلزم نفي اللازم الثاني ان اختار بين الدليل والمدعى
ان الملازمة لازمة للملزم ولا نسلم امتناع هذا التسلسل

جاز تحقق
الملزم

فلا توجد علاقة
زمنية بين شيئين
اصلا
لان بين الدليل والمدعى
علاقة قضا
علاقة

لا يخفى عدم مطابقة هذا المثال لما عليه
اعتبار التوقف في تسلسل التسلسل
ولا ينفك هذا عن التسلسل ايضا
فالاول في التمثيل ايراد الوجود ووجود
الوجود او البياض وبراءة كباقي
الوجودات

لان هذا التسلسل في الامور الاعتبارية يتغير مع بل واقع
فانه يصدق ان يقال ان الواحد نصف الاثنين وثالث
الثلاثة ورباع الاربعة وخمس الخمس وهكذا الى غير النهاية
والشرط وهو ما يتوقف عليه الشيء ويكون خارجا عنه ولا يكون
مؤثرا فيه والشرط هو ما يتوقف عليه الشيء الخارج الفعلي
للتأثير فيه واعلم ان توقف الشيء على الشيء ان كان من جهة
الشروع يسمى مقدمة وان كان من جهة الشعور يسمى متأخرة
وان كان من جهة الوجود فان كان داخل في ذلك الشيء
يسمى ركنا باعتبار كونه جزءا وعنصر باعتبار كونه بحيث
منه التركيب واسطقسا باعتبار كونه منتهى التحليل ومادة
منه لانه يؤول الى حقيقة الاميل
وهو لا باعتبار كونه قابلا للصورة المعينة واهلا باعتبار
كون المركب مأخوذا منه وموضوعا باعتبار كونه محلا للتصور
للمعينة بالفعل وان كان خارجا فالخارج ان كان مؤثرا في
وجود الشيء اي يكون اليجاد مستندا اليه يسمى عليه فاعلية
كالصلي بالنسبة الى الصلوة وان لم يكن مؤثرا في وجود
بل مؤثرا في التأثير في الوجود يسمى غائية وان لم يكن الخارج
مؤثرا في الوجود ولا في مؤثر الوجود يسمى شرطا سواء

لا يخلو اما ان يكون لازمة للملزم او لا يكون فان لم يكن لازمة فهو باطل لما ذكرنا وان كانت لازمة فيحقق ملازمة اخرى وينقل الكلام اليها فيلزم التسلسل وهو محال وجب عنه بوجهين الاول ان ما ذكرتم من الدلائل على نفي الملازمة ان استلزم المدعى وهو نفي اللزوم فيحقق اللازم وان لم يستلزم المدعى فلا يلزم نفي اللازم الثاني ان اختار بين الدليل والمدعى ان الملازمة لازمة للملزم ولا نسلم امتناع هذا التسلسل

كالمجدار الاربعة للبيد

كان وجودها كالوضوء والطمهارة بالنسبة الى الصلوة
 او عدمها كازالة النجاسة عن الثوب بالنسبة اليها
 وهذا التقسيم على اصطلاح اهل النظر والاصوليين
 واما على اصطلاح الحكماء فمما يتوقف عليه وجود الشيء
 ان كان دخلا في الشيء فوجوده ان كان به بالقوة يسمى
 علته مادية كالخشبة بالنسبة الى السرير وان كان به بالفعل
 يسمى علته صورته كصورة السرير وان كان خارجا عنه
 فان كان مؤثرا في وجود المعلول يسمى علته فاعلية
 بالنسبة الى السرير وان كان في مؤثرته يسمى علته غائية
 كالجلوس بالنسبة اليه وان لم يكن كذلك يسمى شرطا
 ويندرج في الشرط عدة امور كالوضوء اى المحل مثل
 الثوب للصباغ وكالمثل القدر للنجار وكالوقت
 مثل الصيف الذي يصبغ فيه الاديم وكالداعية مثل
 الجوع والاكل وكذوال المائدة مثل ذوال الدجن اى الباس
 الغيم السماء للقصار وغيره من الاشياء الغير المؤثرة و
 قد علم بدليل المحصر حد كل واحد من الركن والعلّة الغائية
 والعلّة الغائية والشرط وذلك لان المقسم هو الجنس

الدجن البيلع الغيم الارض او
 اقطار السماء والظلمة والظلمة
 اوجان وحقين ووجان فاعلية

وكل واحد من القيود التي تميز كل واحد منهما من غيرها
 كالنصل اذا عرفت هذا فاعلم ان الملازمة الخارجية ليست
 شرطا للدلالة الا لزامية اذ لو كانت شرطا لم يتحقق
 الدلالة الا لزامية بدوفاً لكن اللازم بظ والملازمة
 اما بيان الملازمة فلا ان الدلالة الا لزامية على تقدير
 كون الملازمة الخارجية شرطا لها مشروطتها والملازمة
 لا يتحقق بدون الشرط فالدلالة الا لزامية ان يتحقق
 بدون شرطها وهو الملازمة الخارجية على ذلك التقدير
 واما بيان بطلان اللازم فلا ان كل عدم اضيف الى ملكة
 فاللفظ الدال عليه دال على الملكات اى الوجود بالا لزام
 مع انتفاء الملازمة بينه ما في الخارج بيان ان العمى عبارة
 عن عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا فقولنا عدم
 البصر كالجنس شامل لجميع العمى والباقي كالفصل يخرج الشجر
 والحجر وغيرهما من الجمادات والعمى يدل على عدم المضاهاة
 الى البصر بالطائفة لانه موضوع للاحتمال والبصر مع
 وعلى البصر بالا لزام لان البصر خارج عن المعنى الموضوع
 وهو العدم مع قيد الاضافة لازمه له واما قلنا لازم فلا

يستنعى

تصور العدم المضاف يستلزم تصور المضاف اليه ان تصور
 المضاف الى الشئ من حيث هو مضاف بدون تصور الشئ
 مع واذا استلزم تصور العدم المضاف تصور البصر تحققت
 الملازمة الذهنية بين ما فاللفظ الدال على المضاف من حيث
 هو مضاف بالمطابقة دال على المضاف اليه من حيث هو مضاف
 اليه بالاتزام واما الملازمة الخارجية فتغير متحققة ههنا
 اذ وجود البصر في الخارج ينافي عدمه فيه فلو وجد معها
 في الخارج يلزم اجتماع الوجود والعدم في آن واحد
 فان هذا لا ضرورة في الاستحالة **قال** فتقول اللفظ ^{ينقسم}
 الى قسمين مفرد ومؤلف **اقول** النطق لا يبحث عن ^{اللفظ}
 اللفظ من حيث هو منطوق بل عن المعاني لانها موصلة الى
 الجميولات لكن لما توقفت الافادة والاستفادة على الالفاظ
 كما مر اورد بحث الالفاظ فان قلت لم قدم تعريف المفرد على
 المركب مع ان الاولى عكسه لان القيود المذكورة في تعريف المركب
 مع ان الاولى عكسه لان القيود المذكورة في تعريف المركب وجوب
 وفي المفرد عدمية ولاستحالة الاعداد انما تعرف بمكانتها قلت
 المتبادر ههنا التقسيم لان قوله لانه اما ان لا يراد به شرطية

الافادة من
 حلف الكلام
 والاستفادة
 من طرق المنطق

منفصلة والشرطية الانفصال يفيد التقسيم والتعريف
 يستفاد ضمنا والتقسيم انما هو باعتبار الافراد دون
 المفهوم والفرد بالنظر الى الافراد مقدم على المركب وان
 كان بالنسبة الى المفهوم يوجب العكس **الضد** واعلم ان
 الوجودي ما لا يكون في مفهومه سلب شئ كالعلم فانه
 عيان عن حصول صورة الشئ في العقل والعدمي
 ما يكون في مفهومه سلب شئ كالجمل فانه عيان عن
 عدم العلم عما من شأنه ان يكون **عالمنا قال** والحجبان
 تدل على جسم معين **اقول** وفيه نظر لان الحجبان لا تدل
 الا على جسم ^{غير معين} وهو من افراد الحجر وافراده غير معين اللهم
 الا ان يقال المراد من التعيين التعيين النوعي لا الشخص
 والحجر المراد يدل على النوع المعين وهو نوع الحجر فان قلت
 الحجر المراد ليس نوع الحجر بل فرد من افراد الحجر فكيف يدل على
 الجسم المعين وهو النوع المعين قلت للوجود للنوع الا
 في ضمن فرد من افراده فاذا كان فرد من افراد النوع مرئيا
 كان النوع مرئيا فيكون الحجر المراد الا على نوع الحجر وهو
 النوع المعين **قال** الاول ان لا يكون له جزء اصدا **اقول**

الاول ان لا يكون له جزء اصدا
 الثاني ان لا يكون له جزء اصلا
 الثالث ان لا يكون له جزء اصلا
 الرابع ان لا يكون له جزء اصلا
 الخامس ان لا يكون له جزء اصلا
 السادس ان لا يكون له جزء اصلا
 السابع ان لا يكون له جزء اصلا
 الثامن ان لا يكون له جزء اصلا
 التاسع ان لا يكون له جزء اصلا
 العاشر ان لا يكون له جزء اصلا

ما فرغ من بيان الدلالات اثنتي عشرة في تقسيم اللفظ فتقول اللفظ يقسم الى قسمين مفرد ومؤلف لانه لا يراد بجزء منه اى في اللفظ دلالة على جزء منه
 كاللغات فانه لفظ لا يراد منه جزء ولا له علم بجزء منه او يراد ذلك كراى الحجة فانه لفظ يدل بجزءه على جزء منه لانه لا يراد به اى يدل على ذات فلهذا
 والحجة تدل على جسم معين

مع القول

اي القسم الاول من المفرد ان لا يكون للفظ الموضوع معنى
جزء اصلا سواء كان لذلك المعنى جزءا ولا فيدخل في قوله
الاول ان لا يكون الى اخره قسم المفرد مثال الاول نحو
اذا كان علما الشخص الانسانى ومثال الثانى نحو
للتقطعة قوله نحو علما محتمل لهما وانما قيد بقوله علما
لان اذ لم يكن علما كان مركبا تقديره لا يكون فلو كان
قال والثانى ان يكون له جزء لا معنى له **اقول** اى القسم
الثانى من المفرد ان يكون للفظ الموضوع معنى جزءا ولا يكون
لذلك الجزء معنى سواء كان لذلك المعنى جزءا ولم يكن
فيدخل في قوله والثانى آه قسم اخر من المفرد ايضا
مثال الاول كقيد اذا كان علما المفرد من الافراد الانسان والثانى
نحو زيد ايضا اذا كان علما للنقطة فقوله كزيد اذا كان
يشملها و**اقول** لا طائل تحت هذا القيد لان زيدا وامثاله
في حال العلمية وعدمها مساويان في الافرادية فان قلت
انه مركب بناء على علم اخر لان كل واحد من الزاء والياء
والدال اشارة عند اهل الحساب الى عدد معين فيكون
مركبا فيجب التقييد لاختراز قلت المراد من التركيب هنا التركيب

وان كان له معنى
فان قيل لا علم ان لفظ قلم يكون علما
فان مركبا لان مركبا هو الذي يتركب من اجزاء
لفظ على جزء معناه وهو هذا الجزء
لفظ لان انت ليس منكم
ان يكون مستتر في قوله لا يصدر عن
معناه فلو كان مركبا ولا يجوز ان يكون
قوله علما في قوله فلو كان مركبا ولا يجوز ان يكون
ان لفظ انت ليس بلفظ فلو كان مركبا ولا يجوز ان يكون
مستتر في قوله فلو كان مركبا ولا يجوز ان يكون

للمفرد ان يكون
لا اختراز

لا مركب

من اداة الكلمة لا مركب من اداة الحروف وهو مركب في علم الاخر
من اداة الحروف فلا يجب الاختراز وما قبل ان في التقييد
احدهما ان زيدا اذ لم يكن علما محتمل ان يكون مصدرا من
زيد زيدا واذا كان مصدرا يكون له فاعل فم يكون من
وثابته ما انه اذ لم يكن علما محتمل ان يكون من جزء اللفظ لانه
على جزء معناه لان اهل علم الحساب يقصدون من كل
جزء من اجزاء عدد مخصوص صايق يكون مركبا فقيد بالعلمية
لرفع هذين الاحتمالين فاسد اما فساد الفائدة الثانية
فما سبق واما فساد الاولى فلا بد ان يريد بفاعل زيد
تقدير كونه مصدر الفاعل الظاهر فلا يتم كونه مركبا على ذلك
التقدير لان الكلام في لفظ زيد لا في لفظ مع لفظ اخر وهو
الفاعل الظاهر وان مراد بالفاعل الفاعل المضمري المستتر
في المصدر فلا يتم ضم الفاعل في المصدر لان المصدر اسم
فلا شيء من اسماء الاجناس محتمل المضمير كذا في ضوع المصباح
قال والثالث ان يكون للجزء ذو معنى **اقول** اى القسم الثالث
من اقسام الاربعة للمفرد ان يكون للفظ جزء ذو معنى لكن
لا يدل ذلك للجزء على جزء المعنى المقصود كعدد الله علما

وان كانت ان يكون له جزء ذو معنى كقيد لا بد
عليه فلو كان مركبا ولا يجوز ان يكون

فان له جزء كعبدة الاعلى معنى وهو العبودية لكنه
ليس جزء المعنى المقصود اى الذات الشخصية لان العبودية
صفة للذات الشخصية وليست داخلية فيها بل خارجة عنها
وكذلك لفظة الله تدل على معنى وهو الالهية لكن ليس
ذلك المعنى ايضا جزء للذات الشخصية وهو ظرف وانما قلنا
نحو عبد الله علما لانه اذا لم يكن علما كان مرتبا اضافيا كرا
الحجاء **قال** والرابع ان يكون له جزء ذو معنى **اه** **اقول** اى
القسم الرابع منها ان اللفظ جزء ذو معنى يدل ذلك الجزء
على جزء المعنى المقصود لكن لا يكون دلالة ذلك الجزء على
جزء معنى المقصود مرادة كالحيوان الناطق اذا انتهى به
شخص انسلق فان معناه الماهية الانسانية مع الشخص
وماهية الانسانية مجموع مفهومى الحيوان والناطق
قبل العلمية وما يكون معنى مقصودا منها قبل العلمية
وهو الماهية الانسانية يكون هو جزء المعنى المقصود بعد
العلمية وهو الماهية الانسانية مع الشخص جزء اخر منه
فالحيوان مثلا الذى هو جزء اللفظ دال على جزء المعنى
المقصود حال العلمية وهو الشخص الانساني لانه اى الحيوان

فان قلت الماهية الانسانية
هى الحيوان الناطق والناطق
الحيوان الناطق مع الشخص
ان يكون هو المقصود
غيره وهو ان يكون مع غيره
ان يكون هو المقصود
لان المقصود هو الشخص
فان قلت الماهية الانسانية
هى الحيوان الناطق والناطق
الحيوان الناطق مع الشخص
ان يكون هو المقصود
غيره وهو ان يكون مع غيره
ان يكون هو المقصود
لان المقصود هو الشخص

فان قلت الماهية الانسانية
هى الحيوان الناطق والناطق
الحيوان الناطق مع الشخص
ان يكون هو المقصود
غيره وهو ان يكون مع غيره
ان يكون هو المقصود
لان المقصود هو الشخص

دال على مفهوم الحيوان ومفهومه جزء الماهية الانسانية
وهى الماهية الانسانية جزء المعنى المقصود حال العلمية
فيكون مفهوم الحيوان ايضا جزء ذلك المعنى المقصود
لان جزء الجزء جزء **قال** المفرد ينقسم الى كلياته **اقول** لما فرغ
من مباحث ما يتوقف عليه الاصطلاحات شرع الان في مباحث
الاصطلاحات فقال المفرد ينقسم ^{عليه} الى اللفظ المفرد ينقسم
الى كلى وجزئى لانه اذا ما ان يكون ^{اي لا بالواسطة} فان قلت لم قسم للفظ
الى الكلى والجزئى دون المعنى مع ان الكلى والجزئى صفتان
للمعنى ^{اي لا بالواسطة} ولا بالذات واللفظ ثانيا وبالعرض تسمية للدال
باسم الدلول قلت تقسيم اللفظ اليهما اقرب الى فهم المستند
وان كان تقسيما مجازيا من تقسيم المعنى اليهما وان كان تقسيما
حقيقيا وانما قيد اللفظ بالمفرد لان اقسام المركب الى ما غير
ظاهر فان قلت لم قدم المص الكلى على الجزئى والشارح
قدم الجزئى على الكلى قلت لان الص نظر الى ان الكلى جزء
والجزئى كل والجزء مقدم على الكل وانما قلنا ان الكلى جزء
للجزئى غالبا لانه انسان فانه جزء لزيد لان الانسان هو الحيوان
الناطق وزيد هو الحيوان الناطق مع الشخص والجزئى كل

فان قلت الماهية الانسانية
هى الحيوان الناطق والناطق
الحيوان الناطق مع الشخص
ان يكون هو المقصود
غيره وهو ان يكون مع غيره
ان يكون هو المقصود
لان المقصود هو الشخص

فان قلت الماهية الانسانية
هى الحيوان الناطق والناطق
الحيوان الناطق مع الشخص
ان يكون هو المقصود
غيره وهو ان يكون مع غيره
ان يكون هو المقصود
لان المقصود هو الشخص

قوله من حيث انه متصور اقول لما كان ظاهر هذه العبارة هي نفس تصور مفهومه لو بهم من ان المانع من الشركة وهو التصور الذي يتفق بالمفهوم فترى هذه العبارة اي من حيث انه متصور اي المانع من الشركة هو المفهوم من حيث انه متصور لا تصور المفهوم المتصور استرة الى رد من ذهب انه قال ان المطلوب بالكلية هو التصور الذي هو الصورة لا المتصور هو ذو الصورة وانما كان هذا المذهب مردود لان الصورة فانه نفس شخصيته جزئية وجزئية المحل تجيب جزئية الحال فلا يطرد الكليلة بل هي ذي الصورة

قوله انفع له لان الاشتراك في الغلب
انما يكون بالكلية لان الكل هو مفهوم

واعلم ان نقطة كثير من
ملاحظاتنا في هذا البحث
يجب ان نلاحظها بعناية
اذ علمنا ان المفهوم في
ان لا يكون المفهوم في
منه وان يكون في
ذوي العقول وان
كون الحسنة والنوعيه
على كل اثنين من اجزائه
فيكونان في نفس

فاننا انما نشعر ان
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من

فاننا انما نشعر ان
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من

لكون الكل جزء منه على تقدير كونه مركبا او الى كون الكل
انفع في العلوم كلها والى دخوله تحت الضبط والشرح
نظر الى المفهوم فقدم الجزئي كونه مفهوم وجوديا
او الى المباحث الالائية لان المباحث الالائية متعلقة بالكل
فقدم الجزء لانه يكون فاصلة بين تعريف الكل ومباحث
اولى سبب فكر الجزئي لان ذكره هم هنا تصور مفهوم
ليتضح به مفهوم الكل وايضا مفهوم الكل انما يكون
بعد تصور مفهوم الجزئي **قال** اي من حيث انه متصور
اه اقول اي لما كان ظاهر عبارة المص وهو قوله نفس
تصور مفهومه يدل على ان المانع من الشركة هو نفس
تصور المفهوم نية الشارح بتفسير قوله اي من حيث
انه متصور على ان المراد منع ذلك المفهوم لكن لا من
هو هو بل من حيث انه متصور **قال** فان منع نفس
مفهومه عن اشتراكه بين كثيرين فهو الجزئي كزيد علما
اقول اعلم ان المراد من منع الاشتراك بين كثيرين عدم
طابقة الحاصل في العقل لكثيرين ومعنى عدم الطاب
لكثيرين ان يحصل من عقل كل واحد منهما اثر متجدد فانا

وانما كان
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من

فاننا انما نشعر ان
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من

اذا ارانيها بكرة ولا خطاه مع شخصاته حصل منه
في اذهاننا الصورة الانسانية للتصنيف بالواحد
واذا ارانيها عقيبه بشر ولا خطاه ايضا مع شخصاته
يحصل منه صورة اخرى غير صورة الاول وفلس على هذا
زيدا وعمر واوخالدا وانما قيد المثال وهو يريد بقوله علما
لان اذ لم يكن علما كان مصداق فيكون كليا لا جزئيا **قال**
وان لم يمنع نفس تصور مفهومه من اشتراكه بين كثيرين
اقول واعلم ايضا ان المراد من عدم منع الاشتراك مطابقة
الحاصل في العقل لكثيرين ومعنى المطابقة لكثيرين ان
من عقل كل واحد منهما اثر متجدد فانا اذا ارانيها زيدا
عن شخصاته يحصل منه في اذهاننا الصورة الانسانية
المرتبطة بالواحد واذا ارانيها بعد ذلك خالدا وجردها
ايضا لم يحصل منه صورة اخرى في العقل بل الحاصل ان
هو الحاصل انما **قال** وانما قيد الكل والجزئي بالتصور
اقول يعني قال المصنف اما ان يمنع مفهومه من الشركة
اولا يمنع لفهم ان المقصود منع ذلك المفهوم من الاشتراك
بين كثيرين في نفس الامر وعدم منع من الاشتراك بين

وان لم يمنع نفس تصور مفهومه من اشتراكه بين كثيرين
فاننا انما نشعر ان
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من

فاننا انما نشعر ان
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من

فاننا انما نشعر ان
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من
الاشارة في كل واحد من

عبد الله بن محمد بن الحسن بن محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب
عليه السلام في شهر ربيع الثاني سنة ثمان وثمانين واربعمائة
في شهر ربيع الثاني سنة ثمان وثمانين واربعمائة

ما انقلب قلب من ان صدقا وهو
 اللسان في فم من كل
 ضمني والاضمة لا يمكن
 من كل واحد منها ما كان
 ميان صدقة على كثير من
 فرض صدقة على كل من
 فقامر واما اللسان في
 لسانه الا شيئا والحار في
 والذنية صدق عليه
 فلا يمكن ان يرضى على كثير من
 طلبة ان يرضى على كثير من
 يتبع فرض صدقة على كثير من
 في الفقيه السائل فسلم ان السائل
 بغير اشارة الجوار الفقيه و
 انما اشارة الجوار الضيف
 تصدق اللسان على كثير من
 يكتفي اياه هو ان يرضى
 فيكون الاشارة الفقيه يكون
 بالغير فبان ان الفقيه
 الذي

فان الكلى نازلة وماعنى
اقول الكلى نفعهم الى فمهم رالى
وعرفى لانه اولا يكون
في حقيقة جريته نفعه
فان كان واخلوا كحيوان
جوانه فهو الدابة فانه
بالنفس الى الان ككل
ان واما

مستوفى
مستوفى
مستوفى

[illegible]

الحمد لله الذي يطلق على النبي الكريم

بعدم الخرج
سأه

اعلام

25

67

الوجه الثاني في كونه

هو المنسب الى الذات فلا يجوز ان يكون **اول** اعتراض الشيخ
على من جعل نفس الماهية ذاتية بان الذات هي المنسب الى
الذات فلا يجوز ان يكون نفس الماهية ذاتية والاى وان
كانت ذاتية لزم انتساب الشيء الى نفسه وهو محال لان النسبة
تقتضى المغايرة بين المنسوب والمنسوب اليه والشيء لا ينفك
نفسه ثم اجاب عن هذا الاعتراض بان هذه التسمية اى تسمية
الماهية ذاتية ليست بلفظية كما كانت لفظية في تسمية جزء الماهية
حتى يلزم ذلك اى انتساب الشيء الى نفسه بل انما هي اى هذه
التسمية اصطلاحية فلا يرد ذلك المخدور وبعضهم اجاب
عن هذا الجواب آخر على تقدير تسليم كون التسمية لفظية
بان يقال ان الذاتى كما نطلق على نفس الماهية كذلك
يطلق على ما صدق عليه الماهية من الافراد فيراد من الذاتى
ههنا اللفظى الثانى فيمكن ان تسمى نفس الماهية الى ما صدق
عليه من بيان الافراد كما يمكن نسبة جزئها الى جزء الماهية
اليه اى الى ما صدق عليه ويجوز ان يراد الاعم منها
فينسب الماهية الى الافراد وجزء الماهية الى الماهية نفسها **قال**
اعلم ان الذاتى اما جنس ونوع او فصل **اقول** نحن ندرك

وقد كان بان النسب ذاتية
والمنسوب ذاته ذاتية
فكان المنسوب والمنسوب اليه

لان الاصطلاح لا يفتقر للمغايرة
بين المنسوب والمنسوب اليه لان رعايته
المغايرة انما هي في الحدود كلفظية

هذا من قبيل نسبة الاصل الى الجزء
الشمول للشمول

اي من نفس
الماهية وما
صفتها هي عليه
الماهية

يجوز ان يكون حقيقة واحدة اجناس متعددة بعضها فوق بعض كالجوان فانها جنس الانسان
وفوقه الجسم الناجي وفوقه الجسم المطلق وفوقه الجوهر فاجنس النوى كان جوابا عن جميع
الاشراكات هو جنس قريب هو الجوان فانها جواب عن الاشراكات وعن كل ما يشترك الاشراكات في الجوانية
وما لم يكن جوابا عن جميع الاشراكات فهو بعيد كالجسم الناجي فانها مشتركة بين الاشراكات والاشراكات والاشراكات
لكنه لا يقع في الجوان على الاشراكات والاشراكات الجوانية وكل جنس يكون فيه جوابا عن الاشراكات
فهو بعيد عن رتبة واحدة كالجسم الناجي وان كان فيه ثمة اجوبة بعد مرتبة كالجسم المطلق
وعنه هذا التعارض

ههنا ظابطه ليتضح بما هو المراد ههنا وهو ان السؤال
بما هو عن الشيء انما يطلب به تمام ماهية الشيء وحقيقته
فلا يصح ان يجاب فيه جواب بما هو بما هو خارج عن الماهية
ولا بما هو جزء منها كما اذا سئل عن زيد بما هو كان الجواب الانسان
لان تمام ماهية حقيقة فلو اجيب عنه بما هو جزء منه وهو
او الناطق او بما هو خارج عنه وهو الضاحك مثلا لم يكن الجواب
صحيحا لان كل واحد منهما ليس تمام ماهية زيد وعمره مثلا
اما ان يكون السؤال بما هو سؤالا عن شيء واحد واشياء
فان كان عن شيء واحد كان السائل طالبا لتمام الماهية
المتخصصة كما مر وان كان عن اشياء كان طالبا لتمام الماهية
الاشتركية بينهما فلو اجيب ههنا بما هو جزء الحيوان كالجسم الناجي او كالجسم
او بما خارج عنه كالتشقق مثلا لم يصح لان كل واحد منهما ليس
كمال التشوكة بينهما اى بين الانسان والفرس اذ التشقق هذا
على صيغة الخاطر فاعلم ان الكلى الذاتى ينحصر في ثلاثة اقسام
جنس ونوع وفصل لانه اى الكلى الذاتى ان كان مقولا في
ما هو اى في جواب السؤال بما هو بحسب الشراكة المحضة والخاصة
اى لا الخصوصية ايضا يعنى كما ان يكون مقولا في جواب السؤال

فان كان الجواب انما يطلب به تمام ماهية الشيء وحقيقته
فلا يصح ان يجاب فيه جواب بما هو بما هو خارج عن الماهية
ولا بما هو جزء منها كما اذا سئل عن زيد بما هو كان الجواب الانسان

والبعد انما هو جنس
عائلا كالجوهر والاشراكات
المذكورة واخرى كالجوان
بسمي جنس ساق كالجوان
والاى ساق كالجوان
بسمي متوسطا كالجسم الناجي
والجسم المطلق سيد

فان اردت انما يطلب به تمام ماهية الشيء وحقيقته
فلا يصح ان يجاب فيه جواب بما هو بما هو خارج عن الماهية
ولا بما هو جزء منها كما اذا سئل عن زيد بما هو كان الجواب الانسان
لان تمام ماهية حقيقة فلو اجيب عنه بما هو جزء منه وهو
او الناطق او بما هو خارج عنه وهو الضاحك مثلا لم يكن الجواب
صحيحا لان كل واحد منهما ليس تمام ماهية زيد وعمره مثلا
اما ان يكون السؤال بما هو سؤالا عن شيء واحد واشياء
فان كان عن شيء واحد كان السائل طالبا لتمام الماهية
المتخصصة كما مر وان كان عن اشياء كان طالبا لتمام الماهية
الاشتركية بينهما فلو اجيب ههنا بما هو جزء الحيوان كالجسم الناجي او كالجسم
او بما خارج عنه كالتشقق مثلا لم يصح لان كل واحد منهما ليس
كمال التشوكة بينهما اى بين الانسان والفرس اذ التشقق هذا
على صيغة الخاطر فاعلم ان الكلى الذاتى ينحصر في ثلاثة اقسام
جنس ونوع وفصل لانه اى الكلى الذاتى ان كان مقولا في
ما هو اى في جواب السؤال بما هو بحسب الشراكة المحضة والخاصة
اى لا الخصوصية ايضا يعنى كما ان يكون مقولا في جواب السؤال

السؤال

بما هو حال الشركة لم يكن مقولا في جواب حال الخصوصية ايضا
 فهو جنس اي سمي هذا الكلّي المقول جنسا كالحوان بالنسبة
 الى الانسان والفرس اي بالنسبة الى افراده المختلفة الحقيقة فاذ
 اذا سئل بما هما عنهما كان الحيوان جوابا عنهما كما هو معروف من ان
 السؤال بهما عن الشئيين طلب لتمام المشتركة بينهما وتمام
 المشتركة بينهما هو الحيوان فقط فيكون الجواب هو الحيوان
 واذا افردت كل واحد منهما في السؤال لم يصح الحيوان ان يقع
 جوابا عن كل واحد منهما كما مر من ان السؤال بهما هو من شئ واحد
 طلب لتمام الماهية المختصة به وليس الحيوان كذلك بل هو جزء
 عن تمام ماهية كل واحد منهما اي من الاشياء والفرس فيكون الجواب
 في السؤال من الاشياء وحيده هو الحيوان الناطق وعن الفرس
 وحده هو الحيوان الساهل لكونهما تمام ماهية كل واحد منهما
 فان قلت لم تقدم الكلّي الذاتي في بيان الكلّيات الجنس على الكلّي
 العرضي قلت لما كان الذاتي متقدما على ما يعرض عليه والمتعلق
 بالتقدم اولى بالتقديم من المتعلق بالتؤخر قدم بيان اقسام
 الكلّي الذاتي وتعرف كل منهما على بيان اقسام الكلّي العرضي
 وتعرف كل قسم منهما فان قلت لم قدم الجنس ههنا على النوع

واذا سئل عن ماهية
 الانسان والفرس
 فانهما حيوانان
 لانهما مشتركان
 في ماهية الحيوان
 والفرس مشترك
 في ماهية الفرس
 والاشياء مشترك
 في ماهية الاشياء

هذا اذا سئل
 اسم
 لما عرفناه

مع ان تقدم النوع على الجنس في صدر الكتاب قلت بتقديم ههنا
 نظرا الى ان الجنس جزء النوع على الجنس في صدر الكتاب قلت
 بتقديم ههنا نظرا الى تقدم الكلّي وتقديم النوع ههنا
 نظرا الى التلوة والكثرة كما مر واما تقديم البواقي وتأخيرها
 فمعلوم بما سبق في صدر الكتاب **قال** كل ذي ايد لا طيل تحت
اقول لان المقول على كثيرين يعني عنه لان مفهوم الكلّي
 هو مفهوم المقول على كثيرين بعينه لان الكلّي يدل على
 كثيرين اجمالا ولفظ المقول على كثيرين يدل عليه تفصيلا
 فلا يكون فائدة تحت ذلك الكلّي وههنا سؤال وجواب
 لا يسمع في هذا المقام ايرادها والحق ان الكلّي ههنا جنس
 يشمل الكلّيات باسرها وذكر المقول ليتعلق به قوله على كثيرين
 واما ذكر على كثيرين فيكون موصوفا لقوله مختلفين
 والحاصل ان هذا التعريف للجنس ولا بد في تعريفه من قيد
 يخرج به النوع والقيد الذي يخرج به النوع وهو قوله مختلفين
 صفة تقتضيه موصوفا يعرض له الاختلاف فذكر قوله على كثيرين
 ليكون له موصوفا والوصوف وهو قوله على كثيرين جاب
 ويجوز ان يقتضي متعلقا فذكر المقول ليكون له متعلقا فلا

ولا بد في الاستدراك الا ان يضمن اليه
 ان لفظ الكلّي اوضح في الشئ من
 لفظ المقول على كثيرين فانهم لم يردوا
 وقوله في جوابه ما مر من ان
 البعيد كالحق والناهي وقيل
 الاعداد والوصف العام وخاصة
 للجنس كالاشياء وان كان عرضيا
 بالقياس الى الالات من لفظه
 خاصة بالقياس الى الحيوان

ولا بد في الاستدراك الا ان يضمن اليه
 ان لفظ الكلّي اوضح في الشئ من
 لفظ المقول على كثيرين فانهم لم يردوا
 وقوله في جوابه ما مر من ان
 البعيد كالحق والناهي وقيل
 الاعداد والوصف العام وخاصة
 للجنس كالاشياء وان كان عرضيا
 بالقياس الى الالات من لفظه
 خاصة بالقياس الى الحيوان

وان كان الذاي مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا فهو النوع كالات في بالنسبة الى افراد داخلة فيه وعمره او غيره ذلك
 لانه اذا سئل عن زيد وعمره وغيرهما ما بهم كان الجواب الات في لانه تمام ما بهم المشتركة بينهم واذا سئل عن زيد فقط كان الات في
 جوابا ايضا لانه تمام ما بهم الخاصة به فحينئذ انما اعلم النوع يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا
 على كثر من مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو قوله كلي ذلك كما مر وقوله مقول جس متناول للحقيقة في الكل وقوله في كثر يخرج
 الخ في وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس لان النوع انما يكون مقولا على كثر من متيقين بالحقيقة بخلاف الجنس وقوله مختلفين
 بالعدد يكون افراد مختلفة بالموارد والشخصات وقوله في جواب
 ما هو يخرج اشارة بالافية المذكورة شرح هام الورد

اي شيء هو قوله قولنا ذاتا البيان الواقع لا لا حترار في شيء
قال وان كان الذاي مقولا اه **اقول** هذا الشارة الى القسم
 من الذاي وهو النوع وما يكون مقولا في جواب ما هو بحسب
 الشركة والخصوصية معا يسمى هذا القسم من الذاي النوع
 الثاني مثلا كالانسان بالنسبة الى افراد الشخصية من زيد
 وعمره وبكر وغير ذلك من الافراد لانه اذا سئل عن هذه
 على سبيل الاشتراك بان يقال ما هم كالجواب لان الانسان الثاني
 طلب الماهية المشتركة بينهما والماهية المشتركة بينهما الانسان
 فالانسان يكون جوابا عن هذا واذا سئل عن الافراد في السؤل
 بان سئل عن هذا زيد فقط وعن عمر فقط كان الجواب ايضا
 الانسان لان السؤل عن الافراد على سبيل الافراد طلب الماهية
 المختصة بكل واحد والماهية المختصة بكل واحد هو الانسان
 فقط فحينئذ من هذا النوع يكون مقولا في جواب ما هو
 بحسب الشركة ومقولة بحسب الخصوصية ليستا في زمان واحد
 فكيف يصح قوله معا فالجواب عن ان المراد بثبوت هذين
 اعني كونه بحيث يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة
 وكونه بحيث يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصية

واعلم ان المقول في
 جواب ما هو بحسب الشركة
 والمقول في جواب ما هو
 بحسب الخصوصية هما
 المقولان في جواب ما هو
 بحسب الشركة والخصوصية
 معا
 والمقول في جواب ما هو
 بحسب الشركة هو المقول
 في جواب ما هو بحسب
 الشركة
 والمقول في جواب ما هو
 بحسب الخصوصية هو المقول
 في جواب ما هو بحسب
 الخصوصية
 والمقول في جواب ما هو
 بحسب الشركة والخصوصية
 معا هو المقول في جواب
 ما هو بحسب الشركة
 والخصوصية معا

الكل انما هو
 حقيقة افراد
 انما يكون تمام
 حقيقة افراد
 او خارجا عنها

كالات في سمي
 نوعا حقيقة
 جواب السؤل ما
 هو افراد
 كل واحد من افراد
 عن الاخر لا بموارد
 عن حقيقة خارجة
 عن حقيقة ما بها

فان كان الذاي مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا فهو النوع كالات في بالنسبة الى افراد داخلة فيه وعمره او غيره ذلك

مختلفين بالعدد

لان ساه

كالات في زمان واحد لان المقولين في زمان واحد **قال**
 ويرسم بانه كل مقول على كثر من مختلفين بالعدد اه **قول** الكلام
 ههنا كالكلام ههنا فان قلت لم يخرج العرض العام بالتقدير
 مع انه يخرج بالذي يخرج به الجنس قلت اراد ان يخرج قسمي العرض
 اعني الخاصة والعرض العام بقيد واحد وهو القيد الاخير فان قلت
 لم يقيد قوله بمختلفين بالعدد اي بالافراد بقوله دون الحقيقة قلت
 لو لم يقيد لدخل الجنس في تعريف النوع لان الجنس يكون مقولا
 في جواب ما هو على كثر من مختلفين بالعدد ايضا كالحيوان في
 ما زيد وعمره وهذا الفرع وذاك الفرع وان كان مقوليه بحسب
 اشتمال السؤل على الحقيقة للمختلفين وبحسب جعل المتيقين
 في حكم الواحدة **قال** وان كان الذاي غير مقول **قول** هذا شرع
 فيهم الاخير من الذاي ولا بد ههنا قبل الشروع في المقصود
 من معرفة قاعدة وهي ان السؤل باي شيء هو على ثلاثة
 اقسام احدها ان يزداد على اي شيء هو قيد وثانيها ان يزداد
 عليه قيد وهو في ذاته وثالثها ان يزداد عليه قيد وهو في عرضه
 فقط فان كان الاول كان الجواب ما يميز سواء كان فصلا قويا
 او بعيدا او خاصة كما اذا سئل عن الانسان باي شيء هو يصح

وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة
 وقوله اخرج العرض العام بالتقدير
 كالات في زمان واحد لان المقولين في زمان واحد

واعلم ان المقول في
 جواب ما هو بحسب الشركة
 والمقول في جواب ما هو
 بحسب الخصوصية هما
 المقولان في جواب ما هو
 بحسب الشركة والخصوصية
 معا

وان كان اداته غير متول في جواب ما هو بل في جواب اي شيء هو في ذاته وهو ما يميز الشئ عما يشترك في الجنس فهو الفصل
 ان كان اداته غير متول في جواب ما هو بل في جواب اي شيء هو في ذاته وهو ما يميز الشئ عما يشترك في الجنس فهو الفصل
 ان كان اداته غير متول في جواب ما هو بل في جواب اي شيء هو في ذاته وهو ما يميز الشئ عما يشترك في الجنس فهو الفصل

ان يقال في الجواب انه ناطق وحساس وواحد لان كل منهما
 يميز عن غيره في الجملة فان كان الثاني كان الجواب بالفصل وحده
 لان المميز الذي هو الفصل القريب لا يميز عما اذا سئل عن باي شيء
 هو في ذاته يصح في الجواب ان يقال انه ناطق ولا يصح ان يصح
 وان كان الثالث كان الجواب بالخاصة وحدها كما اذا سئل
 عن الانسان باي شيء هو في عرضه فالجواب عن خاصته كالصا
 اذا عرفت هذه القاعدة فقول الثاني الذي لا يكون مقولا
 في جواب ما هو بل يكون مقولا في جواب اي شيء هو في ذاته
 هو الفصل ولما كان في قوله بل في جواب اي شيء هو في ذاته
 نوع خفاء فسر بقوله ما يميز الشئ ما هو ومن هذا التفسير عرفت
 ان كل ماهية لها فصل وجب ان يكون لها جنس وهذا عند
 المتقدمين واما عند المتأخرين فيجوز تركيب الماهية من امرين
 متساويين وكان كل منهما فصلا لها وهذا الاختلاف مبني
 على امتناع تركيب الماهية من امرين متساويين عند المتقدمين
 وجواز عند المتأخرين **قال** ولو قال او في الوجود **اقول**
 اي لو قال صاحب المتن او في الوجود بعد قوله في الجنس كان
 قوله اشمل لدخول الفصل الذي يميز الشئ عما يشترك في الجنس

استوفى في هذا لفظه وحقيق الاول
 نفس لفظ اللفظ لفظ او ووجه
 واللفظ اللفظ لفظ او ووجه
 ان مع وهو طريق اللفظ لفظ او ووجه
 والاعمال والادوات والادوات
 ان كان المصنف قد اراد ان يبين
 في هذه الفتحة انما هو في ذاته

ولو قال او في الوجود ايضا لكان قوله اشمل لدخول الماهية المركبة من امرين متساويين اللهم الا ان يقال ان تفاوته بالجنس يباين على بطلان
 تركيب الماهية من امرين متساويين

كفصل الانسان والحيوان والفصل الذي يميز الشئ عما يشترك
 في الوجود كاجزاء الماهية المركبة من امرين متساويين او امور متساوية
 في تفسير المقول في جواب اي شيء في ذاته كما اذا سئل
 ان ماهية **ب** مركبة من **ج** و **د** متساويان في الصدق
 كان كل منهما يميز ماهية **ب** عما يشتركها في الوجود **قال**
 بناء على بطلان تركيب الماهية اه **اقول** اسند على بطلانه
 بان يقال لو تركيب ماهية حقيقة من امرين متساويين فاما
 ان لا يحتاج احد الامرين الى الآخر وهو محذور وجوبه
 بعض اجزاء الماهية الحقيقية الى البعض ليحصل كمال الاتصال
 او يحتاج فان احتاج كل منهما الى الآخر يلزم الدور وهو توقف
 الشئ على نفسه وانه محذور ايضا فان احتاج احدهما الى الآخر دون
 الاخر يلزم الترجيح لانهما ذاتيان متساويان فاحتياج
 الى الاخر ليس أولى من احتياج الاخر اليه **قال** فعلى هذا كان اللازم
 عليه ان يذكر اه **اقول** اختلف الشيخ هنا فوقع في بعضها
 ان يذكر وفي بعض الاخر ان لا يذكر وكل منهما وجه اما على
 الاول فيكون معنى الاعتراض فلا بد للمصنف على هذا
 اي على تقدير الاكتفاء بالجنس بناء على بطلان تركيب

ايم ماهية موجودة في الايمان

في تفسير المقول

من امرين متساويين ان يذكر الجنس اى لفظ الجنس في التعريف
اى في تعريف الفصل وهو قوله كلّي يقال على الشيء أه كما
ذكره الله في التفسير وهو قوله الذي يميز الشيء ^{وهو} ^{أي في تعريف الجنس} ^{الافضل} ^{تشارك}
في الجنس ثلاث يلزم التناقض واجيب عنه على هذا جوابين
الأول انه لما كان للمنطقيين همينا مذهبان لان منهم
من ذهب الى ان الفصل ما يميز الشيء في ذاته عما يشابه
مطلقا ثم من ان يكون في الجنس وفي الوجود بناء على ^{جواب}
تلك الماهية وعرف الفصل ولم يذكر فيه لفظ الجنس كما في الكتاب
ومنهم من ذهب الى ان الفصل ما يميز الشيء في ذاته عما يشابه ^{تركه}
في الجنس بناء على بطلان تلك الماهية وزاد في تعريفه لفظ الجنس
فقال انه كلّي يقال على الشيء في جواب اى شيء هو في ذاته
من جنسه اراد المصنف ان يشير الى المذهبين فذكر لفظ الجنس
في التفسير واسارة الى مذهب الثاني وتركه في التعريف اشار
الى المذهب الاول الوجه الثاني ان المصنف اختار المذهب الثاني
فذكر لفظ الجنس ولا ثم تركه ثانيا اكفاء بدلالة سياق
الكلّم عليه فلا يلزم التناقض واما على الثاني فيكون محصل
لا اعتراض ولا بد للمصنف على هذا اى على بطلان ترك الماهية

أي على تقدير الكفاة
الجنس بناء على بطون
التركيب

ای فاعلین

وإنما قال فقال
على الشيخ يمشي
على الفضل الصديق
والبعيد جميعاً

من امرين متساويين ان لا يذكر الجنس في التعريف في التفسير كما
لم يذكره في الرسم لانه لا يحتز به خصوص شيء واجب عنه بان
جميع القيود المذكورة في التعريف لا يجب ان يكون الاحتراز بل يجوز
ان يكون بعضها البيان الواقع كما مر ومن هذا التعريف عرفت
ان النشار اليه بهذا على التقديرين **ماذا اقول** قوله كل جنس ^{بمعنى كل} للكلية
اقول فان قلت ما السبب انه قال فيما سبق ان الكلية لا يردوكم هنا
قال جنس قلت لانه يحتمل ان يكون قوله يقال يرفع التوهم للجنس
لان المنطوقين ذكر وان الفصل على لخص النوع في الجنس فكانت
فيه مظنة ان توهم ان الفصل لا يقال ولا يحمل عليه لان العلة لا
^{اي في ما ذكره وانما هو} ولا يحمل على المعلول **قال** والاول هو العرض الاخر **اقول**
لا متناع انفكاك عن الماهية سواء امتنع انفكاكها من الماهية
مع قطع النظر عن وجودها ^{في جميع الاقسام} من حيث هي هي الكاتب بالقوة للانسان والفردية للثلاثة
او عن الماهية الموجودة كالسواد للجنسي لان السواد ليس
لماهية الجنس من حيث هي هي والآن لكان كل انسان اسودا
كذلك **قال** والثاني العرض المفارق **اقول** لا مكان المفارقة
سواء وقعت المفارقة بالفعل سرى كما صفة الرجل وبطياً
كالتشيب والشباب او لم تقع اصلاً كالفرق الدائم لمن يمكن

[illegible]

الشباب وظفوا ما فيهم من عيشة
عاشوا به حتى ماتوا

ما عرفت ان الشارح على القدر الاول هو الاكفأ
 بالنسبة وعلى الثاني بطلان تركب الأهمية اهـ
 مستأولها
 أي ليسوع الذي هو حصة من جنس صحيح بالمجمل ازالة التوهم
 فان قلت اذا كان الفصل علة ما ذى اى جزء الحصول
 فكيف يجعل عليه صفات مثلاً الانسان فاطبق مع ان يحصل
 متحد بوجوده بالوضع في الخارج ولا اتحاد بين الكل والجزء
 قلت محموليته من حيث انه ماخوذ على طريق الاسرار
 والابرام لا بالطارئة ولا كالبابنة
 م قال واما بعضى انفس البعضى اما لازم او مفارق
 لانه اما ان يتبع انفسك كما غن بابنة او لا يتبع انفسك
 الاول البعض اللازم كالكتاب بابنة شرح
 الى الابد
 قال واما البعضى انفسك كالكتاب بالفضل
 بالنسبة الى الابد وكل واحد منهما ار
 في البعض اللازم والمفارق اما خاصة او عرض
 عام لانه ان يخص حقيقة واحدة فقط فهو
 الخاصة

ان نفس حقيقة واحدة فقط فيكون الحاشية في الفصل
بالقوة عرض لازم الى الان في الفصل
بالقوة عرض لازم الى الان في الفصل
فصل حقيقة واحدة في نفس حاشية
والفصل في نفس حاشية
بأنه الان في نفس حاشية

غير الحكم به هذا

وصالحه وكالفقر الدائم لمن يمكن غناؤه **قال** وقوله فقط يخرج
للجنس **اقول** وكذا يخرج فصول الاجناس للحاسن للحيوان
والناس للجنس النامي وقابل الابعاد الثلاثة وراى الطول والعرض
والعمق للجسم لكن لا يخرج فصول الانواع كالناطق والضا
والناهي فاما الجرم فيخرج بالقيد الاخير وهو قوله قولا
عرضيا فلذلك اسند اخرج الفصل جميعا اليه **قال** ويتم
العرض العام بأنه كلى يقال **اقول** قيل عليه قد مر مرارا
متعددة ان العرض العام لا يقال في الجواب اصلا وهذا حكم
بأنه مقول وجواب وان هذا الاتاقص صريح واجب
بان ما مر مرارا متعددا كان نفى ان يقع في جواب ما هو
في جواب اى شئ هو لا ليس نفس الماهية ولا جزئها ولا
خاصة بها وما حكم هو كونه مقولا اى محمول على افراد
ولا كونه مقولا في جواب ما هو او في جواب اى شئ هو فيكون
الحكم به هنا لا يلزم التناقض لعدم اتحاد المحمول
شرطية كلي **قال** يقال على ما تحت حقايق مختلفة يخرج
النوع والفصل والخاصة **اقول** خرج النوع بهذا القيد
وكذا خرج فصل النوع وخاصة اما فصول الاجناس

اى سواء كان اضافيا
او حقيقيا

ضرورة ان لا يفتقر

البعيد للانواع فيخرج بالقيد الاخير واما خواص الاجناس
فلا يخرج عن تعريف العرض العام كونه عرضيا عاما بالنسبة
الى الانواع ولا تدخل في تعريف الخاصة كونه غير مقول على
ما تحت حقيقة واحدة فان اردت ان تزيل بشئ فارجع
الى المطولات **قال** وكون هذه التعريفات المتكوتة
لكليات **اقول** اى كون هذه المذكورة رسوما لكلياتها
المصر في الجميع ويرسم بناء اى مبنى على امكان ان يكون لها
اى لكليات الجنس ماهيات وحقايق وراء تلك المفومات
وهى التعريفات التى ذكرت من قبل لكليات الجنس ملزومات
اى ماهيات ملزومات متساوية لها اى لتلك المفومات
لكليات فيكون تلك المفومات لوازم متساوية للماهيات
الممكنة فيكون التعريفات المذكورة تعريفا بالوازم المتساوية
فيكون رسوما لاحدودا والحقايق احادودا اذ لا ماهية للجنس
وراء هذا المعنى الا لا يغني يكون الحيوان جنسا الا كونه مقولا
على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو يكون الانسا
نوعا الا كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة
في جواب ما هو وقس عليه ما البواقي وقد يقال انما كان هذه

قد قلنا

وان لم يخص كل واحد من العرض والحقايق حقيقة واحدة بل رسم حقايق فوق واحدة فهو العرض العام كالتنفس بالقوة والفصل للانسان
وفيه حيوانات فان التنفس بالقوة عرض لازم غير متفك عن ماهيات الحيوانات غير متفك ما به واحدة والتنفس بالكميل عن حيوان
ينفك عن ماهيتها غير متفك واحدة ويرسم اى العرض العام بأنه كلى يقال على ما تحت حقايق مختلفة قولا عرضيا قوله كلى زائد كما مر وقوله يقال
علم ما تحت حقايق مختلفة يخرج النوع والفصل
والخاصة لانها لا يقال الا على حقيقة واحدة فقط
وقوله قولا عرضيا يخرج الجنس لان قوله ذاتي
لا عرضي وكون من التعريفات لكليات
رسوما بناء على امكان ان يكون لها ماهيات
وراء تلك المفومات التى ذكرناها ملزومات
اعلم لا يقوم العلم بانها حدود ولا يوجب العلم بانها رسوم

كل نفس والاشياء
وهو لا يخلو عن ضابطه

شبهت ساه
ادخلنا اننا في المقصد عليه هو الاستعارة
ان يسمى العرضي وهو يخرج في الكشف ويخرج
الانفاج ان يسمى بالادنى صارا بحدود
والخصيص ان يسمى بالادنى صارا بحدود
عليه في الاكثر في الاكثر في الاكثر
على زيد الا ان الاكثر في الاكثر في الاكثر
انما هو على المقصد كقولك كذا في الاكثر
بالباز على تصنيف معنى النية والادنى

وإذا قلنا الحيوان الجنس والصور...
من حيث هو جنس طبيعي ومنطق...
من حيث هو صورة طبيعية ومنطق...
من حيث هو صورة طبيعية ومنطق...
من حيث هو صورة طبيعية ومنطق...

رسوما لأن القولية عارضة والتعريف بالعارض رسم وذلك
لأن الجنس في نفسه هو الكل الذي لا يتغير بالتحقيقة سواء
قبل علمها أو لم يقل وأما القولية فما عرض له وقيل في رده
أنه من باب اشتباه العارض بالمعروض فإن القولية عارضة
الجنس الطبيعي الذي هو معروض للجنس المنطقي الذي كـ
منافيه **قال** لكن المناظر التعريفية **أقول** أي المناسب على تقدير
امكان أن يكون لها ماهيات وبراء تلك المفومات ذكر التعريف
هو أعم من الحد والرسمة لأن عدم العلم بانه محدود أي عدم
العلم بأن تلك المفومات حدودا لكلياً لا يوجب العلم بانهما
أي المفومات رسوم لما بل يوجب عدم العلم بانهما رسوم
الموجب للعلم بانهما رسوم هو العلم بعدم كونها حدودا هما
قال العلم ينقسم إلى قسمين أحدهما القول الشارح **أه** **أقول** العلم
أي التصور مطلقاً وهو حصول صورة الشيء في العقل ينقسم
إلى قسمين أحدهما القول الشارح والآخر المجردة وكذا العلوم
ينقسم إلى قسمين أحدهما معلوم تصوري والآخر معلوم
تصديقي والجمهور أيضاً ينقسم إلى قسمين جمهور تصوري
وجمهور تصديقي والغرض من وضع المنطق استعمال الجمهور

إذا قلنا الحيوان جنس فذلك الجنس...
من حيث هو جنس طبيعي ومنطق...
من حيث هو صورة طبيعية ومنطق...
من حيث هو صورة طبيعية ومنطق...
من حيث هو صورة طبيعية ومنطق...

فما ساء

القول الشارح...
القول الشارح...
القول الشارح...

القول الشارح...
القول الشارح...
القول الشارح...

استحصال ماه

فالتسلسل

قال القول الشارح...
القول الشارح...
القول الشارح...

القول الشارح...
القول الشارح...
القول الشارح...

فالتسلسل المجرولات التصورية إنما هو بالقول الشارح ويسمى
أيضاً بالتعريفية تسمية بالقول الشارح فلأن القول هو المركب
والعرف مركب كلياً عند قوم من ألبا عند آخرين والصحيح هو
الأول أما بالشارح فلشرح أيضاً من مومات الأشياء
وحجائتها واستحصال المجرولات التصديقية إنما هو بالحد
وستقف عليها منفصلة فطر المنطق أما في القول الشارح أو
في المجردة وكل منهما مبادي توقف هو علم بامبادي القول الشارح
الكليات الخمس ومبادي المجردة القضايا واحكامها ومن هذا
وجه تقديم باب الكليات على باب القول الشارح وأما وجه
تقديم القول الشارح على المجردة فلأن القول الشارح تصور
محض لا يقترن به الحكم والمجردة تصور يقترن به الحكم
المحض مقدم على التصور الذي يقترن به الحكم طبعاً فقدم
وضعا ليوافق الوضع الطبع **قال** يخرج الرسم **أه** **أقول** لأن
الرسم لا تدل على ماهية الشيء وحقيقته وجوهره وذاته
وما به الشيء فهو هو كالحوان الناطق بالنسبة إلى الإنسان
بل يثبت الشيء عن جميع ما عداه **قال** قلنا لأنم لزوم ذلك
التسلسل **أقول** الحد قول دال على ماهية الشيء وحده

والعرف مركب كلياً عند قوم...
القول الشارح...
القول الشارح...
القول الشارح...

القول الشارح...
القول الشارح...
القول الشارح...

ايضا قولنا على ماهية الشيء وفيه نظر لان حد الحد ليس
 نفس الحد بل فرد من افراده وكذلك وجود الوجود ليس نفس
 الوجود بل فرد من افراده فالاولى ان لا يجاب كذلك بل ان
 يجاب اما بان التسلسل غير لازم لان معرف المقرف من حيث
 هو هو غير محتاج الى معرف اخر اما لبداهته اجزائه او لكونها
 معلومة بالكتب واما بان التسلسل هنا انما هو في الامور
 والتسلسل فيها ليس بمحال لان التسلسل ينقطع بانقطاع اعتبار
 المقرف **قال** هو الذي يتركب من جنس الشيء وفضله **اقول**
 الجنس اما قريبا او بعيدا لانه اذا كان الجواب عن السؤال عن الماهية
 وعن بعض ما يشارك الماهية في اي في ذلك الجنس عين الجواب
 عنها وعمل ما يشاركها في الجنس القريب كالحيوان بالنسبة
 الى الانسان فان الجواب عن السؤال عن الانسان والفرس
 الجواب عنه عن جميع الانواع المشاركة للانسان في الحيوانية وان
 الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها في غير الجواب عنها
 وعن بعض الاخر فهو الجنس البعيد كالجسم النامي بالنسبة اليه
 فان النباتات والحيوانات يشارك الانسان في اي في الجسم
 لكنه اي الجسم النامي يكون جوابا عنه وعن بعض المشاركات

ان الحد انما هو الذي يتركب من جنس الشيء وفضله اقول
 الجنس اما قريبا او بعيدا لانه اذا كان الجواب عن السؤال عن الماهية
 وعن بعض ما يشارك الماهية في اي في ذلك الجنس عين الجواب
 عنها وعمل ما يشاركها في الجنس القريب كالحيوان بالنسبة
 الى الانسان فان الجواب عن السؤال عن الانسان والفرس
 الجواب عنه عن جميع الانواع المشاركة للانسان في الحيوانية وان
 الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها في غير الجواب عنها
 وعن بعض الاخر فهو الجنس البعيد كالجسم النامي بالنسبة اليه
 فان النباتات والحيوانات يشارك الانسان في اي في الجسم
 لكنه اي الجسم النامي يكون جوابا عنه وعن بعض المشاركات

نفس الحد بل فرد من افراده وكذلك وجود الوجود ليس نفس
 الوجود بل فرد من افراده فالاولى ان لا يجاب كذلك بل ان
 يجاب اما بان التسلسل غير لازم لان معرف المقرف من حيث
 هو هو غير محتاج الى معرف اخر اما لبداهته اجزائه او لكونها
 معلومة بالكتب واما بان التسلسل هنا انما هو في الامور
 والتسلسل فيها ليس بمحال لان التسلسل ينقطع بانقطاع اعتبار
 المقرف قال هو الذي يتركب من جنس الشيء وفضله اقول
 الجنس اما قريبا او بعيدا لانه اذا كان الجواب عن السؤال عن الماهية
 وعن بعض ما يشارك الماهية في اي في ذلك الجنس عين الجواب
 عنها وعمل ما يشاركها في الجنس القريب كالحيوان بالنسبة
 الى الانسان فان الجواب عن السؤال عن الانسان والفرس
 الجواب عنه عن جميع الانواع المشاركة للانسان في الحيوانية وان
 الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها في غير الجواب عنها
 وعن بعض الاخر فهو الجنس البعيد كالجسم النامي بالنسبة اليه
 فان النباتات والحيوانات يشارك الانسان في اي في الجسم
 لكنه اي الجسم النامي يكون جوابا عنه وعن بعض المشاركات

وهو المشاركات النباتية ولا يكون جوابا عنه وعن بعض المشاركات
 الاخر وهو المشاركات الحيوانية بل الجواب عنه وعن المشاركات
 الحيوانية الحيوان والفصل ايضا اما قريبا او بعيدا لان الفصل
 ان كان يميز الشيء عن جميع مشاركاته في الجنس القريب فهو
 فصل قريب كالتاثير لانسانا فانه يميز عن جميع مشاركاته
 في الحيوان وكالصاهل للفرس وان كان يميز عن مشاركاته
 في الجنس البعيد فهو فصل بعيد كالحساس للانسان والفرس لانه
 يميز كل واحد منهما عن مشاركاته في الجسم النامي وهو
 فالحیوان الناطق يكون حدانا قاصالا **قال** فانه اذا سئل عن الانسان
 بما هو واجيب بان جسم ناطق **اقول** هذا الجواب فاسد
 لعدم مطابقة السؤال بما هو لان السؤال بما هو انما
 تمام ماهية الشيء والجسم الناطق ليس تمام الماهية عن
 الانسان اللهم الا ان يقال مقصود الشارح مجرد التمثيل
 للتفهم لانه كذلك في نفس الامر **قال** من جنس الشيء
 وخاصة اللازمة **اقول** اما قيد الخاصة باللائمة لا متناع
 التعريف بالخاصة المفارقة لكونها اخص من ذي الخاصة

وهو المشاركات النباتية ولا يكون جوابا عنه وعن بعض المشاركات
 الاخر وهو المشاركات الحيوانية بل الجواب عنه وعن المشاركات
 الحيوانية الحيوان والفصل ايضا اما قريبا او بعيدا لان الفصل
 ان كان يميز الشيء عن جميع مشاركاته في الجنس القريب فهو
 فصل قريب كالتاثير لانسانا فانه يميز عن جميع مشاركاته
 في الحيوان وكالصاهل للفرس وان كان يميز عن مشاركاته
 في الجنس البعيد فهو فصل بعيد كالحساس للانسان والفرس لانه
 يميز كل واحد منهما عن مشاركاته في الجسم النامي وهو
 فالحیوان الناطق يكون حدانا قاصالا قال فانه اذا سئل عن الانسان
 بما هو واجيب بان جسم ناطق اقول هذا الجواب فاسد
 لعدم مطابقة السؤال بما هو لان السؤال بما هو انما
 تمام ماهية الشيء والجسم الناطق ليس تمام الماهية عن
 الانسان اللهم الا ان يقال مقصود الشارح مجرد التمثيل
 للتفهم لانه كذلك في نفس الامر قال من جنس الشيء
 وخاصة اللازمة اقول اما قيد الخاصة باللائمة لا متناع
 التعريف بالخاصة المفارقة لكونها اخص من ذي الخاصة

وهو الانسان والاحصاء هو الفارق والاحصاء
 اعم من لان الانسان اعم الفارق والاحصاء
 اخص من لان الانسان اعم الفارق والاحصاء
 اعم من لان الانسان اعم الفارق والاحصاء

لا يفتن من وجوب المساواة
بين كثر والمفرد فان قلت قلت
ح تفرق التخييل فقلت لا
هذا لان تفرق التخييل الاول بمجل
والثاني بمفصل

والتعريف بالاختصاص غير جائز **قال** لانه ما شئ على قدميه عرض
الاطفاراه **اقول** قوله ما شئ على قدميه يخرج الماشي على
الاقدام الاربع كالفرس والبق وغيرهما وقوله عرض الاظفار
يخرج ما ليس بعرض الاظفار كالطيور وقوله بادي البشر
اي مكشوف البشرة عن الشعر يخرج ما هو مستور بالبشرة
بالشعر وقوله مستقيم القائمة يخرج ما هو منحني القائمة
كالابل والفرس وغيرهما فلما قال ضحاك بالطبع اخص الجميع
وخرج غيره **قال** لما فرغ عن القول شارح شرع في الحجته اه **اقول**
كما ان للقول شارح مبادئ يتوقف هو عليهم ما يجب
تقديمها عليه وهي مباحات الكليات الخمس لترتيب المعارف
منها كذلك الحجته مبادئ ترتب هي منها ويتوقف معرفة
الحجة على معرفة تلك المبادئ وهي مباحات القضايا فلذلك
قدمها على مباحات الحجته ولما كان الحجته مركبة من القضايا كان
الشروع في القضايا شروعا في الحجته لان الشروع في الشيء
انما هو الشروع في جزء من اجزائه وفي قوله لما فرغ عن القول
الشارح اه اشارة الى ان المصطلح الاعلى من التصورات
القول شارح والمقصود الاقصى من التصديقات الحجته

ط
لان مقتضى الظاهر ان يقول لما فرغ من
التصديق ان شرع في التصديقات فلما قال
لما فرغ من القول شارح في الحجته
المطلوب الاعلى والمفصل الاقصى هو المصطلح
الشرطي والحجة

قال انشأ به اقول لما فرغ من القول شارح شرع في الحجته
فيه اي في قوله او كاذب فيه وهو الذي يسمى ببعض خبره والقول هو كونه سواء كان لفظا مركبا
شرح

لان المفرد لا يكون لفظا
والكثير يكون لفظا
لكن المفرد لا يكون لفظا
لكن الكثير يكون لفظا
اي في الماد من كل وجه
وهذا الضم افعول واحد

والمراد من القضايا في تعريف الحجته ما فوق قضية واحدة لها
ليتناول التعريف الحجته التي هي المركبة من قضيتين وكذا كل
جمع يستعمل في التعريفات في هذا الفن **قال** كما في القضية
المفروضة اه **اقول** يعني ان القضية تطلق تارة على المفروض
كزيد قائم وتارة على العقول وهو الذي عبر عنه بزيد قائم
اتما بالاشترار اللفظي بان يكون القضية موضوعا لهما او
بالحقيقة والمجاز بان يكون هي موضوعا لاحدهما دون الآخر
فاطلاقها على الموضوع له حقيقة وعلى الآخر له مجاز
مرحلة الثاني اولى لان المفروض هو القضية المعقولة واما المفروض
اي اطلاق القضية على العقول
فانما اعتبر ذلك لانه لما على المعقولة فتسميتها قضية تسمية
لذلك باسم المدلول فلذلك لفظ القول تطلق على المفروض
والمعقول فالقول المفروض جنس للقضية المفروضة والقول
المعقول جنس للقضية المعقولة فان قلت زيادة لفظه في قول
كما في القضية المفروضة في قوله كما في قول المعقولة لا يخرج
عن تسامح لانه يلزم منه ان يكون الشيء ظرفا لنفسه قلت الظرف
هو المفهوم الكلي وهو اللفظ المركب والمفهوم العقلي المركب
والظرف كل واحد من افراد المفهوم ان يكون الشيء ظرفا لنفسه

اي من الموضوع والتعامل فيه
اي من الموضوع والتعامل فيه
اي من الموضوع والتعامل فيه

كما في القضية المركبة المفروضة او المفروضة
عقلها مركبا كما في القضية المعقولة وهو
او العقول خمس ثبوتها قول الاقوال الثمانية
والثلاثة قضية وقوله يصح ان يقال لثبوتها
انها صادقة فيها وكاذب فيها وقوله يخرج
عن الاقوال الثمانية قضية والاثبات ثمانية
من الامور والبنية والاشياء وما غيرها
وهي القضية تنقسم الى قسمين احدهما
حقيقية والاخر شرطية لان المحلوم
عليه وجوده في القضية ان كانا مفروضا
فما تنقسمه حقيقية والاخر قضية شرطية
مخرج

فمثل الصدق والكذب بخبر مضمون وهو ثبوت
اشيئ او ثبوت مناقاة اياه مع قطع النظر
عن خصوص العادة بكونها الامر والامر بالامر
الاستحباب والافعال فحاشا وانه احد واجب
الوجود واحد لانه مع قطع النظر عن تلك الامور
المذكورة فمثل الصدق والكذب

۲۸

بالف

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and a dark, irregular mark near the top center. The binding edge is visible on the left.

بالف

[illegible]

فوق القضية

وهو الحكوم به

الحجبة
الحجبة السالبة

در کتب معتبره و صحیح الاثر
مطابق است با این کتاب

اولان هذا الجزء معلوم من كطوفين كخمسة

القضية

قسمه ثانية فيكون التقسيم فيكون الانقسام الى الموجبة
والسالبة انقساماً ثانياً للقضية فان قلت فعلى هذا
يلزم ان يكون القسم الثاني للقضية انقساماً
من قبل الى متصلة ومنفصلة وان يكون انقسام
المجملة الى الموجبة والسالبة قسمه ثالثاً لها قلت هذا
هو الظاهر لكن الشارح لما نظر الى امكان اندراج
الشرطية في هذا التقسيم لانه يمكن ان يقال القضية
اتماموجبة او سالبة لانه ان كان الحكم في القضية بالائتقان
فاجاب وان كان بالانتزاع فسلب والى عدم امكان
اندراج الجملة في ذلك التقسيم وهو انقسام الشرطية
الى المتصلة والمنفصلة مع ان المص ذكر القضية في القيمة
الثانية وهي انقسام القضية الى الموجبة والسالبة
دون الاولى وهي انقسامها الى المتصلة والمنفصلة
جعل الانقسام الى الايجاب والسلب قسمه ثانية للتقص
دون الانقسام الى المتصلة والمنفصلة **قال** وان كان
حكماً بان يقال الموضوع محمول **اقول** زعم بعض المتأخرين
ان القصايات الكاذبة كقولنا الانسان احر وكقولنا لا شيء

اي على القضية
الاولى التقسيم
ثانية التقسيم

التقسيم ثانياً

للقضية ثانياً

وان تكون ثانياً

من الانساب يحوان خارجة عن دليل وجه هذا الحصر وتكونوا
الى التكليف البارد مع ان عدم خروجها ظاهر على من لم
ادق ممارسته في هذا العلم نعم يخرج اذا الزيد في الدليل قيد
يقصم فيقال لان تلك النسبة ان كانت حكماً يصح بان يقال
الموضوع محمول كما زاده الشمسية **قال** وكل واحد من القضية
الموجبة والسالبة **اقول** هذا التقسيم للقضية الجملة باعتبار
الموضوع وبيان الانحصار باعتبارها في ثلثة اقسام
مخصوصة ومحصورة وممثلة وذلك لانه ان كان
الموضوع في القضية الجملة التداولة في العلوم
معيناً وجزئياً حقيقياً فالقضية مخصوصة وشخصية
ووجه التسمية والمثال كلاهما ظاهران من الشرح
وان لم يكن موضوع الجملة مخصوصاً وجزئياً بل
يكون كلياً غير معين فان يتي كميته افراد الموضوع
اي فان يتي ان الحكم بالايجاب والسلب على كل الافراد
وعلى بعضها فالقضية محصورة ومسورة ايضا
وجه التسمية ظاهراً وان لم يتيقن فهم كما سيجي **قال**
والسور في الكلية الموجبة **اقول** سور الموجبة الكلية

وهي المحصورة اما ان يحكم فيها كل افراد او بعضها
بعضها وحكم كل الفرد من افعالها لا يجب ان يسبب
فان كان الاول فالتقسيم كونه مسورة موجبة
لقولنا كل انسان حيوان او سلبية لقولنا لا
من الانسان كاتب والسورة الموجبة للكلمة
كل واحد وان سلبية الكلمة كولا شيء كاذب فانا وان
اشاء ارد ان كان الحكم في القضية على بعض الافراد
فالقضية جزئية مشورة موجبة لقولنا بعض الافراد
كاتب او سلبية لقولنا بعض الافراد كاتب
وسورة القضية الجزئية الموجبة كونه بعض واحد
فقط وسورة الجزئية السلبية كونه ليس بعض
وبعض ليس وان لم يكن كذلك او وان لم يكن
الموضوع في القضية شخصا معينا ولم يكن الحكم
فيها على كل الافراد او بعضها فالقضية تسمى
مطلقة لا بها ان سارية جميع الافراد التي حكم عليها فادوا
كانت القضية مطلقة كانت في اشياء لا تعارض
القضية الطبيعية بخلاف صحتها فلا يصدق
الحكم لا يفتقر الى كلام في القضايا المعترضة
في العلوم والقضية الطبيعية ليست بغير
في العلوم لعدم انشائها في الاضطرار
تجزؤها عن التقسيم لا يحل بالانحصار

كل واجعون وطرا وقاطبة وكافة والالف واللام في متغا
الاستفراق نحو ان الانسان في خسر بقرينة الا الذين امنوا
وسورة السالبة الكلية لاشيء ولا واحد دخولا واحدا من
الانسان بحر وسورة الموجبة الجزئية بعض وواحد نحو
من الانسان كاتب وسورة السالبة الجزئية ليس بعض وبعض
وليس كل نحو ليس بعض الانسان عاشق وليس كل عاشق
يصل الى المعشوق **قال** وان لم يكن كذلك **اقول** اي وان
لم يكن الموضوع في القضية المحلية شخصا معينا بل كليتا غير
معين ولم يكن الحكم فيها على كل الافراد او على بعضها اي
ان لم يبين كمية الافراد فالقضية تسمى ممتدة لترك بيان
الافراد **قال** لا يقال **اقول** يحصل الاعتراض ان القضية المحلية
اربع اقسام لان الحكم في القضية المحلية اما على طبيعة الموضوع
نحو الانسان ونوع الحيوان جنس والناطق فصل والضاهاك
خاصة والماشي عرض عام فان الحكم في هذه القضية على نفس
طبيعة الموضوع لا على افراده او على افراده فان كان الحكم على
الطبيعة فالقضية طبيعية وان كان الحكم على الافراد فاما على
فرد معين او اولا فالاول شخصية والثاني اما ان يبين كمية

واما الافعال
فمقتضى الجنس
فسود للمفردة

الافراد اولا فالاول محصور والثاني ممتدة فلا يصدق
حصرا المصخر وخرج الطبيعة عنه ومحصل الجواب ان الكلام
في القضايا المعينة في العلوم والقضية الطبيعية ليست
بمعينة في العلوم لان الحكم في القضايا المعينة على الافراد
والحكم في الطبيعة على الطبيعة والطبيعة ليست من الافراد
فخرجها عن التقسيم لا يحل بالانحصار هذا كله في المحل
واما في الشرطيات فنقول القضية الشرطية سواء كانت
متصلة او منفصلة اما يكون كلية اذ كان التالي لازما
للمقدم اي في القضية المتصلة اللزومية او معاندا له اي
في المنفصلة العنادية في جميع الازمان وعلى جميع الاوضاع
اي الاحوال الممكنة الاجتماع مع المقدم نحو كما كان زيد انسانا
كان حيوانا والمعنى ان لزوم الحيوانية للانسان ثابت في جميع
الازمان وان ذلك اللزوم متحقق على جميع الاحوال
امكن اجتماعها مع وضع انسانية زيدا في حال
انسانية مثل كونه قائما او قاعدا او غير ذلك مما لا يتنا
هذا مثال المتصلة واما مثال المنفصلة فنحو قولنا اذا ما
ان يكون العدد زوجا وفردا والمعنى ان معاندة الفردية

واعترض على ان الشخصية ليست ايضا مقتضى في علم
اذا يعجز عن الاستحسان واجيب بانها مقتضية
في ضمن الحصولات بخلاف الطبيعة في الحصول
بمقتضى كفايتها لا في حصولها على الطابع وقضية
لان الحكم فيها على الافراد لا على الطبيعة يحصل
القضية في العلوم والافعال الحكم في القضايا
الاشياء في الاشكال والافعال الحكم في القضايا
المحلية في الظاهر كغيرها من الحكم في القضايا
هذا ان زيد كان حيوانا في جميع الازمان وعلى جميع
الطبيعة فافعاله لا يتجزأ في جميع الازمان وعلى جميع
في الانسان والانسان نوع مع انه لا يصدق
في جميع

ولیس مہار

على سور الإيجاب الكلى كليس كل ما ليس متى فم التصلة وليس
دائما في التصلة وهذا كله بحسب الاجمال فان اردت تفصيلا
فارجع الى الطولات **قول** لانه ان كان صدق التالي فيما على ^{تقدير}
صدق المقدم لعلة آه **اقول** القضية الشرطية المتصلة
اما ان يكون بين مقدمها وتاليها علة معلومة تنقضي
ان يكون التالي صادقا على تقدير صدق المقدم ولا يكون
فان كان الاول بالقضية متصلة لزومية وان كان الثاني
فمتصلة اتفاقية والراد بالعلة تمامه يقع بين المقدم والتالي
ملازمة وهي الى العلة قيمة تشاء عن ذات المقدم في الاكثر
لكونه علة للتالي نحو قولنا ان كانت الشمس طالعة فالتنهار ^{وهو ساد}
موجود او معلول له نحو ان كان النهار موجودا فالشمس
طالعة او مضاييفا للتالي كقولنا ان كنت النعاشا فقل الله كان ^{ان كان يكون بالمولد}
الله معشوقا لي والمضاييفان هما الشيطان اللذان لا ^{تثقل}
احدهما بدون الاخر كالأب والابن والعاشق والمعشوق
وانما قلنا في الاكثر لان العلة قد ترجم تشاء بسبب امر منفصل ^{ان كان ردا ما عر ومعه راجع}
لكونهما الى المقدم والتالي معلول على علة واحدة نحو ان كان
النهار موجودا فالعالم مضى فان وجود النهار وضاءه

للزوجة ثابتة في جميع الأزمان وأن ذلك المعاندة ^{يتحقق}
 على جميع الأحوال التي أمكن اجتماعها مع المقدم ^{على} وقس
 ذلك الجزئية المتصلة والمنفصلة كقولنا قد يكون إذا كان
 الشيء حيوانا كان انسانا فإن الحكم يلزم الإنسانية أما
 هو على وضع كونه ناطقا وقد يكون ^{مفردا} أما أن يكون هذا الشيء
 عالما وأما أن يكون جاهلا وكقولنا قد يكون ^{مفردا} أما أن يكون
 الشمس طالعة وأما أن يكون الليل موجودا وأما خصوص
 الشرطية فمعيّن بعض الأزمان والأحوال كقولنا إن حُتِنَ
 اليوم أكرمتك وأما اهما لهما فبأهما لالأزمان والأحوال
 كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالتهمار موجود وكقولنا
 العدد أما زوج وأما فرد ^{والحاصل أنه} إن كان الحكم بالاتصال
 والاتصال في الشرطية على وضع معيّن في زمان معيّن
 فهي مخصوصة والآفان بين كمية الحكم بأنه على جميع الأوضاع
 أو على بعضها فهي محصورة والآفهملة وسور الموجبة الكلية
 في التصلة كلها ومتى ومهما وفي المنفصلة دائما وسور السالبة
 الكلية فيها ليس بالثبتة وسور الموجبة الجزئية فيها قد يكون
 وسور السالبة الجزئية فيها قد لا يكون وبإدخال حرف السلب

[illegible]

العالم معلولان لطلوع الشمس ومن هذا عرفنا ان قول
 الشارح تنشأ عن ذات المقدم يكون باعتبار الغليب **قال**
 فانه لا علاقة بين ناطقة الانسان وناطقة الحمار **اقول** اي لا
 علاقة بينهما من العلاقة المذكورة التي يتعلق بها علم الحكم
 للحكم وان كان علاقة بينهما في نفس الامر لهما امران واقعان
 في الكائنات وكل امر واقع في الكائنات لا بد له من سبب
 فاجبت من اجتماعهما اما تسمية الا الى بالزومية فاشتقا
 على الزوم واما تسمية الثانية بالانفاية فلعدم اشتغالها
 على الزوم بل على الاتفاق واعلم ان هذا التعريف للتعريف
 الزومية لا يتناول الزومية الكاذبة نخوفنا ان كانت
 طالعة فاللبل موجود لعدم اعتبار صدق التالي للعلاقة
 فيها فالاولى ان يقال ان الزومية ما حكم فيها بصدق
 قضية على تقدير صدق قضية اخرى لعلاقة بينهما موجبة
 لذلك وهو متناول للزومية الكاذبة لان الحكم للعلاقة
 ان يطابق الواقع كان الزومية صادقة وان لم يطابق
 كانت كاذبة وايضا ان هذا التعريف للاتفاية لا يتناول
 الاتفاية الكاذبة كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار

وان صدق التالي وان صدق
 على تقدير صدق التالي
 يكون بل على سبيل الاتفاية
 فاقضية متصلات الاتفاية
 كقولنا ان كان الانسان
 فالحمار يتبع فانه لا علاقة
 بين ناطقة الانسان وناطقة
 الحمار فحينئذ لا يتناول
 ناطقة الانسان فانه لا
 الحمار يتبع فانه لا علاقة
 على الصدق بينهما

احسن كقوله
 والتالي

فان صدق التالي وان صدق
 على تقدير صدق التالي
 يكون بل على سبيل الاتفاية
 فاقضية متصلات الاتفاية
 كقولنا ان كان الانسان
 فالحمار يتبع فانه لا علاقة
 بين ناطقة الانسان وناطقة
 الحمار فحينئذ لا يتناول
 ناطقة الانسان فانه لا
 الحمار يتبع فانه لا علاقة
 على الصدق بينهما

صاهل على تقدير صدق المقدم لعدم صدق التالي على سبيل
 الاتفاق ولو قال هي التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق
 المقدم لا علاقة بل مجرد صدقها ليتناول الاتفاية الكاذبة
 كان الاولى ان الحكم بصدق التالي لا علاقة بل مجرد صدق
 ان يطابق الواقع فالانفاية صادقة والكاذبة **قال** كقولنا
 العدد اما زوج واما فرد آه **اقول** احتمال العقلي في هذه
 القضية اربعة صدق المقدم والتالي معا وكذا كذبهما معا وصدق
 المقدم مع كذب التالي او صدق التالي مع كذب المقدم فالاول
 كاذبان والآخران صادقان **قال** كقولنا هذا الشيء اما
 حرا او شجر **اقول** الاحتمال ههنا اربعة ايضا الاول صدقهما
 اي صدق المقدم والتالي والثاني عدم صدقهما والثالث
 صدق المقدم مع عدم صدق التالي والرابع صدق التالي
 مع عدم صدق المقدم والاول كاذب والباقي صادق **قال**
 زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا ينفق **اقول** ههنا ايضا
 اربعة احتمال الاول ان لا يكون زيد في البحر وان ينفق والثاني
 كونه في البحر وان لا ينفق والثالث كونه في البحر وان ينفق
 والرابع عدم كونه في البحر وان لا ينفق والاول باطل

والباقي حق وإنما آخر الشرطية المنفصلة عن المتصلة لأن الشرطية
 أصل في المتصلة والمنفصلة متفرعة عليهما لما مر من أن في
 الشرطية في الأولى حقيقة والثانية مجاز وقد تم المنفصلة الحقيقة
 على مانعة للجميع وممانعة الخلق لأن حقيقة الاتصال فيها
 تكون الثاني بين جزئيهما في الصدق والكذب معا وقد تم
 مانعة للجمع على الخلق لأن الثاني في الصدق فقط انشد
 من الثاني في الكذب فقط **قال** أما المنفصلة الحقيقة **أقول**
 الشرطية المنفصلة سواء كانت حقيقة أو مانعة للجمع أو مانعة
 للخلق قد يتركب عن أكثر من جزئين مثال الحقيقة ما ذكر في
 الشرح من قولنا العدد أما زيدا وناقصا ومساويا ومثال
 مانعة للجمع قولنا أما أن يكون هذا الأبيض ثوبا أو قطنيا
 أو عاجا ومثال مانعة للخلق قولنا هذا الشيء أما أن يكون
 لانسانا أو لافرسا أو لاجمارا والمراد من كون العدد زائدا
 أو ناقصا أو مساويا يكون الكسور المتصورة في العدد من
 الكسور التسع وهي النصف والثلث والربع والخمس والسادس
 والسبع والثمن والتسع والعشر زيدا على تلك العدد كائني
 عشر فإن الكسور المتصورة فيه هي النصف والثلث والربع

وقد يكون الكسور فصلات أقول المنفصلات المذكورة
 يتركب من واحد منها عن جزئين غالبا كما مر وقد يتركب
 عن أكثر من جزئين أما المنفصلة الحقيقة فليكن هذا
 أمثلة أو ناقصا أو مساويا ولا يخلو العدد عن حقيقة
 الجمع لا يجمع على عدد واحد أو جزاء الحقيقة لا يخلو
 وفيه فليكن أن يجمع والتقسيم لا يخلو فليكن
 أن يتركب الحقيقة من ثلاثة أجزاء فليكن هذا
 الخلف لأنه في المثال المذكور

الكسور بالفتح الصعود والهبوط
 يقال لثلاثة أن كسورها إذا كان
 صعودا وهبوطا أضربا

والسدين زائدا عليه لأن نصفه ستة وثلاثة أربعة وربعه ثلاثة
 وسدسه اثنان فالجميع خمسة عشر وخمسة عشر زيدا على الثاني
 عشر لا يثبتونه أو ناقصا عنه الثمانية فإن الكسور فيه هي
 والربع والثمن ناقصا عن نصفه أربعة وربعه اثنان وثمنه واحد
 والجميع سبعة والسبعة ناقص عن الثمانية أو مساويا إذا كانت
 فإن نصف ثلاثة وثلاثة اثنان وسدسه واحد فالجميع ستة مساويا
 للثلاثة فإن قلت ربما يوجد عدد لا يتصور فيه الزيادة ولا النقصان
 ولا التساوي بهذا المعنى كالأعداد لا يتصور فيها الكسر فلا
 يكون تلك القضية منفصلة حقيقة قلت الواحد ليس بعدد
 لأن العدد ما يكون نصف مجموع حاشيتين أي طرفيه كالاربعة
 فإن له حاشيتين أحدهما ثلاثة والأخرى خمسة فمجموع الحاشيتين
 ثمانية والاربعة نصف الثمانية فلا يكون الواحد عدد العدد
 طرفيه فإن قلت ما تقول في تقول في إحدى عشر وثلاثة عشر
 وسبعة عشر وغير ذلك من الأعداد التي لا يتصور فيها الكسر
 قلت هذه داخل في العدد الناقص لأن الناقص ما لا يبلغ كسره إليه
 ومن هذا عرفت أن المراد بالزيادة والنقصان والمساوات
 معانيها الاصطلاحية لا معانيها اللفظية وهي أن يثبت

التصويرة

والسنة

حاشيته

إليه لما بان لا يكون له كسر
 أصلا ولما بان لا يكون له كسر ولا
 يبلغ إليه

عدد الى عدد كنسبة اربعة الى اربعة في المساوات و
 كنسبة حاشية اليه في الزيادة والنقصان كما ظن
 الشارح حسام الكاظمي بشهادة قوله بعد ذلك
 بل الحق ان الحقيقة تتركب من جملة ومنفصلة كقولنا
 العدد اما ان يكون مساويا لذلك العدد آه
 وهما سؤال وجواب لا يسمع المقام ايرادهما **قال**
 واصل العدد اما مساويا لذلك العدد **اقول** اي اصل
 هذا القول المركب من جملة ومنفصلة العدد اما مساو
 ولذلك العدد او غير مساو له اي مركب من جملتين يكن
 اذا لم يكن العدد مساويا له اي لذلك العدد كما
 ذابدا عليه او ناقصا عنه فلما كان هذا المنفصل ^{قوله} المعنى
 او ابدأ عليه او ناقصا عنه في قوة تلك العملية وهي
 قولنا او غير مساو له اقيمت تلك المنفصلة مقامها اي
 مقام هذه العملية فظن انهما اي القضية المركبة من جملة
 ومنفصلة مركبة عن ثلاثة اجزاء هذا مراد الشارح
 لكن اسلوبه كما لا يقتضي ذلك بل يقتضي ان يقال
 فلما كانت هذه العملية في قوة تلك المنفصلة اقيمت مقامها

الخالق في فوائده

قال وكذا مانعة الجمع **اقول** وفيه نظر لانه لا فرق بينهما
 في جواز تركيب كل منهما عن اكثر من جزئين لانه كما يقال
 في مانعة الجمع اما ان يكون هذا الشيء شجرة او حجرا او
 حيوانا كذلك يقال في مانعة الخلق اما ان يكون هذا
 الشيء لا شجرة ولا حجر ولا حيوانا فكل الامان في مانعة
 الجمع لان عين احد اجزاء مانعة الجمع يستلزم تقيض ^{الآخر}
 لامتناع الجمع بينهما وتقيض احد اجزائها لا يستلزم عين ^{الآخر}
 لجواز الخلو بينهما حتى يلزم اجتماعهما مثلا في المثال
 المذكور ان يكون هذا الشيء شجرة يستلزم كونه لا حجر
 لامتناع الجمع بين الحجر والشجر وكونه لا حجر لا يستلزم كونه
 حيوانا لجواز الخلو بين الحجر والحيوان حتى يلزم ان يكون
 هذا الشيء شجرة او حيوانا وقد كان بينهما مانع الجمع
 كذلك لمانع في مانعة الخلق لان تقيض احد اجزائها
 الخلو يستلزم عين ^{احدها} الاخر لامتناع الخلو بينهما وعين ^{الآخر}
 لا يستلزم تقيض الاخر لجواز الخلو بين كل الجمع بينهما حتى يلزم
 خلو الجزئين مثلا في المثال المذكور ان انتفاء كونه هذا
 الشيء لا شجرة يستلزم كونه لا حجر لامتناع الخلو بينهما

وكونه لا يحرج الاستلزام انتفاء كونه لحيوانا لجموع
 بينهما حتى يلزم انتفاء الاشجار والحيوان وقد كان
 بينهما مع الخلو هذا **قال** وهو اختلاف القضيتين **قول**
 هذا شروع في احكام القضايا ولو احتمل بعد الفراغ
 عن تعريف القضية واقسامها وانما اخرجت عن التعريف
 والتقسيم لان التعريف لبيان مفهوم الشيء والتقسيم
 لبيان افراده والحكم على افراد الشيء بعد بيان
 وافراده اولى وهو اى التناقض اختلاف القضيتين
 بالاجاب والسلب بحيث يقتضى ذلك الاختلاف لذاته
 اى لا بواسطة ان يكون احدي القضيتين صادقة
 كاذبة كقولنا زيد كاتب بالفعل او بالقوة وزيد ليس
 بالفعل او بالقوة فان هاتين القضيتين اختلفتا بالاجاب
 والسلب بحيث يقتضى لذاته ان يكون احديهما صادقة
 والاخرى كاذبة في نفس الامر وعلى حسب الواقع **قال** اختلاف
 جنس **قول** الاختلاف المذكور في تعريف التناقض جنس
 يتناول الاختلاف الواقع بين قضيتين وبين مفردين
 والارض والشرق والمغرب وبين مفرد وقضية كقولنا

فان تناقض
 كاذبة كقولنا
 بالاجاب والسلب
 اى لا بواسطة
 كاذبة كقولنا
 بالفعل او بالقوة
 ان يكون احديهما
 صادق الواقع

قوله اختلاف
 بين قضيتين
 قضيتين

وقوله قضيتين يخرج الاختلاف الواقع بين غير قضيتين شرح
 وقوله بالاجاب والسلب يخرج الاختلاف بالانتماء
 والاختلاف بالكنية والجرمية والاختلاف
 بالعدد والتفصيل وغير ذلك شرح

قائم وقوله قضيتين يخرج الاختلاف الواقع بين غير القضيتين
 كاختلاف مفردين واختلاف مفرد وقضية لكن هذا القيد
 مع القيد الاول جنس متوسط يتناول الاختلاف بين قضيتين
 بالاجاب والسلب كما مر من مثال التناقض وبالجملة والشيء
 كقولنا زيد كاتب وان كان زيدا باعمر وكان عمر وابنه وابنة
 والمنفصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 والعدد اما زوج واما فرد وبالمحصون والمهمل كقولنا
 كل انسان حيوان والانسان حيوان وبالكيفية والجرمية كقولنا
 كل انسان حيوان وبعض الانسان حيوان وبالعدد والتفصيل
 كقولنا زيد لا حجر وزيد ليس بحجر والمراد من العدد كون
 حرف السلب جزء من المحمول كالمثال ومن التفصيل ما لا يكون
 حرف السلب جزء من كالمثال الثاني فمفني قولنا زيد لا حجر ان لا
 حجرية ثابتة لزيد ومفني قولنا زيد ليس بحجر ان الحجرية مسلوقة
 عنه فيكون الاولى موجبة والثانية سالبة لان المراد من المثال
 الاول في النسبة ربط السلب وربط السلب ايجاب ومن المثال
 سلب الربط وسلبه سلب وقوله بالاجاب والسلب يخرج ما عد
 الاختلاف بالاجاب والسلب من المذكورات ونحوها وهذا

اى قوله قضيتين مع قيد الاول وهو قوله
 اختلاف جنس

قوله اختلاف
 بين قضيتين
 قضيتين

مع القيدين الأولين جنس متوسط وايضا يتناول الاختلاف
 الواقع بين قضيتين سواء كان ذلك الاختلاف يقتضي صدق
 احدهما وكذب الاخرى او لم يقتضي كقولنا زيد حسن
 زيد ليس بجميل فانهما ربما يصدقان وربما يكذبان وكقولنا
 زيد ساكن وزيد ليس بمحرك وقوله بحيث يقتضي اخرج
 الاختلاف الغير المقضي وهذا القيد مع القيود الثلاثة
 السابقة جنس قريب يتناول الاختلاف المقضي سواء كان
 لذاته وصورة او لم يكن كذلك بل بواسطة او بخصوص
 مادة وقوله لذاته فصل يخرج الاختلاف المقضي بواسطة او
 بخصوص مادة اما بواسطة فكما في ايجاب شيء لشيء
 وسلب ما يساويه عنه كقولنا زيد انسان زيد ليس بناطق
 فان الاختلاف بينهما لا يقتضي لذاته صدق احدهما وكذب
 الاخرى بل انما يقتضي ذلك اما لان قولنا زيد ليس بناطق
 في قوة قولنا زيد ليس بانسان واما لان قولنا زيد انسان
 في قوة قولنا زيد بناطق واما بخصوص المادة فكما في قولنا
 كل فرس حيوان ولا شيء من الفرس حيوان وقولنا بعض
 الانسا حيوان وبعض الانسا ليس بحيوان فان اختلافهما

وقوله بحيث يقتضي اخرج ان اختلاف
 والتب كقولنا لا بحيث يقتضي صدق احدهما
 كذب الاخر كقولنا زيد ليس بجميل
 لانها صادقات في نفس الامر

وقوله لذاته يخرج الاختلاف بالاجاب والاسباب
 بحيث يقتضي صدق احدهما كذب الاخر
 كقولنا لا لذاته يقتضي ان يكون
 زيد انسان وزيد ليس بناطق
 الاختلاف ان يكون احدهما صادقا
 او لا يقتضي ان يكون لذاته
 والآخر كقولنا لا يقتضي ان يكون
 قولنا زيد ليس بناطق او لان قولنا زيد
 انسان في قوة قولنا زيد بناطق
 ان يكون بواسطة لذاته

بالاجاب والسلب يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى
 لذاته ولا بصورة وهي كونهما كليتين او جزئيتين بل بخصوص
 المادة والآي وان كان ذلك الاقتضاء بصورة لا بخصوص
 المادة لزم ان يكون ذلك الاقتضاء في كل كليتين او جزئيتين
 وليس كذلك فان قولنا كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان
 بانسا كليتان مختلفتان بالاجاب والسلب مع ان اختلافهما
 لا يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى بل هما كاذبتان
 وكذلك قولنا بعض الحيوان فرس وبعض الحيوان ليس بفرس
 جزئيتان مختلفتان ايجابا وسلبا وليس احدهما صادقة
 والاخرى كاذبة بل هما صادقتان بخلاف قولنا بعض الحيوان
 فرس ولا شيء من الحيوان بفرس فان الاختلاف الواقع فيهما
 يقتضي لذاته وصورة ان يكون احدهما صادقا والاخرى
 كاذبة فان قلت ان التناقض فكما يجري في القضايا كذلك
 يجري في المفردات كالانسان والانسان والحجر والحجر مع
 عموم مباحثهم واجب فلا يصح تخصيصه بالقضايا الكونية
 منافية لقاعدتهم قلت المقصود الاصلى هم متناقضون
 القضايا لان الكلام هم متنافيان في احكامهما واما التناقض في الواقع

والله انسان متناقض

التناقض في

بين المفردات فيعرف بالمقايضة اليه مع ان تعميم القواعد دائما
 يكون بحسب المقاصد والاعراض ولا غرض لهم بقصد
 في التناقض الواقع بين المفردات فذلك خص **قال** فان كانتا
 مخصوصتين فلا يتحقق التناقض **قول** القضية الثانية
 يقع التناقض بينهما ان كانتا مخصوصتين لا يتحقق التناقض
 بينهما الا بعد اتفاقهما في ثمانى وحدات الاولى اى وحدة
 الموضوع اى اتحاد الموضوعين في القضيةين لانهما اى
 لو اختلفتا في هذه الوحدة بان يكون موضوع احدهما
 زيدا مثله وموضوع الاخرى عمر الم يتناقضا نحو زيد
 قائم وعمر وليس بقائم لجواز صدقهما معا وكذبهما معا
 والثانية اى الوحدة الثانية وحدة المحول اذ لو اختلفتا
 فيما اى تلك الوحدة بان يكون محول احدهما كاتب
 ومحول الاخرى شاعر الم تتناقضا لجواز صدقهما معا
 وكذبهما معا نحو زيد كاتب زيد ليس بشاعر والثالثة
 اى الوحدة الثالثة وحدة الزمان اذ لو اختلفتا في القضيةين
 فيما اى في وحدة الزمان بان يكون زمان احدهما ليلا
 وزمان الاخرى نهارا الم تتناقضا لجواز صدقهما وكذبهما

القضيةين
 الثاني
 في الوحدة
 القضيةين
 في الموضوع
 في الموضوع
 وصف
 احدهما
 مع كذب
 الاخرى على
 سبيل الاتفاق
 ق

نحو زيد قائم ليلا وزيد ليس بقائم نهارا والرابعة اى الوحدة
 الرابعة من الوحدات الثمانية وحدة المكان لانهما قضيتان
 لو اختلفتا فيما اى في وحدة المكان بان يكون مكان احدهما
 دارا ومثله مكان الاخرى سوقا لم تتناقضا لجواز الصدق
 والكذب فيهما نحو زيد قائم في الدار وزيد ليس بقائم في السوق
 والخامسة من الوحدات المذكورة وحدة الاضافة لانهما اذا اختلفتا
 فيما اى في وحدة الاضافة بان يكون الاضافة في احدهما
 مثله وفي الاخرى بكره لم تتناقضا لجواز صدق كل واحد منهما
 وكذب كل واحد منهما نحو زيد باب بكر وزيد ليس باب بكر
 والسادسة وحدة القوة والفعل لانهما اى القضيةين لو اختلفتا
 فيما اى في وحدة القوة والفعل بان يكون نسبة المحول للموضوع
 في احدهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل لم تتناقضا نحو الخمر في
 الدن مسكراى بالقوة يعنى من شأنه الاسكار الخمر في الدن
 ليس مسكراى بالفعل فانهما صادقان والسابعة وحدة
 الجزء لان القضيةين اذا اختلفتا في الكل والجزء بان يكون
 الحكم في الوجبة على بعض اجزاء الموضوع وفي السالبة على
 كلها لم تتناقضا نحو الزنجى اى الحبشى اسود اى بعض اجزاء

اتحاد الموضوع

الموضوع وباتحاد الموضوع المذكور لا اتحاد افر الموضوع
بالكلية او الجزئية كما سيأتي **قال** ان كانت القضيتان
المتناقضتان **اه** **اقول** لما فرغ من تحقيق شروط التناقض
المشتركة بين القضايا اراد ان يبين الشرط الخاص
فقال ان كانت القضيتان محصورتين لا يتحقق التناقض
بينهما الا بعد اختلافهما اي بعد اختلاف تلك القضيتين
المتناقضتين في الكمية اي في الكلية والجزئية بان يكون
احدى القضيتين المحصورتين المتناقضتين كلية والاخرى
جزئية وهذا الشرط اي الاختلاف في الكمية انما يكون شرطا
بعد اتفاقهما اي بعد اتفاق تلك القضيتين في الوحدات الثمانية
المشتركة المذكورة من قبل **قال** فلو قيد بعد قوله في الكمية
بقولنا ايضا **اه** **اقول** يعني لو قيد الصقوله والمحصورات
لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكمية بقولنا
اي بعد اتفاقهما في الوحدات المذكورة كان اولي ليكون
ايضا اشاق اليه اي اتفاق المحصورتين المتناقضتين في
الوحدات المذكورة **اقول** لا حاجة الى قيد ايضا ليكون اشاق
الى المحصورتين المتناقضتين لان اتفاقهما في الوحدات الثمانية
اتفاق

قال المحصورات اقول ان كانت
القضيتان المتناقضتان محصورتين
لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد
الاختلاف في الكمية والاختلاف في
الوحدات يكون احداهما كلية والاخرى
جزئية فلو قيد بعد قوله في الكمية
بقولنا ايضا **اه** **اقول** يعني لو قيد
الصقوله والمحصورات لا يتحقق
التناقض بينهما الا بعد اختلافهما
في الكمية بقولنا اي بعد اتفاقهما
في الوحدات المذكورة كان اولي
ليكون ايضا اشاق اليه اي اتفاق
المحصورتين المتناقضتين في
الوحدات المذكورة **اقول** لا حاجة
الى قيد ايضا ليكون اشاق الى
المحصورتين المتناقضتين لان
اتفاقهما في الوحدات الثمانية
اتفاق

يعلم من قوله قبل ذلك ولا يتحقق ذلك الا بعد اتفاقهما في الموضوع
لان الضمير في قوله الا بعد اتفاقهما عائد الى القضيتين المذكورتين
في تعريف التناقض والقضيتان المذكورتان في التعريف اعم من ان
محصورتين او محصورتين او محصورتين فلا حاجة الى ذكر
قال لان الكلين قد يكونان **اقول** وانما قال بلفظ قد
بخبرية الحكم لان الكلين والجزئيتين قد يختلفان صدقا وكذبا
كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسا حيوان وكقولنا
بعض الانسان اناطوق وبعض الانسان ليس اناطوق فان قلت ضدق
المذكورتين في الشرح انما هو لعدم اتحاد الموضوع وهو شرطي
التناقض فان بعض الحكموم عليه بالكتابة غير البعض الحكموم عليه
بسبب الكتابة قلت المراد بالموضوع الموضوع المذكور في القضية
لهذا ان الموضوع وفي المثال المذكور الموضوع المذكور متحد
وهو بعض الانسان والاى وان لم يكن المراد بالموضوع
في الذكر بل ذات الموضوع لم يكن بين الكلية والجزئية
تناقض لان ذات الموضوع في الكلية جميع الافراد وفي الجزئية
بعضها وهما ليسا بتحددين بل هما مختلفان ويجوز ان يكون
الحكم بالايجاب والسلب ثابتا لمجموع الافراد من حيث هو

لان الكلية قد يكونان كقولنا
كل انسان حيوان ولا شيء من
الانسا حيوان قد يكونان
قد يكونان كقولنا بعض
الانسا حيوان وبعض الانسا
ليس حيوانا ففصل الكلية
بين كليتين وانما يكون
لا الكلية والجزئية الكلية
بعض الجزئية الكلية الجزئية
وان كانت القضية محصورتين
فكلهما حكم محصورتين لان
المهمات في القضايا
اختصت من حيث انها في قوة
الجزئيات شرح

المراد من الموضوع
والقضية والامام
والقضية والامام
والقضية والامام
والقضية والامام

مجموع في الكلية ولا يكون ثابتا لبعضها من حيث هو بعض
 في الجزئية واعلم ان نقيض الشرطية الكلية الشرطية الجزئية
 المخالفة لها في كيفية اي في الايجاب والسلب الموافقة لها
 في الجنس اي في الاتصال والانفصال وفي النوع اي في اللزوم
 في التصلب والعناد في المنفصلة والاتفاق فيهما اي في التصلب
 والمنفصلة وبالعكس اي نقيض الشرطية الجزئية الشرطية الكلية
 المخالفة لها في كيفية الموافقة لها في الجنس والنوع فنقيض اللزوم
 الموجبة الكلية السالبة اللزومية الجزئية ونقيض العنادية
 الكلية العنادية السالبة الجزئية ونقيض الاتفاقية الموجبة
 الاتفاقية السالبة الجزئية وبالعكس فيهما فاذا قلنا كما كانت
 الشمس طالعة فالتمار موجود كان نقيضه ليس كما كانت الشمس
 طالعة فالتمار موجود فاذا قلنا دائما دائما ان يكون العدد
 اوفر اقل فقيضه ليس دائما دائما ان يكون العدد زروجا او فردا
 واذا قلنا كما كان الانسان اطقا فالتمار ناهق وهو على هذا القياس
 كما كان الانسان اطقا فالتمار ناهق وهو على هذا القياس
 وهو عبارة عن ان يصير الموضوع آه **اقول** هذا شروع
 العكس المستوي للقضية وهو اي العكس المستوي عبارة

احذر من العكس النقيض

اقول في الاصل ان كانت القضية المذكورة العكس وهو عبارة عن ان يصير الموضوع في القضية محولا والمحمول موضوعا مع بقاء الكيف
 اي السلب والايجاب اي ان كان الاصل موجبا كان المحول عكسا كذلك وان كان سلبا كان العكس ايضا كذلك ومع بقاء
 النقيض والعكس اي ان كان الاصل حادا قويا في وجه كان المحول عكسا كذلك وان كان سلبا كان العكس ايضا كذلك
 ايضا كما اذا اردنا ان نعكس قولنا كل انسان حيوان جعلنا الجزء الاول ثانيا والثاني اوليا قلنا بعض الحيوان انسان

عن ان يصير الموضوع بتشديد الياء على صيغة المحول الى ان
 يجعل الموضوع في القضية محولا والمحمول فيهما موضوعا مع بقاء
 الكيف وانما قلنا بتشديد الياء لان العكس المستوي يطلق على
 معينين احدهما المعنى الصوري وهو جعل الموضوع محولا
 والمحمول موضوعا والثانيهما القضية الحاصلة بعد جعل المذكور
 فلو لم يشدد لصار له معنى ثالثا **قال** اي ان كان الاصل صادقا
 باي وجب ان آه **اقول** سواء كان صدقه بحسب نفس الامر او
 بحسب فرض الفرض كان العكس ايضا اي ان كان الاصل كذلك
 اي يكون الاصل صادقا بحسبهما **قال** لان ما هو الموضوع
 محولا آه **اقول** فانك قد عرفت ان المراد من الموضوع الذات
 اي الافراد ومن المحمول الوصف اي المفهوم فاذا قلت كل انسان
 حيوان يكون المراد من الانسان الذي هو الموضوع الافراد للتكثر
 ومن الحيوان الذي هو المحمول مفهوم ما عني الجسم النامي الحساس
 المتحرك بالارادة وفي البدن اي اذا عكسنا تلك القضية قلنا
 بعض الحيوان انسان لا يصير المحول الذي هو مفهوم الحيوان
 موضوعا ولا الموضوع الذي هو ذات الانسان محولا وجواب
 ان الموضوع والمحمول يطلقان تارة على ذات الموضوع ومفهوم

طريق في الموضوع محولا والمحمول موضوعا مع بقاء الكيف

والعكس المستوي للمعنى في الاصل
 واذا اردنا ان نعكس قولنا كل انسان حيوان
 قلنا كل حيوان انسان
 العكس هو جعل الجزء الاول في القضية من
 القضية ثانيا والثاني اوليا
 لان ما هو الموضوع
 لا يصير موضوعا اصلا ولان
 لكن يخرج عن التعريف المذكور
 ان طيات

50

او نضم ذلك التقيض الى الاصل لينتج سلب الشئ عن نفسه وهو محال هكذا كل ان في صورة ولا شئ من الحيوان بان ينتج من الشكل الاول
لا شئ من الالوان بان ينتج من الشكل الثاني فان الوجهة الجزئية اه اقول القضية الموجبة الجزئية تنكس موجبة جزئية كما ان القضية الكلية تنكس
ايها والتجربتها كما تجزئتها فانها اذا صدق بعض الحيوان ان ينتج من الشكل الاول بان يصدق بعض الالوان لاننا نجد هذا شيئا موصوفا
بالان من الحيوان فيكون بعض الالوان حيوانا او نقول على تقدير صدق قولنا بعض الحيوان ان ينتج من الشكل الاول بان يصدق بعض الالوان بان ينتج
والا لصدق تقضيته وهو لا شئ من الالوان بان ينتج من الشكل الاول بان يصدق بعض الالوان بان ينتج من الشكل الاول بان يصدق بعض الالوان بان ينتج
ونضم هذا الى الاصل فينتج سلب الشئ عن نفسه كما مر

الموجبة الكلية تنكس جزئية الموجبة الجزئية تنكس كلية
كلية كانت او جزئية وبالمنافاة يصدق الجزئية

الانسان حيوان خلفاى بالاطلاق لان الاصل صادق بحسب
فانتفى المنافاة بين الانسان والحيوان ومن انتفاء المنافاة
بينهما يلزم انتفاء صدق قولنا لا شئ من الحيوان بان
ومن انتفاء صدق يلزم صدق قولنا بعض الحيوان انسان
وهو المطلوب **قال** ونضم ذلك التقيض اه **اقول** هذا دليل
ثالث لانعكاس الموجبة الكلية موجبة جزئية وتحقيق هذا
الدليل ان يقال اذا صدق قولنا كل انسان حيوان لزمت
بعض الحيوان انسان والا لصدق تقضيته وهو لا شئ من الحيوان
بانسان ونضم هذا التقيض الى الاصل بان جعلنا الاصل
ككون لاجاب الصغرى شرطا في الشكل الاول والتقيض
كبرى ككون كلية الكبرى شرطا في الشكل الاول لينتج
من الشكل الاول سلب الشئ عن نفسه وهو اى سلب الشئ
عن نفسه محال اذا كان الشئ موجودا او اما اذا كان معدوما
فلا وهما موجودا ككون القضية موجبة هكذا كل انسان
حيوان ولا شئ من الحيوان بانسان ينتج من الشكل الاول
لا شئ من الانسان بانسان وهو محال لان ما هو انسان فهو انسان
دائما وهذا المحال ليس يلزم من صورة القياس كونه صحيحة

لوجود شرط الشكل الاول وهو ايجاب الصغرى كلية
الكبرى بل من المادة وليس من الصغرى كونه ماصفا
بحسب الفرض فتعين ان من الكبرى فيكون الكبرى
كاذبة كونه مستلزما للمحال وتقيضها صادقة
وهو المطلوب **قال** ويلزم لا شئ من الحيوان بانسان **اقول**
اي يلزم من صدق تقيض العكس وهو قولنا لا شئ
من الانسان حيوان صدق قولنا لا شئ من الحيوان بانسان
لكون السالبة الكلية منعكسة كنفسها وهذا العكس مناف
للاصل فيكون العكس كاذبا لا متناع اجتماع المتنافيين وكذا
يستلزم كذب قولنا لا شئ من الانسان حيوان لان كذب اللزوم
يستلزم كذب اللزوم وكذب اللزوم يستلزم صدق تقيضه
لاستحالة ارتفاع التقيضين وهو عكس الاصل ثبت المط
قال ونضم هذا اللزوم **اقول** اي نضم عكس تقيض العكس
الى العكس الاصل حتى يلزم من الشكل الثاني سلب الشئ
عن نفسه هكذا بعض الحيوان انسان ولا شئ من الحيوان
لينتج عن الشكل الثاني بعض الحيوان ليس حيوان وهو محال
وهذا المحال ان يلزم من صورة القياس او من مادة ليس

ونقول ان صدق سلب الحيوان
عن كل من افراد الموضوع صدق
سلب الموضوع عن كل افراد
الموضوع اذ لو ثبت الموضوع
لثبت افراد الموضوع
وهذا في كل موضوع
والحيوان في ذلك
الفرد وقدم ان الكليات
تصح كوجبة الجزئية من الطرفين
وصدق الوجبة الجزئية
بانه ان بنية الكلية من
اصدها

من الصور كونهما صحيحة لوجود شرط الشكل الثاني
وهو اخذ في المقدمتين بالاجاب والسلب كلية
الكبرى فقيمتان من المادة وعلى تقدير لزوم من المادة
اما ان يلزم من الصغرى او من الكبرى والاول بط
لكون الصغرى صادقة بحسب الفرض فقيمتان انه
من الكبرى فيكون الكبرى كاذبة وكذا يستلزم كذب
ملزومها لان كذب اللزوم يستلزم كذب الملزوم
وكذب الملزوم يستلزم صدق نقضه لا متناع ارتفاع
النقيضين وهو بوط ويمكن ان يقال همنا او نضم هذا
النقيض الى الاصل حتى يلزم من الشكل الاول سلب الشيء
عن نفسه هكذا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان
بحيوان ينتج من الشكل الاول بعض الحيوان ليس بحيوان
وهو مح **قال** او نضم هذا النقيض وهو بعض الاشجار
اه **اقول** اي نضم هذه الموجبة الجزئية وهي نقيض ^{عكس الاصل الى}
الاصل بان يجعل تلك الموجبة الجزئية صغرى يكون
الصغرى شرط في الشكل الاول والاصل وهو السالبة
الكلمية الكبرى لكون كلمة الكبرى شرطية ينتج

وانما قد زعمنا
انها كصورة
المادة

من الشكل الاول سلب الشيء عن نفسه كما صورته الشارح **قال**
وانما قد زعمنا لزمه لانه قد يصدق العكس **اقول** وانما
قد المص قوله والسالبة الجزئية لا عكس لها بقوله لزمه لانه
قد يصدق العكس في بعض مواد السالبة الجزئية وهو الذي
يكون بين الموضوع والمحمول تباين كلي او عموم ^{خصوص}
من وجه مثله يصدق بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه
ايضا وهو بعض الحجر ليس بانسان وهذا مثال التباين الكلي
واما مثال العموم والخصوص من وجه فتقولنا بعض الحيوان
ليس بابيض وهو صادق ويصدق عكسه ايضا وهو قولنا بعض
الابيض ليس بحيوان وانما اذا كان بين الموضوع والمحمول
وخصوص مطلقا فيصدق السالبة الجزئية بسلب الاختص
عن بعض الاعم وهو قولنا بعض الحيوان ليس بانسان ولا
عكسه بسلب الاعم عن بعض الاختص والوجود الاختص بدون الاعم
وهو مح لانتفاء العمومية والخصوصية المطلقين واعلم ان
الشرط للصلة ان كانت موجبة سواء كانت موجبة كلية او موجبة
جزئية فيعكس بالعكس المستوي موجبة جزئية وان كانت
سالبة كلية فيعكس بالعكس المستوي سالبة كلية اما انعكاس

ان يكون لها عكس لزمه بالصدق العكس
يكون مضع صدق الا سلبه ليس كذلك
واعلم انه انما لم يشر الى عكس النقيض مع انه
امك القضا بالعدم سواء في العلم والادراك
كما ينبغي ان يتألف بالباطن عكس النقيض
لا ينبغي فاسخ خلاف الانساج بالعكس
المستوى لرعاية حدود القضية فيه حارة

ان شرطه النقطه ان كانت موجبة كلية
يعكس بالعكس المستوي موجبة جزئية
وان كانت سالبة كلية فيعكس بالعكس
وان كانت سالبة جزئية فلا تعكس
واما اذا كانت مفصلة فتعكس انفاية
فلا يعكس انعكاسها لعدم فائدة

الموجبتين جزئية فلا تـ اذا صدق كما كان او قد يكون اذا
 كان هذا الشيء انسانا كان حيوانا وجبان يصدق قد يكون
 اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا والا لصدق تقيضه هو
 قولنا ليس البتة اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا ونضم الى
 الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا قد يكون اذا كان الشيء
 انسانا كان حيوانا وليس البتة اذا كان الشيء حيوانا كان
 انسانا ينتج من الشكل الاول قد لا يكون اذا كان الشيء انسانا
 كان انسانا وهو محذور صدق قولنا كلما كان الشيء انسانا
 كان انسانا واما انعكاس السالبة الكلية سالبة كلية فلا تـ اذا صدق
 قولنا ليس البتة اذا كان الشيء فرسا كان انسانا وجبان يصدق
 قولنا ليس البتة اذا كان الشيء انسانا كان فرسا والا لصدق
 تقيضه وهو قولنا قد يكون اذا كان الشيء انسانا كان فرسا
 وهو مع الاصل ينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا قد يكون
 اذا كان الشيء فرسا كان انسانا وليس البتة اذا كان الشيء
 انسانا كان فرسا ينتج من الشكل الاول قد يكون اذا كان الشيء
 فرسا كان فرسا وهو محذور واما السالبة الجزئية فلا تنعكس لصدق
 قولنا قد لا يكون هذا حيوانا فهو انشائي مع كذب قولنا قد

اذا كان

لا يكون اذا كان هذا انسانا فهو حيوان لانه كلما كان
 هذا انسانا فهو حيوانا وهذا اذا كان الشرطية متصلة
 لزومية واما اذا كانت منفصلة او متصلة اتفاقية
 فلا يقتران انعكاسها لعدم فائدته هذا بحسب الاجمالي
 وان اردت ان تعرف عكس المستوى الشرطية بكماله وعكس
 النعتر الجمليات والشرطيات فارجع الى المطول **قال**
 المطلب الاعلى من الاصطلاحات المنطقية المذكورة **اول**
 بيان ذلك ان كون القياس مطلقا اعلى ان المقاصد من العلوم
 المدونة مساوية لما التي ادركتها تصديقات والمنفصولة
 من العلوم المدونة هو الادراكات التصديقية لا التصويرية
 واما ادراكات التصويرية فاما يطلب هي فيما هي في العلوم
 المدونة لكون تلك التصورات وسائل الى تلك التصديقات
 والسرفي ذلك اي في كون المقصود من العلوم المدونة
 الادراكات التصديقية واما الادراكات التصويرية فاما
 يطلب كونها وسائل الى التصديقات ان التصديقات ^{الكاملة}
 هي التي وصلت الى مرتبة اليقين وهذه يمكن ان يحصل
 بسبب انظار الصحيحة في المبادئ القطعية فصارت تلك

الحقيقة

انقول المطلب الاعلى المقصد الان من
 المنطقية المذكورة في القياس ورسده بانه قول
 يوافق من قول مني تحت لزوم غيرها
 يوافق من قول مني تحت لزوم غيرها
 ادراكا لها ماه او استقامت لزوم غيرها
 العالم حادث

وهو الصرف والحوال والعلوم وغيرها

[illegible]

يراد به ما فوق الواحد فلا قول يراد به ما فوق الواحد ^{ليتناول}
 التعريف القياس المؤلف من قولين والقياس المؤلف من قول
 فوق اثنين فالقول الواحدى القضية الواحدة لا يستقيم قيا
 وان لازم عند لزامة قول آخر كعكس المستوى الا نلزم للقضية
 الواحدة لذاته ما كقولنا كل انسان حيوان بعض الحيوان انسان
 فان قولنا بعض الحيوان انسان لازم لقولنا كل انسان حيوان
 لذاته وكعكس النقيض اللازم لما ~~هو~~ لذاته ما كقولنا كل
 انسان حيوان فانه ينعكس بعكس النقيض الى كل ما ليس بحيوان
 ليس بانسان **قال** يحرز به عن الاستقراء آه **اقول** الاستقراء
 هو الحكم على كلى لوجود ذلك الحكم فى اكثر جزئيات ذلك الكل
 كقولنا كل حيوان يتحرك فانه الاسفل عند المضغ فالحيوان
 كل على حكم ثبت تحرك الفلك الاسفل عند المضغ وذلك الحكم
 بواسطة تتبع اكثر جزئيات الحيوان من الانسا والفرس والبقر
 وغير ذلك مما يستقراء ووجد انهم اى وجد ان الانسا والفرس
 والبقر وغير ذلك كذلك والاستقراء لا يبيد اليقين لجو
 ان يكون حال البعض الذى لم يستقراء محالاً حال البعض
 استقراء كالتمساح فانه جزئى من جزئيات الحيوان مع انه

وقوله لزوم عنها بخبريه عن الاستفراء والتيسيل لانهما
وانتم مقيدتان بها لكن لا يلزم عنها شيء اخر
لا مكان التعلق في مدلولها عنها وقوله
لواتها بخبريه عن القياس الذي يلزم عنه
بعد التسليم قول اخر لكن لا لواتها بل
بواسطة مقدمة اجنبية كما في القياس
المساوات كقولنا كل مساوٍ لب
وب مساوٍ فاما حديث القولين
مسلمان ان مساوٍ يحل لكن لا لواتها
بل بواسطة مقدمة اجنبية وهي
ان كل مساوٍ مساوٍ
مسألة ذلك الشئ
سورة

و انما قال في اكثر من ثبوت لانه
للم لو كان موجودا في جميع
البيوت استقراءنا فضايلنا

خرج الأسقف الفريزاني من القنصل
فانها وان سماه استنزلان
المقصود لكونها ظنين

الحج على ثمة اقسام اقسامها القياس وهو ان يستدل بحال الحكمي على ما لا يحكيه كما تقول الحرات ان ثوان وكل حيوان جسم فكل ان جسم
فقد استدللت كمال الحيوان الذي هو الحكمي على ما لا يحكيه كما تقول الحرات ان ثوان وكل حيوان جسم فكل ان جسم
على ما لا يحكيه كما تقول الحرات ان ثوان وكل حيوان جسم فكل ان جسم
اي الالف والظهور والبيان على ما لا يحكيه كما تقول الحرات ان ثوان وكل حيوان جسم فكل ان جسم
البيان حرام بناء على ان الحرام هو كل واحد من شيئين هو في علم الحرام وهي الكسار الاستعداد والتمثيل فيكون انظر
والقياس بعينه اليقين والعمدة في هذه التصديقات القياس

وانما قال في احوال ولم يفعل في مقدمات
لما يلزم الدور لان المقدمه قد عرفوها
بانها ما جعلت جزء القياس فافذوا
القياس في تعريفها قد اخذت في
ايضا في تعريف القياس لزم الدور
شرح

لم يتحرك فكل الاسفل عند المضمع بل تحرك فكل الاعلى والتمثيل
هو اثبات الحكم في جزئي ثبوت ذلك الحكم في جزئي اخر
بمعنى مشترك بينهما اي بين الجزئيتين كقولنا العالم مؤلف
فهو حادث كالبديت يعني البديت حادث لانه مؤلف وهذه
العملة موجودة في العالم فيكون العالم حادثا ايضا **قال** بل
بواسطة مقدمة اجنبية **اقول** اي لا يكون لزوم القول
الاخر لذات تلك الاقوال بل يكون لزومه بواسطة مقدمة
اجنبية وهي التي لا تكون لازمة لاحدى مقدمتي القياس
كما في قياس المساو وهو اي قياس المساو ما يتركب من قولين
بحيث يكون متعلق بمحول اوليهما موضوع الاخر كقولنا
لب و **ب** مساو **لج** فان هذين القولين يستلزمان قولنا اخر
وهو ان **ا** مساو **لج** لكن لاذاتهما بل بواسطة مقدمة
اجنبية غير لازمة لمقدمتي القياس وهي ان كل مساو للمساو
لشيء مساو لذلك الشيء والاى وان كان الاستلزام لهما
لا بواسطة مقدمة اجنبية كان هذا النوع من التاليف منتجا
دائما وليس كذلك لانا لو اخذنا بدل المساوات المبانيه او
النصفية لم يلزم نتيجة فانا اذا قلنا **امباين** **لب** و **ب** **مباين**

لج لم يلزم منه ان يكون **امباين** **لج** لان مباين المباين لم يلزم
ان يكون مباينا للشيء فان الانسان مباين للغرس والفرس مباين
للسناط مع ان الانسان ليس بمباين للسناط وكذا اذا قلنا
انصف **لب** و **ب** **انصف** **لج** لم يلزم ان يكون **انصف** **لج** لان
نصف النصف لا يكون نصفا بل ربعا ومن هذا عرفت ان
هذا التاليف ينتج بواسطة مقدمة اجنبية ان كانت المقدمة
الاجنبية صادقة واما اذا كانت كاذبة فلا وهو منا منافسة
ظاهرة وهي ان قولكم في تعريف قياس المساو ما يتركب من قولين
بحيث يكون متعلق بمحول اوليهما موضوع الاخر **بصريح**
لان متعلق بمحول الاول هو الجار والمجرور وموضوع الاخر
هو المجرور فقط فلا يكون هذا ذلك وجواب هذه المناقشة
ان يقال ان المتعلق في الحقيقة هو المجرور فقط بل الجار الى
المتعلق لانك اذا قلت مررت بزيد يكون المتعلق في الحقيقة
هو المفعول في الحقيقة والمفعول في الحقيقة هو زيد فيكون
المتعلق في الحقيقة زيدا واعلم ان قول المصنف في تعريف القياس
قول اخر اشارة الى ان القول لا يلزم وهو النتيجة يجب ان
يكون مغاير الكل واحد من الاقوال فلو لم يعبر هذا القيد

لزم ان يكون كل قياسي قياسا كيف كانتا نحو كل فرس حيوان
 وكل جوارنا هو فاذ كان مركبا من اقول لزم عنهما الذات
 قوله هو اى القول للزم كل واحد منهما من القولين الذين
 وفعا جزء المركب لكن ليس ذلك مغاير الكل واحدا بل هو
 احدهما وهما سؤال وجواب باقى في تقسيم القياس الى
 اقتراني واستثنائي **قال** كقولنا ان كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجود **اقول** عين نتيجة القياس الاول مذكورة
 في القياس الاول بالفعل وهي قولنا النهار موجود وتقبض
 نتيجة القياس الثاني مذكورة في القياس الثاني بالفعل وهو
 قوله الشمس طالعة وانما يذكر النتيجة لوتقبضها وعدم
 ذكرها في التعريفين بالفعل لانه لو لم يقتيد لدخل الاقترانيا
 في تعريف الاستثنائي فلا يكون تعريف الاقتراني جامعا
 وتعريف الاستثنائي فلا يكون تعريف الاقتراني تاما لان
 النتيجة مادة وهي طرفها وصورة وهي هيئة الاجتماع
 فصورة الشيء ما به يحصل هو بالفعل ومادة الشيء ما به
 يحصل هو بالقوة ومادة النتيجة مذكورة في القياس
 وان لم يكن صورتهما مذكورة فيكون النتيجة مذكورة

فان كانا اقترانيين اقول القياس
 اقتراني واستثنائي لانه ان لم يكن عين
 النتيجة او تقبضها مذكورة في القياس
 بالفعل فهو اقتراني لقوله كل جسم حيوان
 وكل مؤلف محض من اجزاء كالجسم
 وقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود كان استثنائيا لانه لو لم يقتيد
 لكانا اقترانيين وتقبضها مذكورة فيه
 وان كان عين النتيجة مذكورة في القياس
 بالفعل فهو اقتراني لقوله كل جسم حيوان
 واستثنائي لانه لو لم يقتيد لكانا اقترانيين
 وتعريف الاستثنائي لا يكون تعريف الاقتراني
 تاما لان النتيجة مذكورة في القياس

طرافها

منها

الحدود

في الاقترانيات بالقوة فلو اطلق ذكر النتيجة او تقبضها
 في تعريف الاستثنائي لانتقض تعريف الاستثنائي منعا
 الاقتراني جمعا فان قلت لا يجوز ان يذكر عين النتيجة في القياس
 الاستثنائي بالفعل واللام يمكن الاستثنائي قياسا لانه اعتبر
 في تعريف القياس ان يكون القول للزم مغاير الكل **قال**
 من المقدمات فاذ كان النتيجة مذكورة في الاستثنائي بالفعل
 لم يكن مغاير لكل واحد من المقدمات فلا يكون قياسا قلت
 لان ان النتيجة او كانت مذكورة بالفعل لم يكن مغاير لكل
 واحدة من المقدمات وانما يكون عدم المغايرة لو لم يكن
 النتيجة جزء المقدمة بل عينها وهو محال فان المقدمة في
 ليس قولنا الشمس طالعة وحده بل هو مع قولنا النهار موجود
 فيكون النتيجة جزء المقدمة لا عينها فيحصل المغايرة بين المقدمة
 والنتيجة **قال** وانما سمي الاول اقترانيا لكون الحد في
اقول المراد من الحد والحد الاصغر وهو موضوع المطلوب
 والحد الاكبر وهو محمول المطلوب والحد الاوسط وهو
 المتكرر بين مقدمتي القياس **قال** المراد من كون عين
 اه **اقول** هذا جواب عن مقدم وهو ان يقال ان النتيجة و

سؤالا

الحدود
 وانما سمي الاول اقترانيا لكون الحد في
 مقدمتي القياس

نقشها مذکورین با ترتیب الذی در او طرف
دارد و میگویند جنبه او نقیضها مذکور

قال والمكثر بين اقول اعلم ان
المكثر بين معدني النحاس
هذا الوسط توسط بين طرفي المطلوب
سواء كان موضوعا او محمولا كما في قول
كلان ناطق وناطق مثالها انفا
او نفدا او نالبا وقد مر مثالها انفا
وموضوع المطلوب بين هذا الصفر لانه
احسن في الغلب والاحسن اقل افراد
فيكون هذا الصفر وهو المطلوب
بين هذا الكبر لانه اعم في الغلب
والا اعم اكثر افرادا فيكون ابر والمقدمة
من معدنات النحاس التي فيها الا صفر
تسمى الصغرى لاشتمالها على الا صفر
فيكون ذات الا صفر وهذا بين ان
معنى الصغرى والمقدمة التي فيها الا كبر
بين الصغرى واقران الصغرى الكبرى
في ان الجواب والسبب في الكلية والخبرة
بين قرية وضربا ولم يذكر الا هذا

الحكافى
سأه

لوحات النسي

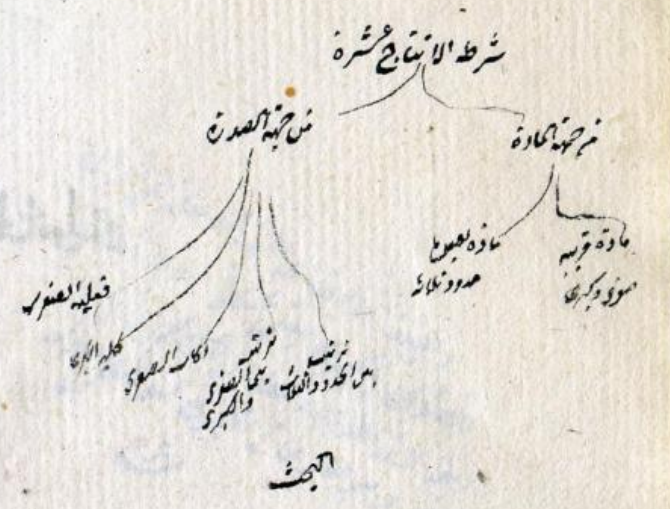
وهي انما هي الهيئة الحاصلة من اقران
الضغني بالكبرى يسمى شكلا والاشكال
اربع لان اقرانها وسطا ان كان مجموعا من
الضغني وموضوعا في الكبرى هو الشكل الاول

على الاصول الصغرى والكبرى وان
الاصغر فصاحبة والمقدمة مشددة
٥٤

الاربعة المذكورة في المنطق لا يتصور الا في القياس الافتراضي
دون الاستثنائي **قال** لانه اخصر في الغلبه **اقول** انما
اخضبة الموضوع واعنية المحمول بالاغلب لانهما قد يكونان
متساويين نحو كل انسان ضاحك وكل ضاحك فاطق ينتج
من الشكل الاول كل انسان ناطق وهما متساويان **قال**
والمقدمة من مقدمات القياس التي فيها الاصغره **اقول**
اي يسمي المقدمة المشتملة على الكبرى الكبرى كونهما ذات
وصاحبة ويسمى الصغرى والكبرى بالمقدمة ايضا لتقدم
على القول لا لزوم والقول لا لزوم باعتبار حصوله من القياس
يسمى نتيجة وباعتبار استحصاله منه اي من القياس **مطلوبا**
قال يسمى قرينة وضربا **اقول** لكون الصغرى متقرنة
بالكبرى ومضروبة فيها سواء كان الافتراض في افتراض
موجبين كليتين او جزئيين او سالبين كليتين او جزئيين
او سالبين كليتين او جزئيين او موجبة وسالبة **قال** كان
محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول
اقول وانما وضعت الاشكال الاربعة على هذا الطريق
لان الشكل الاول على النظم الطبيعي لانه الانتقال من موضوع

المط الى الحد الاوسط ثم منه اي من الحد الاوسط الى المحمول
المط حتى يلزم من الانتقالين الانتقال من موضوع المط
الى محموله وهذا لا يوجد الا في الشكل الاول فلهذا
في المرتبة الاولى ثم وضع الشكل الثاني لانه اقرب الاشكال
الباقية اليه اي الى الاول لمشاركة آياه في صغره وهي
اشرف المقدمات من لا شتمالها على موضوع المط الذي هو
اشرف من المحمول لان المحمول انما يطلب لاجله ثم وضع الشكل
الثالث لانه قربا الى الاول لمشاركة آياه في كبراه اخش
المقدمات من لا شتمالها على محمول المط الذي هو اخش من الموضوع
لان انما يطلب لاجل الموضوع ثم وضع الرابع لانه اقرب له
الى الاول لاصلا لمخالفة آياه في المقدمات معا ووجه الحصر
معلوم من الشرح **قال** ومن هذه الباقية ما هو اقرب
اه **اقول** ولما كان الشكل الاول من بين الاشكال الاربعة
اقرب الى الطبع كونه على نظم الطبع في الاستدلال على المط
كما مر بخلاف البواقي منها ولهذا كان البواقي مرتبة في الاول
عند الاحتياج اليها وان اردت ان تبين لك طريق الترتيب
فيما قد يكون منك غفلة فيما يحجى بعد ذلك **قال** اعلم

فلا يدركه والنسخة هي نسخة
٥٨



الشكل الثاني انما ينتج اذا كانت مقدّماته اه **اقول**
 اعلم ان الانتاج كل شكل من اشكال الاربعة بشرطين
 احدهما بحسب الكيفية وثانيهما بحسب الكمية اما الشرط الذي
 الكيفية ففي الشكل الثاني اختلافاً مقدّمة بالاجاب والسلب
 بان يكون احدهما موجبة والاخرى سالبة واما الذي
 بحسب الكمية فبكون الكمية الكبرى وذلك لانه لو لم يتحقق
 احد الشرطين يحصل الاختلاف في النتيجة وهو صدق
 القياس تارة مع النتيجة الموجبة واخرى مع النتيجة السالبة
 والاختلاف في النتيجة موجب لعدم الانتاج لان معنى
 الانتاج ان يستلزم ذات القياس النتيجة وصدق
 القياس تارة مع الاجاب والاخرى مع السلب يدل
 على ان كل واحد من الاجاب والسلب ليس يلزم لذاته
 القياس لان ما هو بالذات لا يختلف اما لزوم الاختلاف
 على تقدير انتفاء الشرط الاول فلا بد لو اتفقت المقدّمات
 في الكيف اي في الاجاب والسلب فاما ان يكونا موجبتين
 او سالبتين واما مكان يتحقق الاختلاف واما اذا كانتا
 موجبتين فلا بد يصدق كل فرس حيوان وكل صاهل

شكل الاول
 من جهة الصدق
 من جهة الكمية

لو اتفقت
 في القيمتين
 ساه

نبي ولو قلنا كل فرس حيوان وكل انسان
 حيوان كان الحق السلب محذور

حيوان والحق الاجاب وهو كل فرس صاهل ولو بدلنا الكبرى
 يلزم الاختلاف في النتيجة بقولنا وكل انسان حيوان كان الحق
 السلب وهو لا شيء من الفرس بانسانا واما اذا كانتا سالبتين
 فلصدق قولنا لا شيء من الانسان فرس ولا شيء من الناطق
 بفرس والحق التوافق وهو قولنا كل انسان ناطق ولو بدلنا الكبرى
 بقولنا ولا شيء من الجمار بفرس كان الحق التباين وهو قولنا لا شيء
 من الانسان جمار واما لزوم تقدير انتفاء الشرط الثاني وهو
 كية الكبرى فلا بد لو كانت الكبرى جزئية فاما ان يكون موجب
 جزئية وسالبة جزئية وعلى كل تقديرين يتحقق الاختلاف في
 النتيجة اما على تقدير الكبرى موجبة جزئية فلصدق
 لا شيء من الفرس بانسانا وبعض الحيوان انسان والحق الاجاب
 وهو كل فرس حيوان ولو بدلنا الكبرى بقولنا وبعض الناطق
 انسان كان الصادق والسلب وهو قولنا لا شيء من الفرس ناطق
 واما على تقدير كونها سالبة جزئية فلصدق قولنا كل
 انسان ناطق وبعض الحيوان ليس ناطق والصادق التوافق
 وهو كل انسان حيوان ولو بدلنا الكبرى ببعض الفرس ليس
 ناطق فالحق التباين وهو لا شيء من الانسان بفرس فترين

ولو بدلنا قولنا لا شيء من الانسان بفرس
 ولا شيء من الجمار بفرس كان الحق التباين
 بين الانسان والجمار محذور

ولو قلنا لا شيء من الانسان بفرس وبعض
 الناطق انسان كان الحق الصادق وهم
 السلب لا شيء من الفرس ناطق محذور

واذا ضمنا الكبرى الصغرى الاخر
 وقلنا كل انسان ناطق وبعض الفرس
 ليس ناطق فالحق التباين بين الانسان
 والفرس محذور زائدة

القاء
 تقريره فاذا حصل لشرطه
 القاعدة التي ذكرناها فاعرف
 هي وحدها وهو قدان
 ان لم يوافقه احد
 ثم اعم زائدة

النتيجة باعتبار هذين الشرطين اربعة لان الضروب
 الممكنة الانعقاد في كل شكل من الاشكال الاربعة بحسب الكمية
 اى الكلية والجزئية بحسب الكيفية اى الاحباب والسلب
 عشر لان القضية المعبر ليست الا المحصورة لان الشخصية
 يتناول بمفردة الكلية لانها نتاج الشخصية في كبرى الشكل
 فاننا اذا قلنا هذا عمر وعمرنا طوق ينتج بالضرورة هذا
 ناطق وان الممثلة في قوة الموجبة الجزئية او السالبة الجزئية
 فيكون القضية المعبر هي المحصورة والمحصورة اربعة
 الكلية والسالبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية
 وهي كلها مغلقة في الضم في الكبرى فاذا انضمت احدى
 الضميمة الى الاربع من المحصورات الاربع الى احدى الكبرى
 الاربع منى يحصل من هذا الانضمام ستة عشر ضميمة
 الصغرى موجبة كلية والكبرى موجبة كلية ايضا او سالبة
 وبان يكون الصغرى سالبة كلية والكبرى سالبة كلية ايضا
 او موجبة كلية او موجبة جزئية او سالبة جزئية وبان يكون
 موجبة جزئية والكبرى موجبة جزئية ايضا او موجبة كلية او سالبة
 او سالبة جزئية وبان يكون الصغرى سالبة جزئية والكبرى

فقد ان الشخصيات تعليل لهدم
 ان كل وقال ان كل انتم قلتم القضية
 المعبر ليست الا المحصورة وان كان ولكن
 الشخصية والممثلة داخلان في المحصورات
 وكلام المصن لان الشخصية تعليل محرم

كلية او موجبة
 جزئية او سالبة
 جزئية في
 او سالبة
 سالبة

جزئية ايضا او موجبة كلية او سالبة كلية او موجبة جزئية لكن
 اشترط الشرط الاول وهو اخذ في مقدور من سقط ثمانية اضراب
 وهي الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية او
 الجزئية والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية
 والموجبة الكلية والصغرى السالبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية
 والسالبة الجزئية والصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى السالبة الجزئية
 والسالبة الكلية واشترط الشرط الثاني وهو كية الكبرى اسقط
 اربعة من الثمانية الباقية من ستة عشر وهي اى الاربعة الساقطة
 من الباقية الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة
 والصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية والصغرى
 السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية فلم يبق من هذه
 القران الستة عشر بعد اسقاط الاربعة اضراب الضرب الاول
 من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية
 لان النتيجة تتبع لآخر المقدمتين والسالبة الكلية اخس
 من الموجبة الكلية كقولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان
 بحيوان فلا شئ من الانسان بحر وبيانه اى بيان انتاج
 هذه القرينة تلك النتيجة بطريق الخلق والعكس للمستوى اما

والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى
 السالبة الجزئية صح

أما طريق الخلق في هذا الشكل فهو ان يؤخذ تقيض النتيجة
 ويجعل ذلك التقيض صفوي للشكل الاول لان نتيجة هذا الشكل
 سالبة فيكون تقيضها موجبة ^{بوجه} والوجه يصلح ان يكون
 صفوي للشكل الاول ويجعل كبرى القياس وهي السالبة كبرى
 لهذه الصفوي وهي تقيض النتيجة لا تمامي كبرى القياس ^{تكملة}
 وان كانت سالبة يصلح ان يكون كبرى الشكل الاول فينتظم
 من تقيض النتيجة وكبرى القياس في الشكل الاول ينتج لما يناقض
 الصفوي في الشكل الثاني فيقال لو لم يصدق لاشي من الانسا
 بجرح اصدق تقيضه وهو بعض الانسا جرح والآن من ارتفاع
 التقيض وهو محال ونظم ذلك التقيض الى كبرى القياس هكذا
 بعض الانسا جرح ولاشي من الجرح حيوان ينتج من الشكل الاول
 بعض الانسا ليس حيوان وهو يناقض صفوي الشكل الثاني
 وهي كل انسا حيوان هذا خلف اي القول اللازم وهو قولنا بعض
 الانسا ليس حيوان بط وهذا خلف لا يلزم من صون الشكل
 الاول لا تمامي بديهية الانتاج فيكون الخلف من المادة وليس من الكبر
 لا تمامي فروضة الصدق فحين ان يكون هو من تقيض النتيجة
 وهو الصغر للشكل الاول فيكون تقيض النتيجة محالاً فالنتيجة

الكلية هي

للشكل الثاني حقه وأما طريق العكس في بيان عكس الكبرى ^{بالعكس}
 المستوي يرتد الى الشكل الاول وينتج النتيجة المذكورة هكذا
 كل انسا حيوان ولاشي من الحيوان بجرح ينتج من الشكل الاول
 لاشي من الانسا بجرح وهو المظ الضرب الثاني عكس الاول هو
 ان يكون الصفوي سالبة كلية والكبرى موجبة كلية وهو ينتج
 كلية ايضا قولنا لاشي من الجرح حيوان وكل انسا حيوان فلاشي
 من الجرح بانسا وبنيانه بالخلف والعكس ايضا أما الخلف فبالطريق
 المذكور وهو ان يأخذ تقيض النتيجة ويجعل صفوي ويجعل كبرى
 القياس كبرى لهذه الصفوي فينتظم من مقياس في الشكل
 الاول ينتج لما يناقض الصفوي فنقول لو لم يصدق لاشي
 من الجرح بانسا الصدق تقيضه وهو بعض الجرح انسا ونظمه ^{بجرح} بفض
 انسا وكل انسا حيوان ينتج من الشكل الاول بعض الجرح حيوان
 وقد كان الصفوي لاشي من الجرح حيوان هذا خلف وهذا خلف
 ليس من الصون لكونها بديهية الانتاج فيكون من المادة وليس
 من الكبري لا تمامي فروضة الصدق فحين ان يكون هو من تقيض
 نتيجة فيكون محالاً والنتيجة حقه وهو المطلوب وأما طريق ^{العكس}
 ههنا فلا يمكن الكبرى كونها موجبة لان عكس الأخيرة الخشنة

الى الكبرى هكذا

عكس

لأنه شرطية كلية

لا ينتج في كبرى الشكل الأول بل طريق العكس ههنا بعكس
 الصغرى وجعلها أي جعل الصغرى المنعكس كبرى كونها سالبة
 كلية وجعل كبرى القياس صغرى كونها موجبة ينتج من ^{كلية} الشكل
 الأول ينتج منعكسة ^{النتيجة المطلوبة} من الشكل الثاني
 فإنا إذا عكسنا قولنا لا شيء من الحجج حيوان إلى لا شيء من ^{الحيوان}
 حجج وجعلناها كبرى وكبرى القياس صغرى وقولنا كل أنسا
 حيوان ولا شيء من الحيوان حجج ينتج من الشكل الأول لا شيء
 من الأنسا حجج وهو انعكس بالعكس المستوي إلى لا شيء من ^{الحجج}
 بأنسا وهو للضرب الثالث من موجبة جزئية صغرى ^{وسالبة}
 كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الأنسا ناطق ولا شيء
 من الفرس ناطق فبعض الأنسا ليس بفرس بالخلف والعكس كما مر
 في الضرب الأول الضرب الرابع من سالبة جزئية صغرى ^{وموجبة}
 كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الحيوان ليس ^{بأنسا}
 وكل ناطق أنسا فبعض الحيوان ليس بناطق بالخلف دون العكس
 لأنه لا يمكن بيانها بالعكس لا بعكس الكبرى لأنها انعكس جزئية
 لأن الموجبة الكلية انعكس موجبة جزئية والجزئية لا يصلح أن ^{يكون}
 كبرى للشكل الأول كما سيحى ولا بعكس صغرى لأنها لا تقبل

العكس كونها سالبة جزئية وعلى تقدير قبولها العكس بخصوص المادة
 لا يقع في صغرى الشكل الأول لكون عكس السالبة الجزئية سالبة
 في كبرى لكون عكسها جزئية والحال أن إيجاب الصغرى وكلية
 الكبرى شرط في الشكل الأول ^{والمعروف} علم أن في بيان الضربين الآخرين
 طريقا آخر وهو الافتراض ألا أنترك هذا الطريق لثلا يؤدي
 إلى اللدال وأما الشكل الثالث فشرط انتاجه بحسب الكيفية إيجاب
 الصغرى وبحسب الكلية كلية إحدى المقدمتين أي الصغرى
 والكبرى أما كون إيجاب شرط فلا تها لو كانت سالبة فاما ^{أن يكون}
 الكبرى موجبة أو سالبة وإياها ما كان يتحقق الاختلاف في ^{الصغرى}
 لعدم الانتاج أما إذا كانت موجبة فكقولنا لا شيء من الناطق
 بصاهل وكل ناطق حيوان فالحق التوقي وهو كل صاهل ^{حيوان}
 ولو بدلا الكبرى بقولنا كل ناطق أنسا كان الحق التباين وهو قولنا
 لا شيء من الصاهل بأنسا وأما إذا كانت سالبة فكقولنا لا شيء من
 الأنسا بفرس ولا شيء من الأنسا بصاهل والحق الإيجاب وهو
 كل فرس صاهل ولو بدلا الكبرى بقولنا لا شيء من الأنسا
 بجمار كان الحق السلب وهو لا شيء من الفرس بجمار وأما كون كلية
 إحدى المقدمتين شرط فلا تها لو كانتا جزئيتين يلزم ^{الاختلاف}

طريقا آخر وهو الافتراض ألا أنترك هذا الطريق لثلا يؤدي
 إلى اللدال وأما الشكل الثالث فشرط انتاجه بحسب الكيفية إيجاب
 الصغرى وبحسب الكلية كلية إحدى المقدمتين أي الصغرى
 والكبرى أما كون إيجاب شرط فلا تها لو كانت سالبة فاما ^{أن يكون}
 الكبرى موجبة أو سالبة وإياها ما كان يتحقق الاختلاف في ^{الصغرى}
 لعدم الانتاج أما إذا كانت موجبة فكقولنا لا شيء من الناطق
 بصاهل وكل ناطق حيوان فالحق التوقي وهو كل صاهل ^{حيوان}
 ولو بدلا الكبرى بقولنا كل ناطق أنسا كان الحق التباين وهو قولنا
 لا شيء من الصاهل بأنسا وأما إذا كانت سالبة فكقولنا لا شيء من
 الأنسا بفرس ولا شيء من الأنسا بصاهل والحق الإيجاب وهو
 كل فرس صاهل ولو بدلا الكبرى بقولنا لا شيء من الأنسا
 بجمار كان الحق السلب وهو لا شيء من الفرس بجمار وأما كون كلية
 إحدى المقدمتين شرط فلا تها لو كانتا جزئيتين يلزم ^{الاختلاف}

في النتيجة نقولنا بعض الحيوان انسا وبعض الحيوان ناطق
 والحق التوافق هو كل انسا ناطق ولو بد لنا الكبرى بقولنا
 بعض الحيوان فرس والحق التباين وهو لا شيء من الانسا ^ن بقولنا
 هذا على تقدير كون الكبرى موجبة جزئية واما اذا كانت
 سالبة جزئية فنقولنا بعض الحيوان فرس وبعض الحيوان ^{ليس}
 بصاهل والحق التوافق هو كل فرس صاهل ولو بد لنا الكبرى
 بقولنا بعض الحيوان ليس بناطق كان الحق التباين وهو لا شيء
 من الفرس بناطق فاذا اسقط عشرة اضرب من الضروب
 الستة عشر ثمانية من الشرط الاول الصغرى ^{الكلية} السالبة
 مع الكبريات الاربع والصغرى السالبة للجزئية مع الكبريات
 الاربع والصغرى السالبة للجزئية مع الكبريات الاربع واثنان
 من الشرط الثاني وهما الضربان الحاصلان من موجبة جزئية
 صغرى مع جزئية كبرى بقى الضروب الستة الاول من
 الموجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية فنقولنا كل انسا حيوان
 وكل انسا ناطق فبعض الحيوان ناطق وبيان الانتاج جوهري
 احدهما الخلف وطريق الخلف في هذا الشكل ان يجعل نقبض
 النتيجة الكلية كبرى لان الثالث لا ينتج الا جزئية ونقبض

وهي الثمانية الساقطة من
 الشرط الاول

جزئية سالبة
 الشكل

الجزئية سالبة

الجزئية الكلية ويجعل صغرى القياس كونها موجبة صغرى
 لنقبض النتيجة فينتظم منها قياس في الشكل الاول ينتج
 ماينا في الكبرى فنقول لو لم يصدق بعض الحيوان
 ناطق لصدق نقبضه وهي لا شيء من الحيوان بناطق ونظم
 ذلك النقبض الى صغرى القياس هكذا كل انسان حيوان ولا
 شيء من الحيوان بناطق ينتج من الشكل الاول لا شيء من
 الانسا بناطق وهو منافى لكبرى القياس لنقبض ^{نقبض} لهما لان
 الموجبة الكلية السالبة للجزئية لا السالبة الكلية وانا ^{عكس} هما
 الصغرى ليرجع الى الشكل الاول وينتج النتيجة ^{بعضها} المقصودة
 وهو المط الثاني من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى
 ينتج سالبة جزئية فنقولنا كل فرس حيوان ولا شيء من الفرس
 جمار فبعض الحيوان ليس بجمار بانه بعكس الصغرى ينتج النتيجة
 المطلوبة وبالخلف ينتج ماينا في الكبرى لا ماينا في الصغرى
 الاول بل فرق الثالث من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية
 كبرى ينتج موجبة جزئية فنقولنا بعض الجمال حيوان وكل جمال
 ناهق فبعض الحيوان ناهق بانه بعكس الصغرى ليرتد الى
 الاول فينتج النتيجة المطلوبة وبالخلف وهو ان يجعل نقبض ^{النتيجة}

ينافضها سالبة

كلية كبرى وصغرى القياس صغرى لينتج من الشكل الاول
ما يناقض الكبرى الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية
كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الانسان حيوان ولا شيء
من الانسان بحمار فبعض الحيوان ليس بحمار بيانه بعكس الصغرى
وبالحلف بعين ما مر في الضرب الثالث الخامس من موجبة كلية
صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج موجبة جزئية كقولنا كل
فرس حيوان وبعض الفرس صاهل فبعض الحيوان صاهل بيانه
بالخلف لينتج من الشكل الاول ما يناقض الكبرى وبكس الكبرى
وجعل عكس الكبرى صغرى لجزئية لا بعكس الصغرى لان الكبرى
جزئية لا يصلح ان يكون كبرى للشكل الاول وصغرى القياس كبرى
كبرى كلية ينتج من الشكل الاول ما ينكسر المثل السادس
كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا
كل انسان ناطق وبعض الانسان ليس بصاهل فبعض الناطق
بصاهل بيانه بالخلف لينتج من الشكل الاول ما يناقض الكبرى
ولا يمكن بيانه لا بعكس الصغرى لان الكبرى جزئية والجزئية
لا تقع في كبرى الشكل الاول ولا بعكس الكبرى لانها لا تقبل
العكس وعلى تقدير قبولها العكس لا يصلح ان يكون صغرى

الصها
س

لشكل الاول ولما الشكل الرابع فشرط النتائج بحسب كميته
وكيفية بالان لا يجمع فيه خستان اعنى السلب والجزئية لاني
واحدة لاني مقدمتين سواء كانت الخستان من جنس واحد
اذا كانت المقدمتان اي الصغرى والكبرى سالبتين او جزئيتين
او من جنسين مختلفين كما اذا كانت احدي المقدمتين سالبة
وموجبة جزئية الا ان يكون الصغرى موجبة جزئية فانه يجب
لخستين ح لان كون الكبرى سالبة كلية يجب في الشكل الرابع
على تقدير كون الصغرى موجبة جزئية اما الشرط الاول اي
اجتماع الخستين على تقدير عدم كون الصغرى موجبة جزئية
فلا بد لو اجتمع الخستان في الشكل الرابع على تقدير ان لا يكون
الصغرى موجبة جزئية يلزم الاختلاف الموجب لعدم الاتساق
كقولنا الاشئ من الانسان فرس ولا شيء من الحمار بانسان الحق
وهو لا شيء من الفرس بحمار ولو بدّل الكبرى بقولنا الاشئ
من الصها لانسانا كان الحق التوافق وهو كل فرس صها صها ساه
وكقولنا الاشئ من الانسان فرس وبعض الحيوان انسان والحق
التوافق وهو كل فرس حيوان ولو بدّلنا الكبرى بقولنا بعض
الناطق انسانا كان الحق التباين وهو لا شيء من الفرس ناطق

لا شيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان ليس بانسانا والحق التوافق
وهو كل فرس حيوان ولو بد لنا الكبرى بقولنا بعض الحمار ليس
بانسانا والحق السلب وهو لا شيء من الفرس بجمار او بقولنا
الحيوان ليس بانسانا وكل ناطق حيوان كالحق التوافق وهو
انسانا ناطق ولو بد لنا الكبرى بقولنا كل فرس حيوان كان الحق
التباين وهو لا شيء من الانسان بفرس وكقولنا بعض الانسان ليس
بفرس وبعض الصمالي ليس بانسانا والحق التوافق وهو كل فرس
ولو بد لنا الكبرى بقولنا بعض الناهق ليس بانسانا كان الحق التباين
وهو لا شيء من الفرس بناهق وكقولنا بعض الانسان ليس بفرس
من الصمالي بانسانا والحق التوافق وهو كل فرس صمالي ولو بد لنا
الكبرى بقولنا لا شيء من الحمار بانسانا كان الحق السلب وهو لا شيء
من الفرس بجمار وكقولنا بعض الفرس ليس بجمار وبعض الحيوان
فرس والحق التوافق وهو كل حمار حيوان ولو بد لنا الكبرى بقولنا
بعض الصمالي فرس كان الحق السلب وهو لا شيء من الحمار بجمال
والا الشرط الثاني وهو كون الكبرى سالبة كلية على تقدير كون
الصغرى موجبة جزئية فلا بد له لو لم يكن كذلك فاما ان يكون
الكبرى موجبة كلية او موجبة جزئية او سالبة جزئية وعلى التقادير

وكقولنا كل ناطق انسان وبعض
الحيوان ليس بناطق كان الحق
التوافق وهو كل انسان حيوان
ولو بد لنا الكبرى بقولنا بعض الحمار
ليس بناطق كان الحق السلب وهو
لا شيء من الانسان بجمار

وكذا ناطق
انسانا

نعم المعنى وسكونه لثاقف الرافعي
الذي تترك والاردهنا عدم النتيجة

يلزم الاختلاف في النتيجة وهو موجب للعمم كقولنا
بعض الحيوان انسانا وكل ناطق حيوان والحق التوافق
وهو كل انسانا ناطق ولو بد لنا الكبرى بقولنا كل فرس
حيوان كان الحق التباين وهو لا شيء من الانسان بفرس وكقولنا
بعض الحيوان انسانا وبعض الناطق حيوان والحق التوافق
وهو كل انسانا ناطق ولو بد لنا الكبرى بقولنا بعض الفرس
حيوان فالحق التباين وهو لا شيء من الانسان بفرس وكقولنا
بعض الفرس صمالي وبعض الحيوان ليس بفرس والحق التوافق
وهو كل صاهل حيوان ولو بد لنا الكبرى بقولنا بعض الانسان
ليس بفرس فالحق التباين وهو لا شيء من الصمالي بانسانا فاذا
سقط باعتبار الشرط الاول ثمانية اضرب وباعتبار الشرط
الثاني ثلثة اضرب بقي من الضروب النتيجة خمسة الاول
من موجبتين اكليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل
انسان حيوان فبعض الحيوان ناطق بانه بعكس ترتيب
وهو ان يجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى ليرتد
الى الشكل الاول فينتج نتيجة منعكسة الى الطه هكذا كل ناطق انسانا وكل
انسان حيوان ينتج من الشكل الاول كل ناطق حيوان وهو

ونعم في مطالع الاطوار شرح
الساقط باعتبار الشرط الاول ثمانية اضرب
ما وقع في هذه الفقرة او طرانا كشرط الثاني
وهو ان يكون الكبرى سالبة كلية على تقدير
كون الصغرى موجبة جزئية او موجبة
كلية او كليتين تكون الصغرى موجبة
جزئية او كليتين كساقط الساقط باعتبار
الاول ثلثة اضرب بقي من الضروب
الاول من موجبتين اكليتين ينتج موجبة جزئية
وهو ان يجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى ليرتد
الى الشكل الاول فينتج نتيجة منعكسة الى الطه هكذا كل ناطق انسانا وكل
انسان حيوان ينتج من الشكل الاول كل ناطق حيوان وهو

ينعكس الى بعض الحيوان ناطق وهو المظ والخلف وهو النجمل
 نقض النتيجة كلية كبرى وصغرى القياس لا يجابها صغرى
 فيتبين على هيئة الشكل الاول ويحصل نتيجة ينعكس اليها
 الكبرى فنقول لو لم يصدق بعض الحيوان ناطق لصدق
 وهو لا شيء من الحيوان ناطق ويجعل كبرى لصغرى القياس
 وهو كل انسان حيوان ينتج من الشكل الاول لا شيء من الانسان
 ناطق وهو ينعكس الى لا شيء من الناطق بانسا وهو ينافي
 القياس الثاني من موجبتين كبرى جزئية ينتج موجبة
 كقولنا كل فرس صمالي وبعض الحيوان فرس فبعض الصمالي
 حيوان بعكس الترتيب والخلف كما مر لكن طريق الخلف هنا ينتج
 نتيجة ينعكس اليها يناقض الكبرى الثالث من سالبه كلية
 وموجبة كلية كبرى ينتج سالبه كلية كقولنا لا شيء من الفرس
 بانسان وكل صمالي فرس ولا شيء من الانسان صمالي
 بعكس الترتيب كما مر والخلف وهو ان يجعل نقض النتيجة
 لا يجابها صغرى وكبرى القياس كلية ما كبرى لينتجا من
 الشكل الاول نتيجة وينعكس اليها يناقض الصغرى فنقول
 لو لم يصدق لا شيء من الانسان صمالي لصدق بعض

ينعكس اليها
 ساه

الانسان صمالي ويجعل ذلك النقض صغرى كبرى القياس
 وهي كل صمالي فرس ينتج من الشكل الاول بعض الانسان
 فرس وهي ينعكس الى بعض الفرس انسان وقد كان الصغرى
 لا شيء من الفرس بانسا هذا خلف الرابع من موجبة كلية
 صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبه جزئية كقولنا
 كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بانسا فبعض الحيوان
 ليس بفرس بانه بعكس المقدمتين اي الصغرى والكبرى
 لا يعكس ترتيب المقدمتين ليرتد الى الشكل الاول وهكذا
 بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان فرس فبعض الحيوان
 ليس بفرس وهو المظ والخلف وهو يعين ما مر في الضرب
 الثالث الا ان النتيجة هي هنا ينعكس اليها يناقض الصغرى
 لا الى ما يناقضها الخامس من موجبة جزئية صغرى
 وسالبة كلية كبرى ينتج سالبه جزئية كقولنا بعض الفرس
 حيوان ولا شيء من الجمار فرس فبعض الحيوان ليس بجمار
 بانه بعكس الصغرى والكبرى والخلف كما مر في الضرب الرابع
 بعينه الا ان النتيجة هي هنا ينعكس اليها يناقض الصغرى
 فعليك بالتأمل وكذلك يمكن بيان الانتاج في الضرب الثاني

والخامس بالافراض ضربتان كما يمكن في الضرب
الاربعية الاخيرة في الشكل الثالث هذا على رأي المتكئين
واما على رأي المتأخرين فالضرب المنتجة للشكل الرابع
ثمانية وهي الخمسة المذكورة مع الضرب الثلاثة الاخرى
من الساقطات وهي الصفرى السالبة الجزئية مع الكبرى
الموجبة الكلية والصفرى الموجبة الكلية مع الكبرى
الجزئية والصفرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة
الجزئية فيكون شرط انتاج الشكل الرابع بحسب الكلية والكيفية
عندهم احدى الامرين وهو اما ايجاب الصفرى والكبرى
مع كلية الصفرى واخذ منهما بالايجاب والسلب مع
كلية احد المقدسين فان اردت ان تعرفي تمسكات
الفريقين والافراض فارجعي الى المطولات **قال** لان
العطفية اه **اقول** القصة العطفية تقتضي بحسب المحصورات
الاربعة في كل شكل ستة عشر ضربا لكن سقط منها في
الشكل الاول اثني عشر ضربا وهي الصفرى السالبة الكلية
مع كبريات الاربعة السالبة الجزئية مع المحصورات الاربعة
كبوى والصفرى الموجبة الكلية مع الجزئية والسالبة الجزئية كبرى
الموجبة

اما بيان الاقناع في الناس وهو ان
يقض موضوع كضري وهو بعض الذين
صاهل فيكون كل صاهل فرسا وكل صاهل
حوا انهم يقول كل صاهل فرس ولا شيء
للمعارفين بل من انكل ان لا شيء من كصاهل
يجازي كصاهل كصاهل صاهل حوا ونقول
كل صاهل حوا ولا شيء من الصاهل كصاهل
ونكس الصري الى بعض الحوا ليس
صاهل ونقول بعض الحوا ليس
ليس صاهل ولا شيء من الصاهل كصاهل
من الاول بعض الحوا ليس
تأمل فان هذا بعض الحوا ليس
من عند نقضه وبعضه على الخصة
قطر الدين عليه الرحمة وكانه وحسن
استدلاله

والصغرى الموجبة الجزئية مع الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية
كبرى يكون إيجاب الصغرى وكلية الكبرى شرطاً في إنتاج الشكل
الأول فبقى الضروب الستة أربعة الأول من موجبتين كليتين
ينتج موجبة كلية الثانية من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة
كلية الثالثة من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة
الرابعة من موجبة جزئية وصغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة
جزئية ومثالها المذكور في الشرح ومن هذا عرفت أن الشكل
الأول ينتج المحصورات الأربع بخلاف الشكل الباقية كما عرفت
ونتيجة هذه الضروب الأربعة بنية بذاتها لا يحتاج إلى بيان
قال والمد من المتصلتين متصلتان لزوميتان لا انتفاقيتان
أما قول لا فائدة في إنتاج الأشكال المركبة من الانتفاقيات
لأن العلم بالقياس في الأشكال المركبة من الانتفاقيات موقوف على العلم
بوجود الأصغر والكبرى في نفس الأمر والواقع فيكون الأصغر
معلوم في الاجتماع من غير التفات إلى الوسط فلا يكون الوسط
محتاجاً إليه **قال** كل عدد أمار زوج أو يتكرر وكل زوج فهو
أما زوج الزوج أه **اقول** أعلم أن الزوج عدد ينقسم بمساوئين
كالاربعة والستة والفرد عدد لا ينقسم بمساوئين كالثلاثة

زوج الزوج عدد يقبل التصيف الى الواحد كما لا رجة والتمية
والسنة عشر وزوج الفرد عدد لا يقبل التصيف الى الواحد
والعشرة واثنى عشر ومن فسر زوج الفرد بأنه عدد لا يقبل

اكثر من مرة واحدة فقد اخطأ **قال** سواء كانت الجملة صغرى
والتصلة كبرى او بالعكس **اقول** بيان ما يكون الجملة فيه صغرى
والتصلة كبرى كقولنا كل ج ب وكلما كان ه ز **فان** ينتج من

الشكل الاول كلما كان ط **فان** **قال** سواء كانت الجملة صغرى
كبرى او بالعكس **اقول** بيان العكس ما ذكر في الشرح واما ما
ما كانت الجملة صغرى والتصلة كبرى فكقولنا كل ج ب وكل

ب اما **اقول** اما او اما **قال** القياس الاستثنائي مركب دائما
من مقدمتين **اقول** واما القياس الاستثنائي تتركب من مقدمتين
احدهما اي احدى المقدمتين شرطية والمقدمة الاخرى وضع

احد جزئي الشرطية اي اثبات احد جزئيهما ليلزم اثبات الاخر
كما في التصلة التزمية او رفع الجزء الاخر كما في المفصلة العنادية
او رفع احد جزئي الشرطية ليلزم رفع الجزء الاخر كما في التصلة او
اثبات كليهما في المفصلة **قال** فتقول الشرطية **اقول** القضية الشرطية الموضوعية في القياس الاستثنائي ان كانت

لان اثنى عشر مع كونه زوجا كلفه يقبل
التصنيف مرتين تدبر اسم

انما هذه هكذا استخذاه لان ما كان
في الجملة صغرى والتصلة كبرى ينتج من
كلها ذكر في الشرح واما ما ذكر في الشرح

الاولان الطوع
منها ما كانت
الجملة كبرى
لان انتقال
الذهن الى
كل طوع
اظهر من غيره
تصديقا

الموضوعية في
القياس الاستثنائي
ان كانت متصلة
لا آخره ص ٢٤

متصلة لزومية فالاستثناء في ما يتصور على اربعة اوجه استثناء
المقدم واستثناء عين التالي واستثناء نقيض المقدم واستثناء
التالي فالاول هو استثناء عين المقدم والرابع وهو استثناء

التالي ينتجان دون الثاني وهو استثناء عين التالي والثالث
وهو استثناء نقيض المقدم اما استثناء عين المقدم فينتج عن
التالي لان وجود اللزوم يستلزم وجود اللازم واللازم انفسا

اللازم عن اللزوم فيبطل الملازمة واستثناء نقيض التالي فينتج
المقدم لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء اللزوم واللازم وجود المحزوم بدون
اللازم وجود اللزوم ايضا واما استثناء عين التالي فلا ينتج

المقدم لان وجود اللازم لا يستلزم وجود اللزوم لجواز ان يكون
اللازم اعم ووجود اللازم لا يستلزم وجود الاخص واما استثناء
نقيض المقدم فلا ينتج نقيض التالي لان انتفاء اللزوم لا يستلزم

انتفاء اللازم لجواز ان يكون اللازم اعم وانتفاء الاخص لا يستلزم
انتفاء الاعم **قال** وان كانت الشرطية الموضوعية في القياس
منفصلة **اقول** القضية الشرطية الموضوعية في القياس الاستثنائي اما
ان يكون منفصلة او مابغة للجمع او مابغة للخلو فان كانت

بما ينتج من
بما ينتج من
بما ينتج من
بما ينتج من
بما ينتج من
بما ينتج من
بما ينتج من
بما ينتج من
بما ينتج من
بما ينتج من

كقولنا ان كان هذا مطبوخا فهو متوفى
فانه متوفى بنية انه مطبوخ او كونه ليس
بمطبوخ بنية انه ليس بمطبوخ وهذه كناية
لبسبب لازم لجواز ان يكون في موضوع
للصلة ولا غيرها كما في هذا المثال
القرآن اوبه ص ٢٥

بينهما واستثناء عين التالي ينتج نقيض المقدم بعين ما مرو
استثناء نقيض المقدم ينتج عين التالي واستثناء نقيض التالي
ينتج عين المقدم لا متناع الخلق بينهما وان كانت منفصلة ما في
الجمع فاستثناء عين المقدم ينتج نقيض التالي واستثناء عين
ينتج عين المقدم لا متناع الجمع بينهما واستثناء نقيض القدا
لا ينتج عين التالي واستثناء نقيض التالي لا ينتج عين المقدم
لجواز الخلق بينهما وان كانت منفصلة ما في الخلق فيعكس
ما في الجمع لا متناع الخلق وجواز الجمع **قال** واليتبين هو
اعتقاد الشيء بانه لا يمكن اه **اقول** القيد الاول اعني قوله
لا يمكن ان يكون الا كذا يخرج الظن وهو الاعتقاد المرجح
العاوي عن الجزم المحتمل للطرف الاخر احتمالا مرجوحا ويخرج الوهم ايضا
وهو الاعتقاد المرجح العاوي عن الجزم المحتمل للطرف الاخر
راجحا والقيد الثاني اعني قوله مطابقا للواقع يخرج الجمل المركب
وهو عبارة عن عدم العلم تمامي شاذ ان يكون عالما مع
بانه لا يمكن ان يكون الا كذا والقيد الثالث يخرج اعتقاد المقلد
فانه وان كان اعتقادا بانه لا يمكن ان يكون الا كذا مطابقا للواقع
لكنه يمكن زواله اذ يجوز ان يزول اعتقاده عند تشكيك المشتكك

كقولنا دائما ما ان يكون هذا انسانا
فهو جوهان كذا انسان بانه جوهان

اعني قوله غير
ممكن الزوال

قال واما اليقنيات فاقسام اه **اقول** لما عرف البرهان بانه
قياس مؤلف من مقدمات ايراد ان يبين المقدمات اليقينية
فقال واما اليقنيات فاقسام اه **يقينية** المقدمات اليقينية
سنة اقسام واما انحصرت المقدمات الضرورية في الستة
لان الحاكم بصدق القضايا الضرورية اما العقل والحس
او المركب من الحس والعقل لان المدرك منحصرا في العقل والحس
فان كان الحاكم العقل فاما ان يكون حكمه بمجرد تصور طرفي
النضية او بواسطة فان كان حكم العقل بمجرد تصور الطرفين
بالكسب او بالبدئية او تصور احدهما بالكسب والاخر بالبدئية
سميت تلك القضايا اوليات وان لم يكن حكم العقل بمجرد تصور
الطرفين بل بسبب واسطة لا تقيس عن الذهن بل بحضرة عند
تصور الطرفين يسمى تلك القضايا قياسات تامها واسمها
قضايا بنظرية القياس وان كان الحكم هو الحس فسمى المشتكك
فان كان من الحواس الظاهرة سميت قضايا احسبات فان كان
من الحواس الباطنة سميت وجدانيات وان كان الحكم مركبا من
الحس فاما ان يكون الحس حس السمع او غيره فاني كان الحس
حس السمع فسمى المتقولات وان كان الحس غير حس السمع
المتقولات تامة

الحاكم تامة

انفق النسب على فطرية القياس
ووقع في بعض حواشي التصديقات
لقطع اللين نظرية القياس ومنه
كل منها قابل للتوجيه ان لم يكن راجحا
الى الاصطلاح وان كان لم يحصل ان
علم ان المصطلح اليها تامة اسم

المتقولات تامة

فاما ان يحتاج العقل في الحكم الى تكرار مشاهدة ترتيب
المجول على الموضوع لانضمام قياس حتى الى تلك القضايا
وهو انه لو كان في الترتيب اتفاقا لما كان واعثا او كثيرا
او لا يحتاج فان احتاج في الجربا وان لم يحتاج الى
تكرار الشاهدة في الحدسيات ومثالها ما ذكر في الشرح
قال والوسط ما يقرن بقولنا لانه **اقول** عرفوا الوسط
بانه ما يقرن بقولنا لانه حين يقال في اثبات المدعى لانه كذا
وكذا كقولنا لانه متغير في اثبات ان العالم حادث **والفرد**
والقادر بلفظه لانه هو المتغير وهو الوسط والمناسبت قولنا
ان يقال حين نقول لانه كذا وكذا لان يقال حين يقال لانه
كذا وكذا **قال** اصطلاحا النطقية الجدل وهو قياس
من مقدمات مشهورة **اقول** اعلم ان القياس اما مركب
من مقدمات يمينية او مركب من مقدمات غير يمينية **البيان**
كما ذكرنا واما المركب من غير اليقينية فاقسامه الاربعة الباقية
اذا عرفت هذا فاعلم ان المقدمات الغير اليقينية ستة احد
الشموريات وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة اعتل
الناس اما بسبب مصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم

من مقدمات
البيان
من المقدمات
اليقينية

فيجب او بسبب مرجحة كقولنا مراعاة الضعفاء مجودة او بسبب
استنكاك كقولنا كشف العورة مذموم ويقال **التشيع** واثباتها
المسلمات وهي قضايا يأخذها احد الخصمين مسلمة صياحها
ليبنى عليها الكلام لدفع الخصم وثالثها المقولات وهي قضايا
يؤخذ عن معتقديها المعجزة كالانبياء وكرامته كالاولياء او لمزيد عقله كاعلمنا او صح
لمزيد عقله كالصلحاء ورايهم المظنونان وهي قضايا يحكم
بها بسبب ترجيح جانب الحكم وخامسها الخيالات وهي قضايا
يذكر لترغيب النفس في شئ او تغييرها عنه ويؤثر في النفس **والفرد**
على النفس تأثير عجبا من قبض او ببط سواء كان تصادقا او كاذبا
وسادسها المشبهات بغيرها وهي قضايا يحكم العقل بها على اعتقاد
انها اولية او مشهورة او مقبولة او مسلمة لاشتباهاها بشئ
فالجدل قياس مؤلف من مقدمات مشهورة او منها ومن
السمات كقولنا وضع الشئ لغيره ما وضع فيجب لانه ظلم
ظلم فيجب فهو وضع الشئ لغيره ما وضع فيجب ورض المجادل من
القياس الجدلي الزام خصمه واسكاته والخطابة قياس مؤلف
من المظنونان ومنها ومن المقولات كقولنا ربي صالح فلان
يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو سارق غرض الخطيب

والفرد اذا حدثت ساه

والواعظ من القياس الخطابي ترغيب الناس الى فعل الخير
وتنفيرهم عن الشر والشعر قياس مؤلف من الخيال
كقولك هذا عسل وكل عسل مرة مقبأة فهذا
مرة مقبأة وكقولك هذه خمر وكل خمر ياقوتة سيات
وهذه ياقوتة سيات وغرض الشاعر من القياس الشعر
انفعال النفس بالترغيب والتنفير فالنفس في الاولى
تتفرغ عن كل العسل نفقة الغنى عن الذئب وفي الثانية
وتشرب الخمر رغبة العاشق الى المعشوق والمغالطة قياس
مؤلف من مقدم ان كاذبة شبيهة بالحق او بالمشهور
وشبه الكاذب بالحق او بالمشهور اما من حيث
الصورة او من حيث المعنى اما من حيث الصورة فكقولنا
الصورة الفرس المنقوش على الجدران فارس وكل فارس
صمالي ينتج ان تلك الصورة صماليه واما من حيث
المعنى فلعدم رعاية وجود الموضوع في الوجبة فكقولنا كل
انسان فارس فهو انسان وكل انسان فارس فهو فارس ينتج ان
بعض الانسافرس والمغالطة فيه من حيث ان موضوع المقدمتين
ليس بموجود بل انشئ شيء موجود يصدق عليه ان انسان

والغلط في انه ان اراد بالفرس ما يكون
له خصوصية فالصورة تكونه وان اراد
ان صورة الصورة الفرس فكل صورة
فانها تصديق

وفرس وكوضع القضية الطبيعة مقام الكلية فكقولنا الانسان
حيوان والحيوان جنس ينتج ان الانسان جنس او مؤلف من
مقدمات وهيئة كاذبة اي واقعة وهي تحكم بها وهم
في امور غير محسوسة قياسا على الامور المحسوسة كما يحكم بان
كل موجود متخير لانه يدرك ان كل ما هو مشاهد محسوس
فهو متخير والفرض من المغالطة تغليب الخصم ورفع
تمت الكتاب بعناية الملك الوهاب غفر الله
لكتابه ولوالديه ولاستاذة وجميع المسلمين
اجمعين قد فرغت من هذه النسخة
في غرة شهر ربيع الاول
سنة ١١١١ قمر بولس